عبد الرحيم العطري



# تحولات المغرب القروي

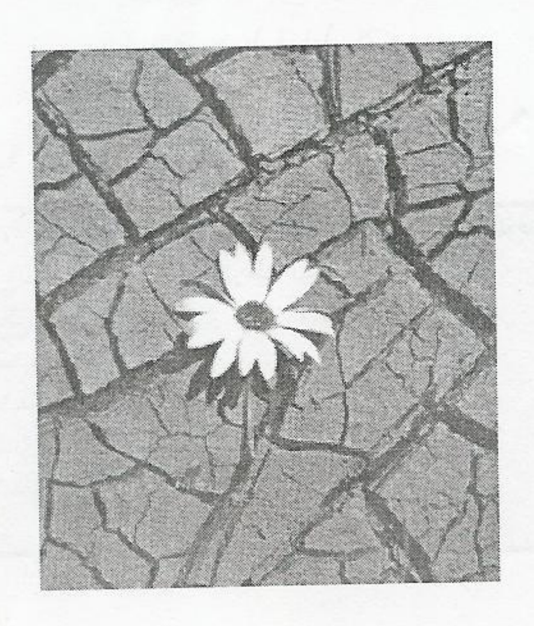
## أسئلة التنمية المؤجلة



عبد الرحيم العطري

# تحولات المغرب القروي

## أسئلة التنمية المؤجلة



تقديم بقلم:

الدكتور مصطفى محسن








| | |
|---|---|
| عنوان الكتاب | : **تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة** |
| المؤلف | : عبد الرحيم العطري |
| الناشر | : دفاتر الحرف والسؤال، سلا |
| المطبعة | : طوب بريس، الرباط |
| الطبعة | : الأولى |
| السنة | : 2009 |
| الإيداع القانوني | : 2009MO0314 |
| ر د م ك | : 9-1207-0-9954 |

# حباً في السوسيولوجا

## إهداء

إلى فلذة كبدي وقرة عيني

أحمد نسيم وملاك

إليكما أهدي كتابا/ بحثا عن المعنى

و كلي أمل في أن تنعما مستقبلا

بوطن لا يكتمل فقط في الأحلام

و بمواطنة بهية من غير نقص أو تحوير

مودة لن تبلى

أبوكما وصديقكما
عبد الرحيم العطري

## المحتوى

تقديم بقلم الدكتور مصطفى محسن[1]

## الخطاب السوسيولوجي وتحولات المغرب المعاصر
## أسئلة المعرفة، رهانات الفهم، وتحديات التنمية

في الكثير من مجتمعات العالم الثالث التي لم تنجز حداثتها الذاتية بعد، ولم تستكمل مشروع بناء "دولتها الوطنية" الوفاقية المستقلة، ولم تقم أيضا قطيعة عميقة لا مع "الإرث التقليدي" لماضيها الخاص من جهة، ولا مع رواسب "الإرث الكولونيالي" بكل حوامله وتأثيراته ورهاناته المتعددة من جهة ثانية. في هذه المجتمعات، بالتحديد، تحتل "المسألة القروية، أو الزراعية أو الفلاحية" بما هي جزء لا يتجزأ من "المسألة الاجتماعية" في كافة أبعادها وجوانبها، مكانة هامة ووازنة، وعلى صعد مختلفة. وذلك لعدة اعتبارات معرفية واجتماعية، نذكر منها على سبيل التذكير والإشارة لا الحصر، ما يلي:

أولا:ما يزال "العالم أو الوسط أو المجال القروي"، حسب اختلاف هذه التسميات ومرجعياتها الموجهة، يعاني، في مجتمعنا، من الكثير من مظاهر الإقصاء والتهميش وتعثر مشاريع التنمية والتطوير والإصلاح. وبالرغم مما بذل من جهود كبيرة، منذ الاستقلال إلى الآن، في سبيل تحديث "المجتمع القروي"، وإنمائه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، فإن ما انتهت إليه هذه الجهود لا يعدو أن يكون، في نظر البعض، سوى "تنمية معطوبة أو معاقة أو مشوهة"، لم تتمكن من أن تنفذ إلى صميم البنيات المادية والرمزية لهذا المجتمع القروي، فتحوله مفاعيلها وتأثيراتها الإيجابية صوب الانخراط المنتج في مسارات الديمقراطية والحداثة والتنمية البشرية الشاملة المستديمة التي تروج لها خطابات ومشاريع هيئات وطنية ودولية مختلفة.

ثانيا: في هذا الوضع المأزمي الذي يعيشه الوسط القروي تتصدر مشكلات نوعية خاصة ومعقدة، وذلك مثل أزمة التربية والتعليم والتكوين بكل ما لها من جذور وأبعاد وامتدادات وآثار سلبية على استثمار "الرأسمال البشري" وتكوين "المواطن" وترسيخ قيم وثقافة الحداثة والمواكبة الحضارية...إضافة إلى قضية المرأة، بما لها من جوانب ودلالات سوسيوثقافية واقتصادية متعددة، فضلا عن مشكلات الطفولة والشباب والشيخوخة والأسرة والإدارة والخدمات الاجتماعية وكذلك أوضاع العمل الحزبي وطبيعة "المشاركة السياسية، والسلوك الانتخابي أو السياسي للمواطن

[1] عالم اجتماع، خبير في قضايا التربية والثقافة والتنمية، الرباط- المغرب

القروي، وثقافته السياسية...". وما يؤسس كل ذلك من ميكانيزمات وعوامل تجعل من هذه المشكلات والأوضاع متميزة، ولو بشكل نسبي، عن نظيراتها في الوسط الحضري المغربي راهنا، والذي يشهد أنماطا متباينة ومتواترة من التغير أو التحول الاجتماعي الملموس.

ثالثا: إلا أنه، ومع أخذ الحيثية الآنفة بعين الاعتبار، يستفاد من بعض الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية الغربية والوطنية معا، أن المجتمع المغربي، بمجاليه القروي والحضري، ما يزال، متسما بتشابك علائقي معقد بين ما هو "قروي" وبين ما هو "حضري". وما تزال وتائر التفاعل ودورات الانتقال أو "الهجرة أو التهجير" المتبادلة بين بعض عناصر "الثقافة القروية" و"الثقافة الحضرية" وتائر ودورات نشطة وفاعلة، وذلك ضمن مستويات من "القرونة أو التمدين" تحدد تأثيراتها شروط السياقات الاجتماعية المتباينة.

إن الحضور المتواصل، في الوسط الحضري للعديد من العادات والأعراف والتقاليد القروية، وما يرتبط بها من علاقات دموية وزبونية وولاءات قبلية وتقليدية مختلفة، في مقابل انتقال الكثير من القيم المدينية من موضات وأساليب استهلاك وأنماط عيش إلى العالم القروي، ولكن من دون توفره على "بنيات مستقبلة" متطورة وقادرة على التبادل المتكافئ مع مستحدثات التغير الجديدة، كل هذا يبرز ما يعيشه مجتمعنا المغربي، من نمط لا متوازن من "المثاقفة" بين القروي والحضري، مثاقفة ما تزال تحتل فيها عناصر ومكونات الثقافة الحضرية موقع الهيمنة والتصدر. الأمر الذي يضع "المسألة القروية" في واجهة الاهتمام والتفكير، ويطرح علينا أكثر من سؤال حول مدى تأثير هذه التداخلات السوسيوثقافية على مشاريع التنمية وتجارب التحديث والتحول الديمقراطي، لا سيما ونحن نواجه الآن في "زمن العولمة" وتبلور "مجتمع المعرفة والإعلام والتواصل" تحديات واستحقاقات كبرى وعلى أكثر من صعيد.

مناسبة هذا الحديث هي أننا ارتأينا أن نستهل به تقديمنا لكتاب السوسيولوجي المغربي الواعد عبد الرحيم العطري، وهو مصنف يضم مجموعة دراسات ذات جوانب وأبعاد نظرية تحليلية وتطبيقية معا، عالج فيها الباحث/المؤلف، من منظور علم الاجتماع، بعض قضايا ومكونات "المجتمع القروي" وذلك مثل: الإشكالية العقارية والمخزن والجماعة والأعيان والعائلة والهجرة والمجتمع الواحي...مستنجدا في المقاربة والتفسير والتأويل وجمع البيانات الكمية والنوعية، بمرجعيات نظرية ومنهجية وبتقنيات وأدوات بحث متعددة. ولم يكتف المؤلف، في البحث والتحليل والاستنتاج، بمجرد عرض معلوماتي للمعطيات والأرقام والمضامين، بل اجتهد في تقديمها عبر منظور تساؤلي نقدي

أوضاع مجتمعنا، في القرية والمدينة معا، كما لو كان معرفة مكتملة تامة وناجزة، وذلك إلى الحد الذي تصبح فيه بعض الخطابات المستندة إلى هذا الموقف وكأنها تتحدث عن واقع "متخيل أو افتراضي" لا مكان له في الواقع العيني الملموس، وإنما فقط في أذهان وخلفيات وتصورات منتجي هذه الخطابات الواهمة؟

ثانيا: وإذا كان هذا الأدب الكولونيالي قد أنتج حول المجتمع القروي المغربي، عدة منظومات مفاهيمية ومقترحات نظرية ومنهجية، ونماذج تحليل وعدد بحث وتفسير وتأويل، فإن التساؤل النقدي عن الثبات العلمي والصلاحية المعرفية والاجتماعية لكل مكونات هذا "العتاد" يظل مشروعا على أكثر من مستوى. في هذا السياق بالذات يمكن أن نشير إلى ما عالجته هذه السوسيولوجيا من ظواهر ومفاهيم كالقبيلة والمخزن والسيبة والجماعة، ومن نخب وسلط وزعامات محلية: الشيخ والمقدم والقائد والأعيان والشرفاء، ومن مؤسسات: كالعائلة والجامع( الكتاب/المسيد)، وأشكال تعاون مثل: التويزة والوزيعة ولحمية، وأدوار ومواقع: كالخماس(الشريك) والرباع والخباز والعزاب والسارح(الراعي)، وعلاقات القرابة والزواج والجوار والمصاهرة والمنازعات العقارية وأساليب استغلال الأرض والبيع والشراء والسكن والتملك، وطقوس الأعياد والمناسبات وشعائر المقدس والمدنس، وما يرتبط بذلك من عادات وأعراف وتقاليد وقيم ومعايير ورؤى للعالم، أي بمضمون "الثقافة القروية" في مدلولها السوسيو أنثروبولوجي العام.

و لعل مما يثيره التفكير في هذه المفاهيم والظواهر كلها، ضرورة التساؤل التالي: ما هي أهم معالم الثبات والتغير، أو القطيعة والاستمرار في أبعاد ومضامين ودلالات هذه المكونات، وخاصة مع بروز راهن لهيمنة مكونات ومؤسسات حديثة مثل: المدرسة العصرية والحزب والدولة والمجتمع المدني والهيئات المنتخبة، وتقنيات حديثة في العمل والإنتاج والتنظيم وتدبير الشأن المحلي؟ ثم بأي معنى ما تزال تلك الظواهر والمكونات تحضر في العالم التمثلي للمواطن القروي؟

ثالثا: ونحن نثير، هنا، هذه الإشكالات والقضايا، نجد أنفسنا، محفزين بالشعور حقا بفضيلة الاعتراف وبحس الأمانة العلمية، ملزمين بالتنويه والتثمين لتلك الجهود الفكرية والعلمية والتربوية التي بذلها رواد البحث السوسيولوجي في المغرب، وذلك في سبيل "توطين السوسيولوجيا" في المغرب المعاصر، انطلاقا مما ساهموا به، ضمن ما كان متاحا لهم من هوامش تحرك ومن إمكانات مادية ومعنوية متواضعة، من تنظير وبحث وتأطير لأعمال أكاديمية أو "بحوث خبرة" لا شك أنها تشكل تراكما محمودا في هذا المجال. نذكر من بين هؤلاء الرواد على سبيل المثال فقط، أسماء وازنة مثل:

عبد الكبير الخطيبي ومحمد جسوس وبول باسكون ورشدي فكار وعبد الله حمودي وعبد الله العروي...غير أن هذا لا يمنعنا أن ننسى ما تخرج من "المدرسة الفكرية"، على سبيل افتراض وجود بعض ملامحها جدلا، من أجيال متلاحقة من الأساتذة الباحثين والمثقفين والأطر، ممن تحتل بعض أعمالهم القيمة حضورا متميزا وواعدا في المهد الفكري والثقافي العام ببلادنا راهنا، وبل وحتى خارج حدود المجتمع المغربي والعربي. إلا أنه وبالرغم من اعترافنا وتقديرنا الصادق للجهود الفكرية لهؤلاء الرواد ومن تلاهم من "تلامذة وأتباع"، فإن أسئلة مؤرقة متباينة الخلفيات والمناحي تظل هنا حاضرة مولدة للكثير من شواغل التفكير وأفضية التحاور، وذلك من قبيل ما يلي:

أ: إلى أي حد استطاعت الجهود الوطنية أن تبلور موقفا نقديا وحواريا من/مع السوسيولوجيا الكولونيالية. وذلك عبر قراءتها قراءة علمية معمقة قمينة بتفكيك منهجي لإوالياتها وأسسها المعرفية والإيديولوجية، وفرز ما هو علمي فيها مما هو تاريخي مرتبط بخلفيات هذه السوسيولوجيا ورهاناتها السياسية واشتراطاتها ومصالحها وتوجهاتها الفكرية والحضارية المتداخلة المعقدة؟ ثم أين يمكن موضعة مساهمات السوسيولوجيين المغاربة والعرب ضمن الطروحات النقدية التي وجهها للأدبيات الكولونيالية مفكرون غربيون بارزون من عيار جورج بالانديه وموريس غوديلييه وجون زيغلر وبيرتراند بادي وغيرهم ممن ينتمون إلى تخصصات وحقول سوسيولوجية وأنثروبولوجية وفلسفية مختلفة؟

ب: ضمن أي حدود يمكن القول بأن مسيرة البحث السوسيولوجي في مغرب "الاستقلال" قد ساهمت، في أن تنجح ولو ضمن شروط ومواضعات معينة، في وضع الأسس البانية لتوجه أو توجهات أو تيارات "وطنية" ذاتية في التنظير والبحث وبناء المفاهيم وإنتاج التصورات المنهجية ونماذج التحليل والتفسير والتأويل، أي منظومة من "العدد" النظرية والتطبيقية "المطابقة" لأوضاع وخصوصيات وعوائق وإمكانات البحث السوسيولوجي في مجتمعنا المغربي؟ ثم هل تمكنت هذه المسيرة، بصيغة أخرى، من المساهمة في التأسيس لما وسمه البعض ب "سوسيولوجيا التحرر أو الاستقلال أو الثورة"، في مقابل "سوسيولوجيا التبعية أو الاستعمار"؟

هذا مع ضرورة التذكير، في هذا المساق، بأننا لا نؤمن بما يروج له، حاليا في وطننا العربي، من رؤى وتصورات "ساذجة" في جلها حول ما يدعى ب "إقليمية أو جهوية أو عروبة" العلوم الاجتماعية والإنسانية، والدعوة إلى تأسيس "علوم وطنية أو قومية" في هذا المجال، وقد تم تخليصها وتحريرها من "غربيتها" ومن حواملها ومرجعياتها المعرفية والسوسيوتاريخية المؤسسة. إن ما ندعو إليه

حقا، في إطار منظور نقدي تجاوزي ل"منظومات مركزية المعرفة الغربية" في هذه الميادين، هو أن تصب الجهود العلمية الوطنية في مسار محاورة وتدعيم وتطوير وإثراء "المشروع الكوني" للعلوم الآنفة.

الواقع أنه ما كان لنا أن نطرح هذه الإشكالات في هذا التقديم للكتاب القيم للأستاذ عبد الرحيم العطري لو لم يكن لهذا المؤلف فضل الانفتاح على بعضها والتحفيز على إثارتها، مما يحمد للباحث ويشكر عليه، إلا أنه يبدو لنا مفيدا أيضا، وعطفا على ما سبق، أن نختتم هذا التقديم ببعض الملاحظات الفكرية والمنهجية ونجمل أهمها فيما يلي:

أولا: تأسيسا على ما سقناه من أفكار وقضايا وتساؤلات تتبدى لنا ضرورة التفكير والعمل على صياغة منظور فكري نقدي حواري وتكاملي لمجمل "المنتوج المعرفي الغربي" في العلوم الاجتماعية: ماضيا وحاضرا وتوجهات مستقبلية، ونظريات ومفاهيم ومناهج وبراديغمات وأطرا معرفية واجتماعية وتاريخية موجهة. ويظل الهدف هو ملحاحية التوصل إلى بناء معرفة سوسيولوجية متواصلة من جهة مع البعد الكوني لمشروع العلوم الاجتماعية، ومن جهة ثانية مع الخصوصيات والشروط الثقافية والسوسيوتاريخية لمجتمعنا المغربي في عمقه القروي بالأساس.

ثانيا: وإذا كنا، للحقيقة والتاريخ وتقدير الأمانة العلمية، لا يمكن بأية حال تجاوز ما أنجزه رواد مغاربة وعرب في مسيرة بناء نقدي للمنظور المنوه به أعلاه، مثل عبد الكبير الخطيبي ومحمد جسوس وبول باسكون ممن سلف ذكرهم، أو غيرهم من المفكرين العرب المعاصرين المرموقين، لو أردنا أو نوسع الاهتمام بنقد المعرفة الغربية، مثل: عبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وطيب تيزيني وحسن حنفي ومحمد جابر الأنصاري وهشام شرابي ومحمد أركون وإدوارد سعيد، أقول: إذا كنا نؤكد على الاعتراف في التأسيس للرؤية النقدية، فإننا نرى أنه من المفيد رفدها بما يمكن أن يدعمها من المقترحات والتصورات والأفكار.

و في هذا الإطار نقترح ما وسمناه ب"منظور النقد المتعدد الأبعاد" والذي جعلنا منه مرجعية فكرية أو إطارا إرشاديا موجها لقراءتنا ورؤيتنا للعديد من قضايا وإشكالات الفكر والمجتمع العربيين. ويقوم هذا المنظور، من حيث خلفيته المؤسسة، على نقد إبستيمولوجي وثقافي وسوسيوتاريخي وحضاري متعدد المكونات والأبعاد والعناصر، ولكن في إطار حوار فكري نظري.ومنهجي منفتح تكاملي حذر متجنب، ما أمكن، للوقوع في منزلقات المغالاة والاختزال والإلغاء المجاني والدوغمائية

الساذجة، محتضن لشتى ألوان التعدد والتنوع والاختلاف، ونركز في هذا النقد، على العناصر المحورية التالية:

أ: نقد للذات/ النحن في كافة الأبعاد الآنفة، ولمنتوجاتها المعرفية والمادية والرمزية ماضيا وحاضرا وتوجهات ومراهنات مستقبلية.

ب: نقد للآخر/ الغير/ الغرب في كل المكونات والأبعاد الآنفة

ج: نقد اللحظة الحضارية على نفس المستويات والأبعاد، وباعتبارها زمن تفاعل وتبادل وتحاور، أو حتى مواجهة أو صراع، بين الذات والآخر في سياق سوسيوحضاري تاريخي محدد في الزمان والمكان.

ثالثا: غير أننا ينبغي أن نذكر هنا بأننا في مجال العلوم الاجتماعية لا ننتج معرفة علمية تامة ومكتملة، وإنما أقصى ما يمكن التوصل إليه، هو معرفة نسبية محدودة مخترقة بالكثير من العوائق والمحددات الذاتية الإيديولوجية والاجتماعية، وبالتالي فنحن لا نتوصل عبر البحث والتحليل والتفسير والاستنتاج، سوى إلى صياغة "ترسيمات أو خطاطات أو شبكات معرفية" تكون لنا بمثابة البوصلة الإرشادية الموجهة لنا في قراءة وفهم وتحليل الواقع والاقتراب من معرفة مكوناته وتفاعلاته وآليات تحركه واشتغاله، ويبدو لنا أن الكثير من الطروحات والتصورات والرؤى السائدة حول العالم القروي في مجتمعنا المغربي، تظل في حاجة ماسة إلى استحضار هذه الاعتبارات والحيثيات المعرفية كلها، وذلك تجنبا لأي تشويه أو اختزال للواقع أو إجباره على الخضوع قسرا لبعض النظريات والمفاهيم والتصورات بدل الاستئناس بها في مقاربته وفهمه وتحليل علمي موضوعي لإوالياته ومكوناته وظواهره المختلفة.

رابعا: لا خلاف على أن الهدف المحوري للبحث السوسيولوجي هو إنتاج معرفة حول الواقع المبحوث متسمة، ولو بقدر نسبي محدود، من العلمية والموضوعية والصلاحية والثبات، إلا أن هذا لا يلغي أبدا مكونا هاما من مكونات هذه المعرفة، ألا وهو نجاعتها التاريخية والاجتماعية الملموسة. تلك التي تتمثل في إمكانية الاستفادة العلمية من توظيفها في ترشيد أساليب وسيرورات استصدار وصنع وتنفيذ القرار الاجتماعي على صعد ومستويات متعددة. وذلك على عكس ما هو معيش في مجتمعاتنا من واقع شقي ل"طلاق بائن" بين ما يمكن وسمه ب"القرار العلمي"، أي نتائج وخلاصات وتوصيات البحوث العلمية المختلفة وبين "القرار الاجتماعي" الآنف الذكر.

و هنا يمكن أن نتساءل، انطلاقا مما يستشف من مضامين كتاب الأستاذ عبد الرحيم العطري: إلى أي حد استطاعت البحوث السوسيولوجية تخصيصا أن تنتج حول "تحولات المغرب القروي" معرفة علمية متسمة، ما أمكن، بالصدقية والموضوعية النسبية، وقادرة على رصد وفهم هذه التحولات، وأيضا صالحة للإفادة منها في توجيه وتدعيم مشاريع وبرامج التنمية والتطوير والتغيير، في العالم القروي بالذات مما يسهم في أن يفك عن بعض مجالاته أطواق العزلة والإقصاء، ويقدره على امتلاك أهلية الانخراط فيما يطمح "المغرب الجديد" إلى بنائه من "مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي" مؤصل، مندمج في محيطه الوطني والقومي والإقليمي، ومتواصل مع سياقه الكوني الإنساني الشامل، ومع استحقاقاته ومستجداته العولمية الراهنة؟

لا يغطي كتاب العطري هذه القضايا والإشكالات والمجالات الواسعة كلها، ولا يدعي ذلك، ولكنه يطمح، بكل تواضع علمي، إلى أن يجعل من مضامين عمله هذا نافذة معرفية مفتوحة يطل منها القارئ الباحث أو المهتم على بعض أهم مشكلات وأزمات وأوضاع العالم القروي، بله المجتمع المغربي بشكل أعم. وهنا تكمن، في تقديرنا، قيمة وراهنية وفائدة هذا الكتاب معرفيا واجتماعيا، الأمر الذي يجعل منه إثراء للبحث السوسيولوجي، بل وللمكتبة المغربية والعربية عامة. لذا فنحن نأمل أن يكون عامل تحفيز على إنجازات أخرى قيمة، ولا سيما من طرف طاقات شبابية باحثة، نرجو أن تكون واعدة بالكثير من العمل الجاد والعطاء النوعي والاجتهاد الصادق، كما هو شأن هذا المجهود السوسيولوجي المفيد.

و الله نرجو التوفيق والسداد، وعليه قصد السبيل.

مصطفى محسن

الرباط في 28 يناير 2009

## هذا الكتاب

ما الداعي إلى فتح نقاش جديد حول المسألة القروية بالمغرب؟ هل من مبررات موضوعية لا ذرائعية لفتح هذا النقاش من داخل مطبخ السوسيولوجيا؟ وهل من إضافات نوعية يحتملها هذا النقاش المفتوح حول مواضيع أشبعت درسا وتحليلا من قبل باحثين من قارات علمية وسجلات ثقافية وزمنية مختلفة؟ فما أنتج حول العالم القروي، في السوسيولوجيا الكولونيالية وكذا في المتن السوسيولوجي لما بعد الاستقلال عصي على الجرد بدقة متناهية، فما الداعي مرة أخرى إلى التساؤل مجددا حول المسألة القروية؟

حتما هو السياق الكفيل دوما بإنتاج المعنى، فالراهن المغربي يدفع إلى شحذ كل إمكانيات التساؤل من أجل فهم طبيعة التحولات التي تعصف بالقيم والعلاقات والرموز والأنساق، والتي تستحيل في كثير من الأحيان مجرد تغيرات ضمن نسق الاستمرارية وإعادة الإنتاج. فالراهن المغربي يتم توصيفه حينا بأنه في مفترق الطرق، وحينا آخر بأنه مغرب المرحلة الانتقالية أو يشار إليه في قراءات أخرى بمغرب الهشاشة والاحتقان، وهذا ما يطرح إشكالا جوهريا على مستوى النمذجة التي تقطع مع الاختزال أو التعميم.

لكن ما لا يمكن الاختلاف بشأنه في الراهن المغربي، هو مأزقية العالم القروي وعسر التنمية القروية، فخريطة الفقر الوطنية تظل قروية بامتياز وأغلب مؤشرات التنمية البشرية المخجلة، تظل أكثر تسجيلا بالبوادي، خصوصا فيما يتعلق بالأمية وتمدرس الأطفال ووفيات الأطفال الرضع والأمهات أثناء الوضع وهشاشة أو غياب الخدمات الصحية والاجتماعية. فكيف السبيل إلى الخروج من هذا الوضع الكارثي؟

سؤال التنمية القروية مغربيا يحتمل أكثر من طريق وأكثر من مقاربة، لكنه، يجد ترجمته الواقعية دوما في الحلول الاقتصادية التي ترمي إلى "تمدين القرية وترييف المدن"، بحيث يتم فهم التنمية القروية من طرف الفاعل السياسي وداعية التقنية على أنها استنبات لأعمدة الكهرباء وشق للطرق الثانوية وحفر للآبار، وفي أفضل الأحوال، خلق لمناصب شغل مؤقتة في إطار الإنعاش الوطني أو تخفيض في أثمنة البذور والحبوب لحظة الجفاف. لكن ها العديد من القرى المغربية صارت شبيهة

بالمدن، فلم يصلها التيار الكهربائي فقط، بل وصلها حتى صبيب الإنترنيت، ومع ذلك فقد ظلت منتجة للهجرة نحو المدن ومقبرة المتوسط أو الضفة الأخرى في غير الحظوظ العاثرة، كما استمرت في احتلال مراتب مخجلة على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، فما سر العطب القروي بالمغرب؟

إنه السؤال/الخيط الناظم لهذه الدراسات التي يظل قاسمها المشترك هو الانهجاس بالمسألة القروية وأعطاب تنميتها، فهي دراسات متفرقة في الزمن والمجال، يوحدها البحث عن جواب شاف للعطب المغربي، من مقترب القرية بدل المدينة، وانطلاقا بالضبط من تمثل خاص للسؤال السوسيولوجي كفعل شقي ومشاغب لا يطمئن إلى الجاهز واليقيني، وينزع بالضرورة إلى تجريب مسارات عدة من التحليل والتفكيك، أملا في الفهم والتفهم.

إنها دراسات على سبيل المثال، لا الحصر، نقرأ فيها ومن خلالها بعضا أو كلا من ديناميات مجتمع قروي يعرف تحولات عميقة في مستوى الأدوار والعلاقات والقيم والممارسات، وهو ما قد يقود إلى اكتشاف عسر التنمية المؤجلة، واختلال "القروي" الذي يمتد بتأثيره إلى مجموع النسق المجتمعي، فهي دراسات لم تكن وفية لتقنية منهجية واحدة، فمن أجل الوصول إلى المعطيات، فقد تم اختيار مجموعة من التقنيات الكيفية والكمية، من قبيل المقابلة والاستمارة والملاحظة ومنهج السيرة.

إن هذه المساهمة المتواضعة، على درب إثراء النقاش السوسيولوجي حول " القروي" بالمغرب، لا يمكن أن تدعي لأسئلتها وإجاباتها امتلاك حقيقة العالم القروي، فثمة بياضات تبصمها، على اعتبار أن المجتمع القروي بالمغرب لا يتحدد بالضرورة في موطن هذه الدراسات المتفرقة، ولا تتأطر أسئلته ضمن الحدود المعرفية لهذه المساهمة، فثمة مجالات قروية أخرى لم يتأت درسها، وهو ما نأمل تحققه في مشروع علمي آت.

والله ولي التوفيق

سلا في 15 يناير 2009

## الفصل الأول:

## من يملك الأرض بالمغرب؟

كيف السبيل إلى إخراج العالم القروي مما هو غارق فيه؟ أي المقاربات أجدى لتحقيق التنمية القروية؟ هل تفي بالغرض مختلف عمليات التمدين المختزلة في الكهربة وشق الطرق وتوفير المياه[1] واستنبات المؤسسات الاجتماعية والثقافية؟ هل تكون المراهنة على العمل الجمعوي القاعدي أنفع في الحالة المغربية؟ أم أن الأمر يتطلب إعمالا للخيارات الراديكالية المتصلة بإعادة توزيع الأراضي وإعادة صوغ علاقات الإنتاج في مجتمع شديد التركيب والانبناء؟

إنها الأسئلة الأكثر التهابا في مقاربات التنمية، خصوصا عندما يصير لها معنى لصيق بتحولات المجتمع القروي ورهانات تنميته، وإنها الأسئلة الأكثر إرباكا لحسابات السياسي وداعية التقنية وغيرهم من صناع القرار الذين جربوا لزمن طويل مقاربات اختزالية لم تمنع البوادي المغربية من إنتاج وإعادة إنتاج أعطابها، فبالرغم من وصول التيار الكهربائي والماء الشروب والطرق إليها، وبالرغم من تمكينها من عدد من المؤسسات والقروض الصغرى والمشاريع المدرة للدخل، فإنها استمرت في تصدير سيول الهجرة إلى المدن أو "الحراكة" إلى مقبرة المتوسط، كما أنها استمرت في التراجع ضدا على كل مبادرات التنمية، فما السر في ذلك؟ وما الحل الأمثل لإعمال التنمية القروية؟

---

[1] "قامت إحدى المؤسسات الداعمة بتمويل مشروع لربط إحدى القرى الإفريقية بقنوات الماء الصالح للشرب، بعد أن اكتشف واضعو المشروع، في دراساتهم القبلية أن النساء في ذات القرية، يضطررن لقضاء زهاء ست ساعات مشيا على الأقدام، لجلب المياه من إحدى العيون البعيدة. لكن الذي وقع بعد أن وصل الماء إلى القرية، هو أن الصنابير التي صارت تملأ كل جنباتها، باتت تتعرض بشكل يومي للإتلاف، حينئذ تشكلت لجنة من الخبراء للبحث في الموضوع، فكان أن توصلت اللجنة بعد طول تحليل ومراقبة، إلى أن النساء هن اللواتي يقمن بإتلاف هذه الصنابير، لأنهن حرمن من طقس يومي كن يمارسنه بكل احتفاء، وهو طقس جلب المياه من العين البعيدة، وهو طقس يكون مصحوبا بالغناء وتبادل الأخبار والتجارب."

أنظر: عبد الرحيم العطري، مقدمات في سوسيولوجيا التنمية والجهة، مقرر خاص بطلبة الإجازة المهنية، تخصص مساعد اجتماعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن طفيل القنيطرة، الموسم الجامعي: 2009/2008، غير منشورة.ص,12.

لقد تم تجريب مشاريع الكهربة وفك العزلة والقروض الصغرى...و مع ذلك ظلت القرية غارقة في الفقر والاختلال ومنتجة لكثير من مشاكل المدينة، فلماذا لا يتم تجريب مقاربة الأرض؟ ومن يقبل بهذا التجريب الثوري؟

إن إعادة النظر في أنماط الملكية العقارية للأرض الفلاحية، ستقود إلى تغيير أنماط الاستغلال، وستؤثر حتما في دورة الإنتاج ومردوديته، بالشكل الذي يقلص من مسافات التفاوت ويؤسس لاقتصاد اجتماعي تضامني يعفي ملايين الفلاحين من واقع "الاجتثاث القروي"، الذي يحيلهم في البدء إلى فلاحين بلا أرض ثم إلى نازحين بلا سكن، فمهاجرين بلا هوية في حال الحريك إلى الضفة الأخرى، فمن يقبل بثورة اجتماعية زراعية في مغرب الألفية الثالثة؟؟



## 1- صورة العالم القروي

لكن قبلا ما واقع الحال في المجتمع القروي آنا؟ كيف يلوح بعيدا عن خطابات المغرب الرسمي؟ ما لسان حال فلاحيه الذي صاروا بلا أرض؟ وما أبرز الملامح التي تميزه عن المجال المديني أو يشترك معه فيها؟

إن مقترب المركز/ المحيط ينطبق بشكل واضح على المجال القروي في علاقاته المفترضة مع صناع القرار، فالعالم القروي كهامش مجتمعي، يظل محور مختلف رهانات الهيمنة والتطويع، فهو عالم يحوز تاريخا طويلا من التمردات والثورات التي كانت تجسدها وضعية السيبة في مقابل بلاد المخزن، كما أنه يختزن الخيرات التي يحتاجها المركز، فالفلاحة بالمغرب ما زالت تعد القطاع الاقتصادي الأول الحيوي بتشغيلها لحوالي نصف السكان النشيطين ومساهمتها بما يناهز 17% من الناتج الداخلي الإجمالي وتشغيلها لأزيد من 45% من السكان. فالثقل التاريخي مضافا إليه الثقل الاقتصادي والمجالي، يجعلان من القرية محور كل الرهانات والتحركات الرامية إلى الشرعنة والتقعيد المجتمعي للوقائع والأوضاع، ولهذا لم يكن مستبعدا أن ينتهي ريمي لوفو إلى التأكيد على أن الفلاح المغربي مدافع عن العرش[1]، وأن العالم القروي "يمثل مشهد جمود تديره وترعاه النخب المحلية"[2]، فالبوادي"تظل هادئة تماما حتى عندما يكون النظام السياسي معرضا لرجات"[3].

---

[1] Remy Leveau , Le Fellah Marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale des sciences politiques , paris, 1976.

[2] بنسالم حميش، في الغمة المغربية، سلسلة شراع، العدد20، طنجة، الطبعة الأولى، أكتوبر 1997.ص.53.

[3] Remy Leveau , Le Fellah Marocain défenseur du trône , paris, op.cit.p.236.

و الواقع أن جمادية العالم القروي هاته تجد تفسيرها في ثقل التاريخ والواقع معا، إنها محصلة نهائية لتركيب بنيوي يسهم في إبطاء الحراك وتكريس الانتظارية، "فقد ظل المخزن والأعيان يتعاونون على كبح إرهاصات الفلاحين الثورية وسحق تمرداتهم الظرفية المتفرقة"[1]، فعن طريق تفكيك البنيات القبلية ومؤسساتها التنظيمية، ك "اجماعة" مثلا وتحوير مهامها عن طريق إفسال بنيات إدارية جديدة موسومة باللا تجذر الاجتماعي محليا. ثم إن سيرورة إنتاج عالم من الفلاحين بلا أرض، والتي تواصلت آثارها في زمن الاستعمار وأيضا بعد تصفية أراضي المعمرين وتحويل وجهاتها في اتجاه كبار الملاكين، في إطار عمليات تطبيع وإدماج واحتواء خدمة للأهداف الاستراتيجية للنسق القائم. إن هذه السيرورة المبنية على فعل الاجتثاث القروي ستساهم فعلا في تكريس هذه الجمادية أو الحراك القريب من السكون، وستؤدي أيضا إلى تواتر السيول المندلقة باتجاه المدن وخلق واقع قروي داخل المجال المديني، وتحديدا في هوامشه حيث تنتشر أحياء الصفيح وباقي ألوان السكن العشوائي المنتجة للعطب والباثولوجيا الاجتماعية.

إن عنصر التهميش[2] مكون باصم لصورة العالم القروي بالمغرب، ففي مختلف جغرافياته نكاد نكتشف مظاهر الإقصاء بسهولة، والتي تلوح في العجز التنموي على مستوى الخدمات والبنيات والمؤسسات، فالكهربة لم تعرف طريق التعميم، والعزلة لم تفك نهائيا عن العديد من القرى، كما أن الوصول إلى الماء ما زال صعبا في مناطق كثيرة من المغرب، وهذا يعني أن الأولويات التنموية لا تجد طريقها إلى التحقق واقعيا في المشهد القروي، ولو في حدودها الدنيا.

فهناك فقط 14% من سكان العالم القروي الذين يفيدون من خدمات الماء الشروب، و12% منهم فقط وصلت إليهم أعمدة التيار الكهربائي و57% من الدواوير النائية لا تتوفر على شبكة طرقية ملائمة، وبعضها ما زال يعرف أقصى درجات العزلة التي قد تصل إلى حدود الشهر مع سقوط الثلوج والأمطار.

---

[1] بنسالم حميش، في الغمة المغربية، مرجع سابق.ص.50.

[2] تفيد معطيات خريطة الفقر الوطنية التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط، والتي استندت في تحليلها على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر المغربية، أن نسبة الفقر ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، من 13 بالمائة إلى 19 بالمائة على المستوى الوطني، وعلى مستوى المدن فقد انتقلت من 7 بالمائة إلى 12 بالمائة، فيما ارتفعت بالقرى من 18 بالمائة إلى 27 بالمائة.

انظر: الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط

إنها الصورة الأكثر وضوحا للعالم القروي بالمغرب، والتي تختزل تاريخا من التهميش والهشاشة، في البنيات التحتية والخدمات ومختلف أساسيات التنمية، فكيف يمكن محو هذه الصورة واستبدالها بأخرى أكثر عدالة واعترافا بقيمة الفلاح المغربي؟ كيف تستقيم عملية المحو والبناء في آن؟ وهل تستقيم فعلا في ظل مجتمع شديد التركيب، تتعالى فيها عناصر التعدد أكثر من عناصر التوحد والاتساق؟



## 2. جغرافيا العالم القروي

إن العالم القروي بالمغرب لا يقدم نفسه كوحدة متجانسة، وإنما ينطرح كمجالات بنيوية متفرقة، تشترك في أنماط وعلاقات إنتاج محددة وتتمايز أيضا في مظاهر أخرى للفاعلية الاجتماعية، وهذا ما يجعل من التصنيف والتوصيف القروي فعلا إشكاليا في العيادة السوسيولوجية، فالحدود بين المديني والقروي تكاد لا تبين أحيانا، فنحن لا نعرف أين يبدأ القروي وأين ينتهي المديني، ولا نعرف الشبه قروي من الشبه حضري.

إن المقتربات المجالية والاقتصادية، بل وحتى الإحصائية لا تسعف دوما في توصيف العالم القروي، خصوصا في حالة المغرب، التي يستحيل فيها التركيب والتعدد متخذا لخطاطات لغوية وطقوسية وتاريخية وجغرافية وفلاحية أيضا، ولعل هذا التعدد هو ما يدفع إلى الاطمئنان أكثر للمقترب الجغرافي في المقاربة والاشتغال، وذلك عبر تفريع هذا العالم إلى مجتمعات الجبال والسهول والنجود والصحراء.

و بشكل عام تعرف المناطق الأكثر تهيؤا لاستقبال أنشطة فلاحية بالمغرب، والتي لا تتجاوز نسبتها 13% من المساحة الإجمالية للبلاد، تساقطات غير منتظمة من حيث الفصول والسنوات، فأغلب الأراضي تعرف تساقطات سنوية لا تتجاوز 400 ملم، وبالرغم من استقبال السهول الساحلية الأطلسية لتساقطات مهمة فإن مساحتها الإجمالية لا تشكل إلا 22% من المساحة العامة. فهناك "نسبة ضئيلة من الأراضي الصالحة للزراعة ( 23%)، ونسبة ضعيفة من الأراضي المسقية (17% من الأراضي الصالحة للزراعة)، ومردودية ضعيفة أيضا (8 إلى 12 قنطار من القمح في

الهكتار الواحد) وانخفاض في قيمة العمل الزراعي ورفض فلاحة الأرض رغم البطالة"[1]، إنه وضع مأزوم من كل النواحي.

فالعالم القروي الجبلي يتميز "بعطوبية المجال وهشاشته بسبب وعورة التضاريس وارتفاعها"[2]، وهو ما يؤثر على أنماط الإنتاج والعلاقات السائدة، وينتج بالتالي واقع مجتمعيا فائق الخصوصية عن غيره من المجالات الجغرافية الأخرى، ويمتد العالم القروي الجبلي بالمغرب على طول سلاسل الأطلس المتوسط والصغير والكبير فضلا سلسلة جبال الريف.

أما العالم القروي النجدي فيشير إلى المغرب الشرقي حيث تنتشر النجود الكبرى، التي تساهم بخصائصها الجغرافية والمناخية في إنتاج معنى مفترض للحياة الاجتماعية والفلاحية، التي تؤسس لمجتمع قروي آخر في جغرافيا البوادي المغربية، في حين يتوزع العالم القروي السهلي على مجموع الأراضي المنبسطة التي تنتشر على شريط محاذي للساحل الأطلسي، وأجزاء من مناطق الغرب والوسط والجنوب (الغرب، سايس، الشاوية، تادلة، دكالة، عبدة، ماسة...).

أما العالم القروي الصحراوي فيمكن توزيعه إلى ثلاث مجالات وهي: الصحراوي، شبه الصحراوي والواحي، وهي مجالات ذات "وسط طبيعي تتخلله هضاب على شكل حمادات تعرف انبساطا نسبيا، تتشكل من الحصى والرمال"[3]، ويضم هذا المجتمع الصحراوي المناطق الجنوبية المغربية على امتداد أودية درعة، غريس، زيز ونون وما يحيط بها، فضلا عن منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب.

إن هذا التنوع الجغرافي الذي يعرفه المجتمع القروي بالمغرب سيوازيه تنوع آخر على مستوى الأشكال العقارية للأرض، وكذا أنماط الاستغلال الزراعي، فالمناطق الجبلية تعرف "استغلاليات ضيقة لا تتعدى 5 هكتارات"[4] في أحسن الأحوال، مع حضور قوي لأراضي الملك الخاص مقارنة مع أنواع الملكية العقارية الفلاحية الأخرى. في حين تعرف المناطق السهلية حضورا متفاوتا لمختلف هذه

---

[1] قيس مرزوق الورياشي، التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية للأرض بالبوادي المغربية، في كتاب: العلاقات بين البوادي والمدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 10، الرباط، الطبعة الأولى،1988.ص.80.

[2] Ali Amhan, Mutations Sociales dans le haut atlas: les ghoujdama,éditions de la maison des sciences de l'homme,paris, éditions la poste rabat,1998.p.192.

[3] Ali Amhan, Mutations Sociales dans le haut atlas: les ghoujdama, op.cit.p.195.

[4] Ibid, p.195.

الأنواع العقارية، كما تعرف تجاورا للاستغلاليات الكبرى مع الصغرى، وإن كانت هذه المناطق تبدو لظروف تاريخية مرتبطة باستحواذ المعمرين على الأراضي وإعادة توزيعها بعد الاستقلال وتوظيفها في إطار عمليات الاحتواء والتدجين، وهي بذلك توجد في يد أقلية من كبار الملاكين، "فمن بين 5إلى 10% من الملاكين، كبار المستفيدين من تصفية الاستعمار القروي، يملكون 60% من الأراضي، و40% من الفلاحين يملك الواحد منهم قطعة نصف هكتار"[1]. فأصحاب الأملاك الشاسعة يصل عددهم إلى بضعة آلاف يمتلكون ربع الأراضي المغربية، أي ما يناهز مليون و800 ألف هكتار[2]، ويبدو أن هذا الرقم مرشح للارتفاع مع بدء عمليات تفويت ضيعات صوديا وسوجيطا لهؤلاء الكبار.

في العالم القروي النجدي تتضاءل مؤشرات الارتباط بالأرض، بسبب الترحال والبحث عن الكلأ، وتقل فرص الملك الخاص وتلوح في المقابل أنماط عقارية أخرى تشير إلى الجمعي أو المخزني بدرجة عالية، أما في المجتمع القروي الصحراوي فيلاحظ الحضور المكثف للاستغلاليات الصغيرة من صنف الملك الخاص في المجتمع الواحي، والحضور الوازن للأنماط الجمعية في المجال الصحراوي وشبه الصحراوي.



### 3. الأشكال العقارية للأرض

يبدو النظام العقاري للأرض معقدا كما الطبيعة التركيبية للمجتمع، فثمة أنماط عقارية تتجاور في نفس المجال، بالرغم من انتمائها لسجلات ثقافية واجتماعية متناقضة، فأراضي الملك الخاص ذات الاستغلاليات الكبرى المعبرة عن نمط رأسمالي تتوجد قريبا من الأملاك المخزنية المعبرة عن زمن الدولة المخزنية، أو قريبا من أراضي الجموع المشيرة إلى النسق الاشتراكي، أو أراضي الشرفاء والزوايا المنتمية لسجل التدبير التيوقراطي، أو أراضي الكيش الدالة على البعد الفيودالي، ما دامت هذه الأراضي قد أقطعت فعلا إلى قبائل وأفراد لقاء خدمات عسكرية لفائدة المخزن.

في السنوات الأولى لفجر الاستقلال تساءل الاتحاد المغربي للشغل في وثيقة بعنوان المسألة الفلاحية عمن يملك الأرض بالمغرب، وكان الجواب عن هذا السؤال مشيرا إلى عمق العطب، "ذلك

[1] بنسالم حميش، في الغمة المغربية، مرجع سابق.ص.51.

[2] ألبير عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، مراجعة وتقديم: إدريس بنسعيد، عبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985.ص.65.

أن الوضعية العقارية للأرض هي المهيمنة على المسألة الفلاحية، ولذلك فإنه لا إصلاح زراعي بدون إدخال هذا العنصر الحيوي في الاعتبار، فالأرض ممركزة في يد أقلية من الملاكين بينما تظل نسبة 50% من الفلاحين لا تملك أي شبر أو تملك فقط قطعا صغيرة المساحة ومجزأة"[1]. والآن وبعد نصف قرن من الاستقلال نعيد طرح نفس السؤال: من يملك الأرض بالمغرب؟

فهذه الأشكال العقارية تعرف اختلافا بينا من حيث أسلوب الانتفاع والتصرف، كما أنها تعرف تباينا على مستوى حجم الاستغلاليات وأدوات الإنتاج والتدبير، وهو ما يؤدي إلى ظهور أنساق اجتماعية وثقافية موازية لكل نمط عقاري، إنه ذات التركيب الذي تحدث عنه بول باسكون في أطروحة المجتمع المزيج، نجده حاضرا بقوة في مختلف تضاريس المجتمع، ونجده أيضا في أشكال الملكية العقارية للأرض في العالم القروي، فما هي أبرز هذه الأشكال؟ وكيف تنتظم؟ وإلى ما تنضبط من أطر اجتماعية وقانونية؟ وما الحال والمآل بالنسبة لكل شكل من هذه الأشكال؟

- الملك الخاص: ويدل على الأراضي التي توجد في ملكية خاصة تؤمن لصاحبها حق التصرف في ملكه والانتفاع به وفق ما تحدده مصالحه الأولية، وتعد المرحلة الاستعمارية التي عرفت صدور الظهير المنظم للتحفيظ العقاري شهر غشت 1913، وقرار إنشاء المحافظة العقارية سنة 1914، مرحلة حاسمة في تنامي هذا النمط العقاري بالمغرب، والذي تحدد نسبته آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الفلاحة في 75% من مجموع الأراضي. إنه في حالة الملك الخاص يكون للمالك الحق المطلق في التصرف في ملكه العقاري بكل حرية..بحيث يبقى الهدف الأساسي في أرض الملك هو تلبية حاجيات المالك وتأمين إعادة إنتاجه الفردي هو وأسرته"[2]، ويلوح حق التصرف في إمكانية الكراء أو الرهن أو البيع بدون الرجوع إلى "اجماعة"، إلا أن الملك الخاص يظل بالرغم من ذلك مقيدا بسلطة العائلة ومرتبطا باستراتيجياتها العقارية، وذلك عن طريق صيغ الشفعة التي تضمن البيع للقريب بدل الغريب، بما يضمن إعادة إنتاج نوع من الملكية الخاصة في لبوس ملكية جماعية.

[1] موسى كرزازي، النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتهما على المدن، في كتاب: العلاقات بين البوادي والمدن، مرجع سابق، ص.90.

[2] عبد الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث(1844-1934)، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004.ص.71.

- الأملاك المخزنية: وهي الأراضي التي توجد في ملكية الدولة، وكانت في السابق تحمل أسماء عديدة من قبيل "أملاك المخزن"، "بلادات المخزن" و"الأملاك السعيدة" "[1]، وكانت تشير جميعها إلى الأراضي التي ترتبط عضويا بمداخيل بيت المال، بحيث تتصرف فيه السلطة المخزنية تصرفا كاملا يمنحها الحق في استغلالها أو تفويتها أو بيعها، "، كما أن هذه الأراضي المخزنية أو العمومية تعد منفصلة عن أراضي السلطان التي كانت توصف بأملاك الجناب العالي"[2]، وتتوزع الأراضي المخزنية على أملاك زراعية بورية وأخرى سقوية أو مغروسة كما تشتمل على الغابات والأراضي التي يجهل ملاكها الأصليون، وتمثل أراضي الدولة آنا ما يناهز 3% من مجموع الأراضي، علما بأنها كانت في مغرب القرن التاسع عشر تشكل النمط العقاري الأكثر حضورا، ويعزى هذا التراجع إلى استثمار هذه الأراضي في احتواء القبائل المتمردة ومجازاة القبائل "الجياشة" لقاء خدماتها العسكرية وأيضا في إطار عمليات التدجين والاحتواء للعائلات الكبرى والشرفاء والزوايا، كما أن التراجع حدث أيضا في مغرب الحماية بقوة الاستيطان الزراعي للمعمرين الذين استحوذوا على أجود الأراضي التي كانت في الغالب أملاكا مخزنية، ليستمر التراجع بعد الاستقلال بعمليات التفويت التي ما زالت تتم إلى اليوم. فملكية الأرض في النسق المخزني تستند في اشتغالها إلى فكرة مركزية مؤداها أن "السلطان هو المالك الحقيقي لأراضي البلاد بأسرها، وهو الذي يعطي حق الانتفاع بها، من دون تملكها، إلى من يشاء من رعاياه مقابل دفع الضرائب لبيت المال، والقيام ببعض الالتزامات العسكرية عندما يطلب منه ذلك، ويقوم هؤلاء بدورهم بتخويلها لأتباعهم من الفلاحين"[3]، ويندرج ضمن خانة الأملاك المخزنية الملك الغابوي والملك البحري والأرض الموات.

[1] محمد نجدي، أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن، في كتاب: البادية المغربية عبر التاريخ،تنسيق: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 77. الرباط، الطبعة الأولى، 1999.ص.103.

[2] محمد نجدي، أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن، في كتاب: البادية المغربية عبر التاريخ،تنسيق: إبراهيم بوطالب،نفس المرجع السابق، ص.107.

[3] Driss Ben Ali, Le Maroc précapitaliste, Rabat, 1983.p. 60.

- أراضي الأحباس: أراضي تم وقف ريعها من طرف أفراد أو جماعات على الأعمال الخيرية والإحسانية، تتكلف بتدبيرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتصل مساحتها إلى حوالي **84** ألف هكتار وتمثل **1**% من الأراضي الفلاحية، وقد يكون المحبس سلطة مخزنية أو أفرادا من ذوي النفوذ والعلم أو شخصا عاديا، وقد اتسع هذا الشكل العقاري مع إقدام المخزن على وقف ريع عدد من أراضيه لفائدة بعض الشرفاء والصلحاء والزوايا، في إطار تدعيم المشروعية الدينية للسلطان من جهة وتقوية التحالفات مع مختلف مكونات النسق السياسي من جهة ثانية، ويقوم استغلال أراضي الأحباس على أساس الانتفاع دون التملك، وتوجيه ريع هذا الانتفاع إلى الخدمات الإحسانية والدينية.كما أن الأحباس تكون ممهورة بفعل قرارات القبيلة التي تقرر أحيانا وقف أرض بعينها "لفائدة مؤسسة دينية كالزاوية أو المسجد"[1]. وعلى العموم يمكن التمييز في نوع أراضي الأحباس بين الوقف العمومي والوقف الحصري، فالأول لا يضع فيه المحبس شرطا بشأن الانتفاع من الريع، أما الثاني فيكون حصريا على مجال أو مؤسسة أو خدمة معينة.
- أراضي الجموع: وهي أراضي تنضبط لثقافة الملكية الجماعية، فهي في ملك القبيلة لا الأفراد، ويعد هذا النمط من أقدم أشكال الملكية العقارية بالمغرب، "فالتملك الجماعي للأراضي كان هو السمة الغالبة، بل إن أصل الملكية القبلية الجماعية يعود إلى ما قبل مجيء الإسلام"[2]، وتبلغ مساحة أراضي الجموع ما يناهز **10** مليون هكتار تتوزع على مليون هكتار من الأراضي الزراعية و**9** مليون من المساحات الرعوية، وتمثل أراضي الجموع **18**% من مجموع الأراضي الفلاحية. إن تدبير هذه الأراضي يتم بشكل جماعي، عن طريق مؤسسة "اجماعة" كبنية تنظيمية مؤطرة للحياة المجتمعية داخل القبيلة، بحيث يتم توزيع حق الانتفاع، وليس التملك بالتساوي بين مختلف العائلات المكونة للقبيلة، إلا أنه وبالرغم من خضوع هذه الأراضي لمنطق القبيلة وأعرافها، فإنها لا تسلم من توجيه ووصاية الدولة التي أحدثت لها قسما خاصا بوزارة الداخلية، وأطرتها قبلا بظهير شريف

---

[1] عبد الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث(1844–1934)،مرجع سابق، ص.69.

[2] عبد الكريم بالزاع، أراضي الجموع: محاولة لدراسة بنيتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.ص.22.

يشير فصله الأول بالحرف إلى أنه "لا يمكن للقبائل وفصائل القبائل وغيرهم من العشائر الأصلية أن يتصرفوا بحقوق الملكية على الأراضي المعدة للحرث أو لرعي المواشي المشتركة بينهم حسب العوائد المألوفة في الاستغلال والتصرف إلا تحت ولاية الدولة"[1].

- أراضي الكيش: أراضي في ملك المخزن يقطعها للقبائل مقابل الالتزام بالقيام بخدمات عسكرية لصالح السلطة المخزنية أو جزاء لها على حسن مشاركتها في الحركات واستقبال المحلات السلطانية، وتصل مساحتها إلى 200 ألف هكتار، بنسبة تقدر ب 3% من الأراضي الفلاحية، ويعود ظهور هذا النمط العقاري إلى عهد المنصور الذهبي، وكذا مع المولى إسماعيل، الذي أقطع جيش البخاري وبعض القبائل "الجياشة" جملة من الأراضي بهدف الانتفاع لا التملك، نظرا لمساهمتهم في الحركات المخزنية وتحديدا في تطويع القبائل المتمردة الرافضة لأداء الضرائب والكلف المخزنية. ولقد أفادت العديد من القبائل من هذه الأراضي، كالشراردة بضواحي مراكش والرباط[2] وفاس ومراكش وأزغار ( سيدي قاسم ) وتازة ووجدة"[3] فضلا عن قبائل أخرى مثل "أولاد دليم والمنابهة ودخيسة والمغافرة.."[4]. فهذه الأراضي المخزنية أصلا هي رساميل مادية يتم استثمارها في إطار العلاقة مع القبائل التي لا تتردد في المشاركة في الحركات المخزنية أو لا تجد حرجا في تقليم أظافر بعض القبائل المتمردة لصالح السلطة المخزنية، كما أنها كانت تستعمل في احتواء النخبة العسكرية لضمان ولائها الدائم وتلافي تمرداتها المحتملة.

- أراضي الشرفاء والزوايا: ثمة صنف آخر من الأراضي بالمغرب، يمكن توصيفه ضمن خانة أراضي الجموع السلالية، إلا أن بعده الديني يجعل منه نمطا عقاريا قائما بذاته، وبالرغم من غياب المعطيات الرقمية الدقيقة عن أراضي الشرفاء والزوايا بالمغرب، فإنه لا يمكن نفي حضورها الوازن في التشكيلة العقارية الفلاحية، فالزوايا وإن كانت لا تعلن عن

---

[1] ورد ذلك في الفصل الأول من الظهير الشريف المنظم لأراضي الجموع المؤرخ بتاريخ 12 رمضان 1382 الموافق ل 6 فبراير 1963.

[2] إلى حدود اليوم مازالت العديد من مناطق المغرب تعرف منازعات عقارية بشأن هذه الأراضي، كما يحدث في العاصمة الرباط، حيث يطالب سكان كيش الأوداية بإنصافهم من هزالة التعويض الذي منح لهم جراء ترحيلهم من أراضيهم، التي استحالت إلى حي راق هو حي الرياض.

[3] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط الطبعة الأولى، 1984.ص.331.

[4] مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، نفس المرجع السابق.ص.331.

مواردها المالية ولا ممتلكاتها العقارية، فإنها تحوز جانبا مهما من الأراضي بالمغرب في شكل ملكية خاصة أو أحباس تفيد من ريعها، "فقد حظيت الجماعات التيولوجية عبر تاريخ المغرب السلطاني، وخاصة في عهد المولى الحسن والمولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ بهبات أرضية وامتيازات منحت للشرفاء وللزوايا والمرابطين"[1]، والواقع أن هذا النمط العقاري ما زال مستمرا إلى الآن في كثير من تفاصيل العالم القروي، وما زال محتفظا بأسسه الرمزية التي تجعله منخرطا في دوائر المقدس والمخزني في آن، فهو نمط يحوز سلطة دينية يؤسسها مجال المقدس بالنسبة لاشتغال الزاوية، كما أنه معضد بالقوة المخزنية ما دام عطاء مخزنيا خالصا في إطار تطبيع علاقة المركز مع مكونات المحيط.

- الأرض الموات: وهي الأرض التي لا يملكها أحد، كما أنها لا تعرف استغلالا فلاحيا من طرف أي كان، وتندرج بدورها ضمن دائرة الأملاك المخزنية، على اعتبار أن الدولة هي المسؤولة رسميا عن تدبيرها وتملكها، وهناك من يذهب إلى القول بإمكانية تملك هذه الأراضي بعد إحيائها واستغلالها لمدة معقولة، انطلاقا من القاعدة الفقهية الإسلامية التي تقول بأن "من أحيا أرضا مواتا صارت له"[2]، إلا أن التطبيق الحرفي لهذه القاعدة لا يجد لنفسه مكانا في جغرافيا العالم القروي بالمغرب، فالأرض"للسلطان الذي هو ظل الله في أرضه"، فثمة أراض عديدة بالمغرب لا تعرف إلى الاستغلال طريقا، بالرغم من توفرها على مياه جوفية مهمة، فغياب مستند الملكية يخرجها من مجال الأفراد والقبائل في شكل ملك خاص أو ملك جماعي قبلي أو ديني، ويقحمها بالقوة في مجال الملك المخزني الذي لا حدود له، باعتبار أن الدولة بمقدورها إشهار قانون نزع الملكية في وجه الجميع.

إنها أكثر النماذج العقارية بالمغرب، وأكثرها دليلا على التعقيد والتركيب، الذي تتأثر بها العلاقات الاجتماعية السائدة محليا، وكذا أنماط الاستغلال الفلاحي، بما يعني التأثير الحاسم في الحال والمآل القروي بالمغرب.

---

[1] عبد الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث(1844-1934)،مرجع سابق، ص.171.

[2] تستند هذه القاعدة إلى حديث شريف رواه سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه: "من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس بعرق ظالم حق".

و ينضاف إلى التركيب العقاري مشكل حجم الاستغلاليات التي لا تعرف أدنى شروط التوازن من حيث التوزيع وتدبير المجال، فالملكيات المستغلة في النشاط الفلاحي تتوزع إما على استغلاليات كبرى في أيدي فئة محظوظة من الملاكين الكبار، أو على استغلاليات صغيرة تتعرض باستمرار للتفتيت بسبب نظام الإرث والمنازعات والهجرة القروية وضيق ذات اليد، فغالبية الملاكين الصغار والذين تصل نسبتهم إلى حدود 67% لا يملكون سوى استغلاليات صغيرة لا تتجاوز الواحدة منها 5 هكتارات، وهي ما تمثل في المجموع 24% من الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب، وهناك 16% من الفلاحين الذين يحوزون أراضي تتراوح مساحة الواحدة منها ما بين 5 إلى 10 هكتارات، بما يمثل 21% من مجموع الأراضي، أما من يملكون أراضي بمساحات ما بين عشرة وأقل من عشرين هكتارا فنسبتهم تصل إلى 8%، وهو ما يشكل 21% من المجموع العام للأراضي، ومن عشرين إلى خمسين هكتارا هناك 17% من الملاكين تمثل ملكياتهم 3% من مجموع الأراضي، كما يمتلك 6% من الملاكين مساحات تتراوح ما بين 50 و100 هكتار بما يمثل 0.5% من مجموع الأراضي، وبالنسبة لكبار الملاكين الذين يستغلون مساحات تفوق المائة هكتار فنسبتهم محصورة في 0.2%، حائزين بذلك لما يصل إلى 9% من الأراضي الصالحة للزراعة[1].

إن هذه الوضعية العقارية التي تتسم بالتشتت والتمركز في آن تؤثر حتما على الإنسان والمجال، وتساهم بقسط وافر في إنتاج وإعادة إنتاج العطب القروي، "فالوضعية المعقدة للنظام العقاري والتباين الكبير في تملك الأراضي ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالأرياف والمدن"[2]، فالملكيات الزراعية مشتتة من جهة بسبب التفتيت، وممركزة في أيدي أقلية من كبار الملاكين من جهة ثانية، وهو ما يجعل التنمية القروية في اتجاه واحد وقسري، وهو اتجاه كبار الملاكين، فهؤلاء هم الذين يفيدون بالضرورة من مختلف المبادرات والإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي توجه إلى العالم القروي، بحكم تجذرهم العقاري. وهو ما ينتج نهاية "تفقيرا للفقراء وإغناء للأغنياء"، الشيء الذي يجعل الحل التنموي الجذري مؤجلا ومستبعدا في تفاصيل العالم القروي بالمغرب.

---

[1] Annuaire Statistique du Maroc, Direction de la Statistique, Ministère de la Prévision Economique et du Plan, 1999, p: 69.

[2] موسى كرزازي، النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتهما على المدن، في كتاب: العلاقات بين البوادي والمدن، مرجع سابق، ص.87.

## 4ـ أنماط استغلال الأرض

نفس التركيب الذي يبصم البنية العقارية يكاد ينسحب في ملمحه التركيبي على أنماط الاستغلال الفلاحي بالمغرب، فثمة أنماط متعددة للاستغلال أنتجتها خصوصيات الأنساق السائدة، وأنماط الإنتاج المميزة لتدبير المجال والإنسان، وعلى العموم يمكن التمييز بين الاستغلال المباشر الذي يقوم به صاحب الأرض أو المنتفع بها، والاستغلال غير المباشر الذي تؤطره صيغ التعاقد المنظمة بالأعراف المحلية، "فنحن أمام نظام لا يفرض على الأفراد والجماعات سيادة هوية واحدة أو أساسية ومحددة، بل يقتضي تعدد الهويات وتداخل الانتماءات وتشابكها فيما بينها"[1].

ففي مستوى الاستغلال غير المباشر تظهر الخاصة أو المزراعة كنمط متجذر في المشهد القروي، يظهر في "الخماسة" و"الرباعة" و"المشاركة" و"الخبزة"، وجميعها ترتكن في الغالب لنوع من التعاقد الشفوي بين مالك الأرض أو المنتفع بها من جهة والفلاح العامل من جهة ثانية، بحضور شهود من جيران الأرض، وبقراءة للفاتحة توكيدا لأصالة التعاقد ووثوقيته.

و على درب هذا التعاقد يلتزم مالك الأرض أو المنتفع بها بتوفير وسائل العمل من بذور ومحراث وبهائم، على أن يتكلف الرباع أو الخماس أو العامل بالخبزة بحرث الأرض والعناية بها إلى غاية الحصاد أو الجني ليأخذ كل طرف حقه المعلوم:

– المخامسة: وهو تعاقد شفوي يربط صاحب الأرض أو المنتفع بها بالفلاح العامل لمدة سنة فلاحية، يقدم بموجبه الطرف الأول ما يحتاجه تدبير الأرض من مواد وأدوات ودواب، ويقدم الثاني طاقته العضلية وخبرته الفلاحية، إلى أن يحين وقت الحصاد أو الجني، فيحصل الطرف الأول على أربعة أخماس المحصول بينما يحصل الطرف الثاني على الخمس المتبقي.

– المرابعة: "نظام تعاقدي يلتزم من خلاله الرباع بالعناية بالأرض وفلاحتها وصيانتها، كما يلتزم بدفع ثلاثة أرباع ¾ المحصول إلى صاحب الأرض"[2]، بينما يحصل هو على ربع من المحصول، وهو كما المخامسة تعاقد يكون لسنة فلاحية واحدة قابلة للتجديد في حال الاتفاق بين الطرفين معا.

---

[1] محمد جسوس، طروحات حول المسألة الاجتماعية، منشورات الأحداث المغربية، العدد 6، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003.ص.173.

[2] Ahmed lahlimi, les collectivités rurales traditionnelles et leur évolution, in: études sociologiques sur le maroc, coll., BESM, novembre 1978.pp.19.

- الثالثة: وهي نظام يشكل استثناء في المشهد القروي بالمغرب، إذ يقل الانضباط إليه في التعامل بين الملاك والفلاحين العاملين، وهو نظام قائم على احتفاظ المالك بثلثي المحصول وتمكين الفلاح العامل من الثلث المتبقي، فهذا النوع من التعاقد ظل حكرا على المجال المديني وتحديدا في أعمال التجارة.

- الخبزة: وهو نظام تعاقدي يتأسس على المشاركة أي الاقتسام المتساوي للمحصول في نهاية الموسم بين مالك الأرض والفلاح العامل، ويوصف هذا النظام بالخبزة، لأن المالك يلزم بتوفير السكن والأكل للفلاح ولأسرته طيلة الموسم الفلاحي، مع التزام هذا الأخير وأسرته أيضا بخدمة الأرض وخدمة المالك وأسرته خارج أوقات الزراعة بصيانة مترله وتلبية احتياجاته. وهناك فهم آخر للعمل بالخبزة في بعض المناطق القروية، يتأسس على التزام الفلاح العامل بخدمة مالك الأرض في أعمال الحرث وغيرها من أعمال الحظيرة والمترل مقابل توفير المأكل والملبس والمسكن، ودون الوصول إلى المطالبة بنصف المحصول، فالمالك هو الذي يقرر ما يتوجب منحه للفلاح في نهاية الموسم الفلاحي. وفضلا عن هذه الأنماط التعاقدية الشفوية هناك أنماط أخرى تكون موثقة في الغالب كالكراء والرهن.

إن هذا التنوع في أنماط الاستغلال والمتأسس قبلا على ثنائية إقطاعية تضم من يملك ومن لا يملك شيئا، تساهم بشكل أو بآخر في تعطيل مسارات التنمية القروية، فهذه الأنماط الاستغلالية لا تتسم بالعدالة الاجتماعية، فهي تمتح من نمط الإنتاج الفيودالي، ولهذا فمن الطبيعي أن لا تعيد إنتاج غير نفس الأوضاع القائمة على التفاوت وكذا تكريس واقع الاجتثاث القروي وتوسيع دوائر الفلاحين بلا أرض، وكذا صغار الفلاحين المهددين بفقدان أراضيهم في كل حين، ببيعها قسريا لمواجهة الجفاف والغلاء أو للهجرة نحو المدينة والخارج أملا في تحسين شروط العيش وتحقيق الحراك السوسيواقتصادي.

إن الفلاحين الصغار الذين يناهز عددهم المليون شخص، والذين يمثلون 67% من مجموع الملاكين لا يستغلون غير مساحات لا تتجاوز الواحدة منها 5 هكتارات، بما يمثل 24% من مجموع الأراضي الزراعية، وهم في الغالب يستغلون أراضي مهددة بالتفتت بسبب الإرث والمنازعات والهجرات وانتشار البناء على حساب الزراعة. فهؤلاء الفلاحون الصغار هم الرأسمال البشري الأهم في العالم القروي بالمغرب لكنهم الأفقر في ظل هذه أنماط عقار واستغلال من هذا النوع، وينضاف

إليهم بالطبع الفلاحون بلا أرض، الذين وصل عددهم في مستهل الستينيات" 543.284 أسرة أي 32,9 % من الأسر القروية"[1].

وإذا كان الإحصاء الفلاحي الأخير لسنة 1996 يؤكد بأن البلا أرض تضاءل عددهم إلى 64700 فلاح بنسبة لا تتجاوز 4% من مجموع الفلاحين، فإن الأمر لا يمكن تفسيره بتمكين هذه الفئة من الأراضي، بل يفسر بهجرتها نحو المدن أو الخارج وبسبب التفتيت الذي تتعرض له الملكيات الصغرى وتوالي مواسم الجفاف وعدم نجاعة مشاريع التنمية المنتهجة، الشيء الذي يقود الفلاح البدون أرض إلى ترك المجال والالتحاق بأحياء الهامش بالمدن، ليتحول من توصيف "بلا أرض" إلى توصيف" بلا سكن".

إن الاستغلاليات الصغرى المحكومة بإكراهات البقاء ومواجهة اليومي تعرف "الاستغلال التقليدي للأرض واستعمال وسائل عمل بدائية لا تعدو أن تكون امتداد لقوة الإنسان العضلية، وهو ما يجعل إنتاجية العمل عند مستويات هزيلة وعملية الإنتاج تبقى موجهة أساسا لسد الحاجيات الضرورية للفلاحين"[2]، فالتركيب حاضر في آليات الاستغلال أيضا، حيث يجاور المحراث الخشبي أحدث الآلات الميكانيكية الفلاحية، ويتجاور التنظيم التقليدي لتوزيع الماء مع نظام الري بالتنقيط والأذرع المحورية، مثلما يستمر الاعتماد على روث البهائم لتقوية الأرض مع اللجوء إلى استعمال الأسمدة الكيماوية، كما نصادف في هذه الاستغلاليات الكبرى والصغرى طلبا لخدمات الطبيب البيطري والحلب الاصطناعي وفي الآن ذاته نصادف الأبقار حاملة للتمائم في أعناقها، بل يزداد الأمر تعقيدا عندما يؤكد الفلاحون، المتعلمون منهم وغير المتعلمين، أن ذات الأبقار المصابة بالجنون، يتوجب حملها إلى المتحدرين من قبيلة المعاشات[3] المتخصصين في علاج هذه المرض الذي هزم الطب الغربي.

هذا التجاور بين التقليد والتحديث يعد مدخلا آخر للعطب القروي، فلا القرية استطاعت أن تكسب رهان التحديث، ولا استطاعت أن تفرط في أشكالها التقليدية، وهذا ما يخلق حالة من التقاطب والصراع بين زوجين من المسارات ( تحديث/ تغيير وتقليد/ تكريس)، وهو ما يؤثر على تدبير المجال وتصريف الإنتاج "فصيغ الاستغلال الاجتماعية والاقتصادية لا زالت أقل إنتاجية مما

---

[1] Résultats de l'enquête à l'objectifs multiples 1961-1963, La Promotion Nationale, division du plan et des statistiques, service central des statistiques, Rabat, p.185.

[2] المختار الهراس، القبيلة والسلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، منشورات المركز الوطني لتخطيط وتنسيق البحث العلمي،مطبعة الرسالة، الرباط، الطبعة الأولى، 1988.ص.99.

[3] يتوزع المعاشيون على العديد من مناطق المغرب، ففي دكالة نجد دوار موسوما بالمعاشات وهو ما نجده أيضا بمنطقة عبدة قريبـــا من مدينة أسفي

يمكن أن تكون عليه"[1]، وهذا العسر الإنتاجي الذي يصم عالم صغار الملاكين بدرجة أكبر ويجعلهم من منتجي اقتصاد الكفاف لا غير، لا يمكن القفز عليه أثناء التفكير في تنمية العالم القروي.

إن التركيب المميز للبادية المغربية يطرح صعوبة إجرائية على مستوى التدخل واختيار أجدى المقاربات لإعمال التنمية، فثمة وصفات عديدة يقترحها السياسي وداعية التقنية وداعية التقارير ويقترحها أيضا رجل العلم القادم من عيادة العلوم الاجتماعية تحديدا، لكن سؤال المدخل الرئيس يظل دوما مستبعدا من التطبيق، لأنه يحمل التهديد لجملة من المصالح، ويقود بالتبعية إلى إعادة تقسيم أصول اللعبة، وهو ما يرفضه على الأقل الملاكون الكبار وغيرهم من المنتفعين من عطب القرية وتهميشها المتواصل، فالمدخل الرئيس لتجذير تنمية قروية أكثر انتصارا للفلاحين الصغار والفلاحين بلا أرض، والأكثر تأمينا للسواء الاجتماعي، يظل هو نظام الأرض بما يعنيه من أشكال عقارية وأنماط استغلال، فهل يمكن تطبيق ذلك في الحالة المغربية؟

## 5- سؤال التنمية القروية



"أما في الميدان الفلاحي فقد كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة هي توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وهكذا فقد وزعت في صيف **1959** نحو **59700** هكتار على الفلاحين الصغار، ثم أرفقتها بتوزيع أكثر من **30000** هكتار، ثم تلا ذلك توزيع **20017** هكتار في بومعيز بالغرب.. وكان الملك الراحل محمد الخامس يشرف بنفسه على عملية التوزيع"[2]، حدث ذلك فقط في ظل حكومة عبد الله إبراهيم[3] التي أقيلت بعد أقل من عام ونصف مر على تنصيبها، "فإنجاز ثورة زراعية اشتراكية في مغرب **1960** يعتبر نوعا من الخيال السياسي"[4]، لهذا لم يتكرر هذا السيناريو الممكن لإعادة توزيع الثروة الوطنية بنفس الصيغ والأهداف في التاريخ المغربي، وحتى في البرامج التي حملت اسم الإصلاح الزراعي بعدئذ في بحر الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، بل وحتى ما حدث في هذه الألفية الثالثة من تفويت لضيعات صوديا

---

[1] بول باسكون، زرع النماذج وغياب التجديد، حوار: زكية داوود، مجلة بيت الحكمة، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر 1986. الطبعة الثالثة ص.22.

[2] محمد عابد الجابري، مواقف: من ملفات الذاكرة السياسية، منشورات فكر ونقد، العدد الثالث، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ماي 2002.ص.76.

[3] "لقد أجهض حسن الزموري، في وزارة الداخلية مشاريع الإصلاح الفلاحي التي تقدمت بها حكومة عبد الله إبراهيم، وحين سقطت هذه الحكومة حصل الزموري على وزارة الفلاحة سنة 1960 " أنظر: عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2000.ص.67.

[4] بول باسكون، زرع النماذج وغياب التجديد، مرجع سابق ص.34.

وسوجيطا، فإن صغار الفلاحين لم يفيدوا من أي تقسيم جديد للأراضي كما استفاد أجدادهم مع حكومة عبد الله إبراهيم، وبالمقابل فإن الشخصيات النافذة والمالكة للرساميل المادية والرمزية هي التي كانت هذه الضيعات وغيرها من التفويتات من نصيبها. بما يؤكد فرضية "تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء"، فالجهات المسؤولة عن تدبير ملف التفويت لم تصرح بنوعية المستفيدين وحجم الاستفادة، علما بأنه لو كان الأمر متعلقا باستفادة الذين هم تحت، لكان التسويق الإيديولوجي على أشده من أجل تقوية المشروعية وامتصاص الاحتقان، وبما أن الكبار هم الذين اقتسموا الكعكة، فإن مؤسسة السر تعود من جديد لتدبير ملفات مغرب الألفية الثالثة كما حدث ذات تناوب معطوب في الزمن الفائت.

فتصفية تركة الاستعمار على مستوى الأراضي لم تكن تتم بدوافع تنموية، وإنما كانت ترتهن إلى الشروط السوسيوسياسية التي تسم النسق، ولهذا كثيرا ما وظفت في عمليات الإدماج والتطبيع، فتوزيع الأراضي دوره سياسي، لقد كان من أجل تسكين المصاعب المؤقتة"[1]، فمن أجل إعادة نوع من التوازن إلى النسق السياسي المغربي عشية الاستقلال، حيث المنافسة محتدمة حول امتلاك سلطة صناعة القرار، كانت الأراضي كرأسمال مادي ينتج غير قليل من الرساميل الرمزية، مفيدة جدا في تدجين بعض النخب التي يتمثلها المركز كمنافس احتياطي، "فالإصلاح الزراعي لم يكن عملية اجتماعية، وبذلك لا يمكن أن تكون له تأثيرات اقتصادية حاسمة، إنه عملية سياسية"[2].

إن مقاربة بهذا الشكل والمضمون للإصلاح الزراعي والتنمية القروية، لا بد وأن تكون محدودة الأثر، بل إنها تصير سببا رئيسيا في صناعة الأعطاب القصوى التي يعاني منها العالم القروي، فقد نتج عن هذه العملية وضع من اللاتكافؤ الاجتماعي بين فلاحي العالم القروي، ذلك أن انتقال ملكية الأراضي من يد المعمرين، لم يؤد إلا إلى ظهور معمرين مغاربة جدد[3] "ف 45% من مساحة أراضي المعمرين أصبحت في حوزة ملاك مغاربة كبار"[4]. لقد تم استبدال المعمر الفرنسي بمعمر مغربي، ولم يفد من إعادة توزيع الأراضي إلا النزر القليل من صغار الفلاحين، وبالضبط في ظل حكومة مغتالة خطأ واعتسافا.

و منه ننتهي إلى القول بأن المدخل الرئيس للتنمية القروية بالمغرب يكمن في الأرض وأنماط استغلالها، فإعادة النظر في أنماط الملكية العقارية وطرق الاستغلال الزراعي يمكن أن يشكل معبرا

---

[1] بول باسكون، نفس المرجع السابق، ص.22.

[2] نفس المرجع.ص.34.

[3] نفس المرجع.ص.33.

[4] نفس المرجع.ص.35.

أثيرا ونوعيا إلى الإقلاع التنموي المؤجل أو المعيب في العالم القروي. لقد تم تجريب مشاريع الكهربة وفك العزلة والقروض الصغرى...و مع ذلك ظلت القرية غارقة في الفقر والاختلال ومنتجة لكثير من مشاكل المدينة، فلماذا لا يتم تجريب مقاربة الأرض؟

إن تمكين صغار الملاكين والعمال الزراعيين أو بكل وضوح أولئك المجتثون قرويا، الذين لا أرض لهم، ولا سكن لهم في حال انتقالهم القسري إلى المدينة، أو لا هوية لهم في حال نجاتهم من مقبرة المتوسط وهم يركبون قوارب الموت، إن تمكين هذه الفئة من الأرض عبر تغيير قواعد اللعبة الدائرة بخفاء في مستوى الاستغلاليات الكبرى أو أراضي الأحباس والزوايا والشرفاء أو أراضي الجموع القبيلة أو حتى في الأملاك المخزنية بما فيها الأرض الموات، يمكن أن يحدث ثورة زراعية، ويمكن أن يقود إلى التنمية المأمولة، فالأرض مفتاح لكل التحولات التي يمكن أن تعصف بالمجتمع القروي، إنها السبب والنتيجة، والمدخل والمخرج في الآن ذاته.

لكن هل بالإمكان الذهاب بعيدا في هذا الخيار التنموي مغربيا، أم أن الثورة الزراعية التي كانت تندرج ضمن الخيال السياسي سنة 1960، كما قال بول باسكون، ما زال ينطبق عليه هذا التوصيف إلى الراهن الذي تتعالى فيها مفاهيم التضامن والتكافل، وتسوق فيه على نطاق أوسع عبارات التنمية البشرية وما يتصل بها من تناوب وتوافق وانتقال ديموقراطي وحكامة جيدة وعهد جديد؟

إن إعادة توزيع الأرض وفق خطاطة تضمن الحد الأدنى من التكافؤ، يمكن أن تخرج من دائرة الخيال السياسي إلى الواقع الطبيعي عبر بوابة الأملاك المخزنية التي تشكل 3% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، كما يمكن تفعيل هذا الطرح عبر أراضي الأحباس التي جعلت من الوزارة المشرفة عليها أغنى وزارة[1] بالمغرب، والتي وإن كانت لا تمثل إلا 1% من مجموع الأراضي، فإنها تعد الأغنى والأجود بسبب اقتصارها في الغالب على المغروسات والأشجار المثمرة، وفضلا عن هذه الأراضي هناك أراضي الجموع والملك الغابوي وأراضي الكيش والأراضي الموات التي يمكن تصفية منازعاتها وإعادة تدبيرها، وإخراجها من مجال السلطة إلى مجال المواطنة، لكن هل يقبل كل هؤلاء المنتفعين بهذه الأنماط العقارية بإعادة تنظيم قواعد اللعب؟ فمن يقبل بإنهاء زمن الريع لتدشين زمن الاستفادة العادلة ؟ لا يحدث هذا إلا في الخيال السياسي؟ أليس كذلك؟

[1] لنتأكد من هذا الغنى يكفي أن نعرف أن عمارة السعادة، أعلى عمارة بالعاصمة الرباط، التي بناها شقيق الملك الراحل الحسن الثاني، الأمير مولاي عبد الله، توجد ملكيتها اليوم في يد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

## المخزن في المجتمع القروي

"المخزن في المجتمع القروي" عنوان لرهان معرفي يتجاوز حدود الوصف إلى التفسير، وهو استجابة علمية لواقع مجتمعي يتقوى ويتعملق في رحاب العالم القروي، إنه انفتاح قصدي على مهمة السوسيولوجيا الرئيسية، فلم تعد السوسيولوجيا "سجينة الحفاظ على النظام وكبح جماح النضال، بل تحولت إلى سلاح ضد القمع والاستغلال، تحولت إلى أداة ثورية تهدف إلى تغيير المجتمع والدفع به نحو الأحسن"[1]، وبانفتاحنا على تمثلات المخزن في العالم القروي نكون بذلك قد "ناضلنا" معرفيا من أجل الفلاح المغربي، وقد انخرطنا بالتالي في المهمة الثورية السوسيولوجية.

يسجل المخزن في المغرب حضورا قويا من خلال تقاطعاته وترابطاته القسرية والعفوية، والتي تجتاح جميع تضاريس المجتمع، ويؤسس بذلك لامتداد "مختلف" يتطلب بدءا شحذا أوليا لكافة آليات التساؤل حول ملابسات هذا الحضور المخزني، لكن كيف نفسر ونقارب هذا الحضور والامتداد؟ وكيف نحلله في ضوء الثابت والمتحول؟ وقبلا ما حقيقة المخزن؟ وما وظيفته المركزية؟ وكيف يؤسس باستمرار لحضوريته الشاملة بهذا الشكل أو ذاك، وعلى كافة الصعد؟ وكيف يدشن علائقه ويحافظ على معادلاتها في سياق مجتمعي محدد ينتج تمثلات خاصة به؟

إن تدقيق النظر في جينيالوجيا المخزن بالمغرب يقود مباشرة إلى فهم بعض أو كل ما يعتمل حاليا في الراهن المجتمعي العام، خصوصا فيما يرتبط بالعلاقات التي تنبني أو تتهدم بين الفرد والسلطة. وأيا كانت هذه الظاهرة المخزنية التي تبصم المجتمع المغربي، فإن لها اتصالات وعلائق مباشرة وغير مباشرة مع ظواهر أخرى، ومع الفائت منها تحديدا، ولهذا يبدو ضروريا الانطلاق من الأمس إلى اليوم، ومن الفحص الإبستيمولوجي للمخزن كوظيفة وسلطة إلى التحليل السوسيولوجي لعلاقاته المفترضة للاقتراب أكثر من حقيقته.

---

[1] آلان تورين، هل فكرة المجتمع ضرورية، في تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة: محمد سبيلا، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى. 1987, ص65.

1- المخزن أو المفهوم الملتبس

يمكن القول بأن الحضور المخزني بالمغرب، قد أُشْبِعَ درسا من قبل باحثين كثيرين من مختلف التخصصات والمشارب، أملا في فهم آليات تحركه واختراقه للتضاريس المجتمعية. فقد كان المخزن هدفا مركزيا في صلب المعرفة الكولونيالية، كما أنه صار اليوم يجلب إليه الأنظار وذلك لتفسير جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية التي يتقاطع معها أو يخترقها.

يعتبر كتاب "البربر والمخزن في جنوب المغرب" لروبير مونطاني من أهم الدراسات الكولونيالية التي اشتغلت على السلطة المخزنية في ارتباطها بباقي البنيات السوسيوسياسية التي يختص بها النسق المغربي. وقد أسس مونطاني أطروحته هاته على نظرية التعارض[1] التي تميز بين العرب والبربر، مبرزا بأن "الهدف الأساسي للمخزن هو إقرار سلم نسبي والعمل على إضعاف القبائل لكي يستمر في جمع الضرائب بسهولة"[2]. فتصور العلاقة بين المخزن والقبائل على أساس التعارض هيمن على جل الدراسات التي اهتمت بقضايا الأنثروبولوجيا السياسية في المغرب أثناء المرحلة الاستعمارية. فقد كانت "دراسة الحكومة والإدارة المخزنية من أهم الأهداف التي رسمتها السوسيولوجيا الاستعمارية لنفسها"[3]. لكن هل استطاعت الاجتهادات السوسيولوجية التي جاءت بعيد الاستقلال الانفلات من هذا التصور؟ أم أنها ظلت وفية لمنطق التعارض بين البربر والمخزن، وبلاد السيبة وبلاد المخزن والشرع والعرف؟ وقبلا لمنطق الميتروبول الاستعماري الذي استفاد من السوسيولوجيا في بسط نفوذه وتأكيد قوته؟

يحيل المخزن مفهوميا على كثير من الوظائف، لكنه يظل أكثر اتصالا بحقل السلطة بكل ما تعنيه من قوة قهرية إلزامية تفترض الطاعة والإذعان، فكلمة مخزن من خَزَنَ, يَخْزِنُ, خَزْناً, أي ادخر

---

[1] إن مبدأ التعارض الذي روجت له السوسيولوجيا الكولونيالية، لا يتسم مطلقا بالبراءة المعرفية، ومع ذلك فلا مناص من التعامل مع هذا الإرث المعرفي، وبتعبير نجيب بودربالة "فكون العلم الاستعماري غير محايد حقيقة مبتذلة، إن العلم المتخلص من الاستعمار غير محايد أيضا".

- انظر نجيب بودربالة، من أجل رؤية هادئة للاستعمار، تعريب محمد شقرون، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد 7، سنة 1984 ص 23.

[2] Robert Montagne,les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Librairie Félix Alain, 1930, p. 375.

[3] R. Montagne, Les berbères et le Makhzen, op.cit, P 366.

الشيء وحافظ عليه، والمخزن هو موضع الخزن، ومنه مخزن البضاعة عند التجار[1]، وقد كانت كلمة "المخزن" تشير في البداية إلى الخزينة التي تجمع فيها الضرائب لبيت مال المسلمين، ويعود الاستعمال الرسمي لكلمة مخزن إلى إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقيا، لتعني صندوقا من الحديد توضع فيه الأموال المحصلة من الضرائب قصد إرسالها إلى الخليفة العباسي ببغداد. وإذا ما أرجعنا الكلمة إلى موسوعة الإسلام وإلى تعريف ميشو بلير تحديدا، سنجد أنه يسير في نفس الاتجاه المؤكد على المالية (صندوق توضع فيه الأموال) ويحيل على الدولة عموما[2]، ومع ذلك تظل الكلمة مغرقة في الغموض بسبب السلطة التي تتكرس لصالحها في المجتمع.

إن ظهور كلمة "مخزن" ارتبط فعلا بسلطة المال، وهي بالإضافة إلى إشارتها إلى المكان الذي تحفظ فيه الأموال، فهي تشير إلى كل العاملين المكلفين بالخزن والحفظ، وبذلك فقد تجاوز المخزن مكان الخزن في تعريفه إلى عماله الذين يعملون في دائرته. وبحكم السلطة التي يحوزها المال، وبالنظر إلى الظروف القمعية التي يجمع بواسطتها هذا المال، فقد صارت لآل المخزن سلطة خاصة تقوّت وتجذرت في المشهد المجتمعي، وبذلك لم يعد للكلمة بُعد مالي اقتصادي صرف، بل غدت تحيل مباشرة على حقل السلطة.

إنه البدء المخزني الذي انطلق ماليا وانتهى سلطويا، موجها لسلوكات الأفراد ومفترضا لإذعانهم وطاعتهم، فالتطور الذي عرفه المخزن انتهى به إلى المعنى الذي صار يدل فيه على كل الحكومة المغربية، بعدما تأسس في ظل "السلالة الشريفة"، لأنه معها بالضبط بدأ تداول الكلمة في التاريخ المغربي"[3]، وإن كان هذا التداول حكرا في البداية على سلطة المال، فإنه ما لبث أن انخرط في خانة الاستعمال الرسمي. فالمخزن يتكون من جماعة تدور في فلك السلطان، ولهذا يصف عبد الله العروي المخزن الما قبل استعماري، بأنه جماعة يختارها السلطان لتنفيذ وإعمال قراراته، وفي هذا الإطار يقترح تعريفين للمخزن: الأول خاص ويعني به كل الذين يأخذون أجرة من خزينة السلطان، والثاني عام وينسحب على كل الجماعات الدائرة في فلك المخزن، بما فيها الموظفين، قبائل الكيش،

---

[1] المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، الطبعة 33، 1992 ص172.

[2] Thanny Monique, pour une réévaluation de la Notion de Makhzen, RMDC , N° 2, 1983, p.23.

[3] Thanny Monique, pour une réévaluation de la Notion de Makhzen, op.cit, p.24.

الشرفاء[1]...، وبالتالي فالذين في مقدورهم الانخراط في فضاء المخزن والعمل معه، ينحدرون من عائلات الشرفاء، ومن العائلات المتعلمة ومن المحاربين الذين تقع عليهم مسؤولية مواجهة القبائل الثائرة وتطويع بلاد السيبة وضمها لبلاد المخزن.

والجهاز المخزني بهذا الشكل يشير بمفهومه الراهن إلى "الدولة" بسلطتها وهيبتها، فتحديده إجرائيا، يدفع إلى اعتباره تماما كما يعتبره آل المجتمع القروي، بأنه يمثل بالإضافة إلى "رجال السلطة المحلية والشيوخ والمقدمين، قوات رجال الأمن والدرك، والمخازنية والجيش والقوات المساعدة, ورجـــال التعليم والصحة والفلاحة والقــرض الفلاحي والبريـــد"[2]، ففي المجتمع القروي يظل المخزن هو العبارة المستعملة أكثر، ولا نجد إلا نسبة قليلة من الفلاحين تقول الدولة أو الإدارة، وهناك شبه انعدام كلي لكلمة الحكومة[3]. "فكل الذين يشتغلون بأجرة مع مؤسسات الدولة ينتمون إلى المخزن"، مع التأكيد على كونهم يحوزون سلطة تدبيرية وقهرية، تمكنهم من صناعة القرار المحلي أو على الأقل المساهمة في تصريفه وتدبيره، فالمخزن يتم تمثله إجرائيا من قبل المبحوثين على أنه" القايد والشيخ والمقدم والدرك والشرطة والقوات المساعدة" ويمكن أن تضيق دوائره وتتسع تبعا لحيازة السلطة والنفوذ.



## 2ـ القايد.. الشيخ.. المقدم

"إن المخزن في الذاكرة الجمعية المغربية هو قبل كل شيء قوة Une force، فالمخزن يفيد السلطة"[4]، ولذلك تسير ممارساته في المسار الذي يزكي السلطة كوظيفة اجتماعية شاملة لا تتجسد في مصدر أو مجال معين[5]. ولهذا ينعدم مبدأ الاختصاص لدى سلطة المخزن ويصير اجتياح كل المجالات المجتمعية أمرا مبررا بل مفروضا. حيث يغدو مبدأ الفصل بين السلطات الذي يؤكد الخيار

---

[1] Abdellah Laroui, Les origines Sociales et culturelles du Nationalisme Marocaine, 1830-1912, Paris, Maspero, 1977, p.112.

[2] Pascon et Ben Taher, ce que disent 226 jeunes ruraux. dans: Etudes sociologiques sur le Maroc BESM. N°: 33-34, 1978, P 222-224

[3] والتي تعد أكثر شيوعا في الريف المصري في مقابل المخزن بالمغرب، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: هل المخزن ظـاهرة مغربيـة صرفة؟

[4] محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر، إفريقيا الشرق،الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991، ص 68.

[5] محمد جسوس،في كتاب: المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة النـدوات 1، مطبعة المعارف، الرباط، 1985، ص 58.

الديمقراطي غير ذي أهمية، في المشروع المخزني، فالمخزن القوي هو مخزن لا مكان فيه لفصل السلطات[1].

فبالإضافة إلى تحصيل الضرائب، أو بالأحرى عملية استعراض عضلات القوة المخزنية، هناك ممارسات الاحتواء والاختراق الكلي يراهن عليها المخزن في مجابهته للمجتمع، تجعل منه في النهاية سلطة فوق السلط، تكرسها التمثلات الاجتماعية، وأنماط التنشئة والتدجين الاجتماعي.لكن حيازة هذه السلطة العليا، هي بالأساس ثمرة مشروع مخزني استطاع القضاء على بلاد السيبة، وبالتالي يكون قد عمل على مأسسة العنف، فاحتكار العنف يعني أصلا احتكارا للسلطة[2].

إن كرونولوجيا المخزن المغربي تعضد كثيرا من هذا الرأي، ففي كافة المراحل التي مر بها، نجد تركيزا مخزنيا على الانتشار والامتداد في المجتمع، عبر الهيمنة والعنف والرضا أيضا، "لأن كل سلطة هي في واقع الأمر في حاجة إلى عنصرين متفاعلين: العنف والرضا، والقوة الأقوى ليست هي عنف المسيطرين، بل رضا المسيطر عليهم"[3]، وثنائية العنف والرضا هاته، هي التي ساهمت في تقوية الحضور المكثف للمخزن في المغرب، لكن هل هذه الثنائية هي الأساس المركزي لاستراتيجية المخزنة؟ وهل تعد بالإضافة إلى الممارسات المخزنية الأخرى آليات حقيقية لتدعيم سلطة المخزن وللامتداد في المجتمع؟ وهل هذا المشروع المخزني هو بالضبط الذي يؤطر التمثلات الاجتماعية للمخزن كقوة قهرية؟

وبحثا عن إجابات محتملة لأسئلة المخزن في المجتمع المغربي، يجدر بنا أن نسائل مؤسسة مخزنية تعد أكثر تجسيدا لمفهوم المخزن/القوة/سلطة السلطة، وأن نتجه بالسؤال لمؤسسة القايد... الشيخ... المقدم[4]،والتي تشير دلاليا وعمليا بل وتاريخيا إلى المخزن في صورته السلطوية، فكيف يشتغل هذا الثلاثي/الواحد؟ وكيف يؤسس حضوره المخزني عبر تفاصيل المجتمع؟ وأية "وظيفة" يمارسها كل من القايد والشيخ والمقدم كمؤسسة مخزنية؟ ولصالح من؟ وعلى حساب من؟

إن التصدي للنظام القايدي وملحقاته في إطار الانشغال السوسيولوجي، من أجل مقاربة اختراقه للمجتمع، تأكيدا لمشروع المخزنة وامتدادا له، يفترض بحثا في نشأته. وهذا ما يضعنا بالتبعية

---

[1] محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر، مرجع سابق، ص 69.

[2] محمد ضريف،نفس المرجع، ص 151.

[3] محمد ضريف نفس المرجع، ص 176.

[4] لقد اتخذنا مؤسسة القايد، الشيخ، المقدم كنموذج على سبيل المثال لا الحصر، أولا لكونها الأكثر تعبيرا عن صـــورة المخـــزن، وثانيا لأن الأفراد أكثر تعاملا معها، فضلا عن دورها التاريخي في بلورة المشروع المخزني

قبالة سؤال إشكالي يتعلق بأسباب هذه النشأة وإرهاصاها الأولية، فهل النظام القايدي نظام سلطوي محلي الصنع؟ أم أنه نموذج استعماري يعتبر نسخة رديئة أو جيدة للنظام الفيودالي؟ أم ماذا؟

إن علاقات المد والجزر التي كانت تربط المخزن بالقبائل تعد مسؤولة إلى حد ما عن بروز كثير من الظواهر والحالات المجتمعية، ففي ظل هذه العلاقات تنبثق تضامنات مصالحية، وتظهر زعامات جديدة، وتتأسس علاقات جديدة أيضا. وبما أن النظام القايدي يتمأسس على زعامة أو رئاسة متجذرة، فقد عمل المخزن في المناطق التي كان فيها على اتصال مع القبائل شبه المستقلة، على تعميم ظاهرة تقوية الرئاسة على شكل قايدية[1]. فالنظام القايدي لا يمكن أن يوجد إلا في حضن قبيلة مستقلة نسبيا تعين بنفسها رؤساءها، وتختار ممثلا عن أسرة قوية ليتسلم قيادتها[2]. وهذا ما راهن عليه المخزن بالفعل، فالمخزن محتاج إلى من يحصل له الضرائب من القبائل، ومحتاج إلى من يمثله في أعماق هذه القبائل، ومن يضمن له جني هذه الضرائب. وبالطبع فرؤساء القبائل مؤهلون أكثر من غيرهم إلى القيام بهذه المهمة.

فاحتلال الموقع القايدي يجسد الامتداد المخزني، ويتيح فرص التسلط والاغتناء، وبهذه الطريقة يصبح القايد ممثلا للجهاز المخزني ومنخرطا في منظومته ومكرسا لسلطته في حدوده الترابية التي تتوسع وتتقلص حسب الحروب والمنافسات المستمرة مع باقي القياد الآخرين الذين يطمعون أيضا في كسب رضا المخزن بواسطة تطويع المزيد من الأراضي. وبما أن القايد كان يعي جيدا بأن رضا المخزن عنه يرتبط بمدى تحصيله لأكبر قدر ممكن من الضرائب التي يأخذ عنها نسبة مائوية، فقد كان لا يتورع هو وملحقاته عن إرغام الناس على أدائها بأساليب العنف والإكراه، التي تعبر عن سلطوية مطلقة تستمد "شرعيتها" من المخزن المركزي، فهذا الأخير هو الذي دعم سلطة القياد، وساهم في توسيع صلاحياتها، إلى الدرجة التي أصبح فيها كل قايد، وكل تابع له يتوفر على قدر كبير من النفوذ في النظام القايدي، ويستفيد من الامتيازات كل حسب إمكانياته[3].

هذا الاهتمام بالمؤسسة القايدية ستتواصل آثاره في عهد الاستعمار، حيث لم تعمد الإدارة الاستعمارية، إلى إلغاء نظام القياد، بل عملت على تقويته، والدفع به في الاتجاه الذي يخدم مصالحها

---

[1] بول باسكون، الفترات الكبرى للقايدية، تعريب زبيدة بورحيل، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، العدد 5 و6، 1981، ص 71.

[2] بول باسكون، نفس المرجع، ص 107.

[3] نفس المرجع، ص 70.

الامبريالية، وهو ما ساهم فعلا في تكريس سلطتهم، بحيث التمعت أسماء الكثيرين من القياد[1] الذين ساهموا في خلخلة المسار التاريخي لمناطق نفوذهم، "فالحماية لم تعد للقضاء على النموذج المخزني، بل على العكس من ذلك عملت على توسيع وتعميم سلطته لمجموع التراب".

وبعد الاستقلال لم تتغير وظيفة القايد وملحقاته، ولم تعلن وفاة الفعل المخزني، واستمر مسلسل تقوية مناعته ضد التغيير باستعماله للموارد المؤسسية، بل إن التغيير الوحيد الذي يمكن تسجيله في هذا الباب، هو التكوين المعرفي الذي أصبح يتسلح به القياد الجدد الذين يتخرجون مدرسة استكمال تكوين الأطر بالقنيطرة، وبذلك فهؤلاء القياد سيصبحون لأول مرة بعد الاستقلال يتقاضون أجرة... بدلا من النسبة المائوية التي كانوا يحصلون عليها من الضرائب المجبية لصالح المخزن أو الاستعمار،... سيصبحون موظفين تابعين للدولة المركزية، ولوزارة الداخلية بخاصة. وبنفس الوقت عمدت السلطة إلى تحسين الوضعية المادية لرجال السلطة وتخصيصهم بالحماية والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية[2]. وهو ما عبد طريق المأسسة أمام الظاهرة القايدية، على الخط الذي رسمه لها المخزن والاستعمار، ولكن بأشكال مؤسسية جديدة.

لكن بعد كل هذا الذي أثرناه حول القايدية، ما الذي يمكن قوله بخصوص نشأتها؟ هل نساير روبير مونطاني، ونقول معه بأن الحالة السياسية في جنوب المغرب، يقصد القياد، ليست سوى مسودة فظة للإقطاع الأوربي؟[3] أم ننتهي إلى القول بأن الظاهرة القايدية "محلية الإنتاج"، ترعرعت في أحضان القبيلة انطلاقا من الزعامات والعلاقات المخزنية/القبلية؟

وجوابا على كل ذلك يقترح علينا باسكون، بعد تفكيكه للظاهرة القايدية من خلال نموذج الكلاوي، أنه على مستوى العمق يعتبر الاستعمار مسؤولا عن تعميق وعن عملية تأسيس النظام القايدي، وعلى مستوى الشكل، فقد زودت الإدارة الاستعمارية النظام القايدي بقانون أساسي

---

[1] من بين هؤلاء القياد: عيسى البحاتري بمنطقة عبدة، العيادي بالرحامنة، الكلاوي بالحوز، وقد راكم هذا الأخير ثروة هائلة يقول عنها بول باسكون: فعند تنفيذ الحجز سنة 1958 كان مجموع الملكيات القروية المسجلة في الحوز وحدة يغطي مساحة تبلغ 11400 هكتار مسقية وأسرة الكلاوي تملك أكثر من 16000 هكتار في الحوز. وقد قدرت مساهماته في الأعمال الصناعية بمليارين من الفرنكات سنة 1956... وقد حكم مباشرة أو بواسطة أبنائه طيلة 44 سنة عددا من السكان يفوق المليون نسمة إلى حدود سنة 1955

انظر: بول باسكون، نفس المرجع، ص 72-73.

[2] محمد جسوس، المقدم والشيخ وجهان للسلطة، الاتحاد الاشتراكي، 24 دجنبر 1994.

[3] محمد سبيلا، المغرب في مواجهة الحداثة، مرجع سابق، ص 76.

وإطار قانوني، وبذلك تكون القايدية نتاجا تاريخيا لفترات كبرى ساهم المخزن إلى جانب الاستعمار ورياح الاستقلال أيضا في بلورتها، على الشكل الذي توجد عليه حاليا، دون أن ندعي بأن ارتباطها من حيث النشأة حكر على فترة دون غيرها.

إن الحديث عن مؤسسة القايد لا يكتمل إلا بالانفتاح على ملحقاتها، وبالضبط على الشيخ والمقدم كعنصرين فاعلين يؤسسان حلقة قوية في المسلسل المخزني العام، فالقايد سواء في عهد الحماية أو ما قبلها، ما كان له أن يمارس اختصاصاته ويحافظ على مكانته بدون الاستعانة بجهاز "تابعي"، يأتي في مقدمته الشيوخ والمقدمون الذين يمثلون المخزن تمثيلا خاصا، بل إن قياد اليوم في وزارة الداخلية ما زالوا يعتمدون على هؤلاء "التابعين" الذين يحتلون آخر الدرجات في هذه الوزارة، ويساهمون بقوة في مشروع المخزنة الذي يخترق المجتمع من أقصاه إلى أقصاه. إن وظيفة الشيخ والمقدم أساسية في هذا المشروع، فهي ضرورة قصوى بالنسبة للقايد وللمخزن عموما، فعن طريقهما يحدث الامتداد في المجتمع، ويتأكد الحضور المخزني على كافة الأصعدة. لكن ما هي ملامح هذه الوظيفة/الوظائف التي يضطلع بها الشيوخ والمقدمون؟ وما هي مسوغات حضورهم في المشهد الحزبي؟

لقد شكل الشيوخ والمقدمون دوما الدرجات الدنيا في سلطة المخزن، فحتى في فترة ما قبل الاستعمار، كانوا يحتلون المكانة ذاتها، ويقومون بوظائف شتى, تصب كلها في هدفية واحدة، تخدم استراتيجية التغلغل المخزني، الذي ينتهي عادة بإجبار السكان على أداء الضرائب التي كانت تصلهم منها نسبة مائوية ضئيلة، بعد أن يخصم القايد نسبته من المجموع المحصل لفائدة المخزن المركزي. وإبان الحماية حافظت الإقامة العامة على المقدمين والشيوخ الذين ساهموا في ترسيخ الاستعمار، وتدعيم ركائزه بين أوساط السكان. وبعد الاستقلال سنلاحظ بروز نظام هرمي، يتصور السلط بصفة تراتبية، سيشكل داخله الشيوخ والمقدمون، مرة أخرى الدرجـــات الدنيا[1]، وسيحافظ مجددا هؤلاء "الملحقون" بمؤسسة القياد على أدوارهم التقليدية في المجتمع المغربي.

فعلى رأس كل ثلاثة أو أربعة دواوير نجد المقدم الذي يتم تعيينه من طرف القايد، وعلى رأس كل ثلاثة مقدمين نجد الشيخ ثم الخليفة الذي يعمل كنائب للقايد. إن كل هؤلاء باستثناء القايد الذي يعتبر أجنبيا عن المنطقة، ينتمون إلى نفس المكان، ولهم علاقة بالسكان، فالمقدمون يتم اختيارهم من بين العناصر الأكثر حركية، التي. كانت موالية، وتعمل لصالح رجال السلطة، وهم في الغالب يشتغلون بالفلاحة – في العالم القروي– وليس مطلوبا فيهم أية كفاءة خاصة غير الطاعة وتنفيذ

---

[1] محمد جسوس، المقدم، الشيخ وجهان للسلطة بالمغرب، مرجع سابق.

أوامر رؤسائهم[1].فالمقدم يتحمل مسؤولية النظام والضبط والأمن والتجانس ويعرف جيدا كل الأسر، ويتوفر على سلطة مهمة، خصوصا في الوسط القروي[2]. فأي جهاز مخزني هذا الذي ينبني في أساسه على من لا يشترط فيه الكفاءة، بقدر ما يشترط فيه الولاء والطاعة العمياء؟ وأية مردودية مرجوة من أفراد "يعملون" في ظل ظروف غير عادية ومسيجة بأجواء مكهربة؟

إن الوظيفة المركزية التي يقوم بها المقدم والتي يجب عليه تأديتها على الوجه الأكمل تتحدد في التبليغ، وتمرير فحوى القرارات الفوقية إلى السكان، فعن طريق هذه الوظيفة يؤسس المقدم لدوره وسلطته، التي تتكرس ارتباطا بوظيفة ثانية يتحمل مسؤوليتها، وهي بالضبط وظيفة الاستخبار، فأجهزة الشيوخ والمقدمين تلعب دورا أساسيا في مراقبة السكان، وفي جمع المعلومات، وفضلا عن ذلك تناط بهذه الأجهزة مهمة المراقبة وعملية جمع الضرائب وتنفيذ بعض القرارات الحكومية[3].نحن إذا أمام مؤسسة مخزنية قائمة بذاتها تمثل المخزن تمثيلا خاصا وتسدي له خدمات أساسية تسير في الاتجاه الاحتوائي الذي يصبو إليه المخزن دوما في مواجهته لأفراد المجتمع.فما الذي يمكن الانتهاء عنده بعد مساءلة هذا الحضور المخزني القوي في المجتمع المغربي؟ وما الذي يمكن الخروج به من خلاصات وأفكار بصدد كل هذا السالف ذكره؟

إن كان هناك من درس يستفاد من خلال هذا الانفتاح على المخزن ومؤسساته، وعبر محطاته التاريخية الكبرى، فهو اتجاهه نحو المؤسساتية، واعتناقه الدائم للتقليدانية، كيف ذلك؟ فالمخزن يسعى إلى مأسسة عمله، وإلى إضفاء الشرعية والمشروعية على جل ما يقوم به، بهدف الامتداد والتجذر في أعماق المجتمع. لكنه في الآن ذاته لم يقطع مع ممارساته التقليدية، "فلا يعني قبول الدولة بالتعامل مع الشكل الحداثي، أن كل ما تنتجه من ثقافة شكلية ومراسيمية ينضبط للخلفية الحداثية"[4].

فالتغيير الذي يلوح في ممارسات السلطة المخزنية لا يعدو أن يكون إلا تغييرا ظاهريا ومناسباتيا في مطلق الأحوال، ذلك أن التوجه المخزني التقليدي الهادف دوما إلى الاحتواء والضبط والقهر هو ما يتم الاتكاء عليه. فالمخزن مستمر في الانغراس والامتداد، ومصر بآلياته ومؤسساته على اختراق كل الهيئات والوظائف والفعاليات المجتمعية، واستثمار كافة الإمكانيات والسلط الرمزية، سعيا وراء المخزنة الشاملة، وهذا ما يجرنا بالتأكيد إلى طرح سؤال آخر: أو ليس مخزن اليوم

---

[1] Alain claisse, le Makhzan Aujourd'hui, op.cit, p.295.

[2] Ibid, p. 295.

[3] محمد جسوس، مرجع سابق.

[4] محمد الساسي، تفاصيل سياسية، مرجع سابق، ص 29.

مجرد نسخة مزيدة وغير منقحة لمخزن الأمس؟ربما نجد الجواب المحتمل لهذا السؤال ولغيره من أسئلة الحضور بالمجتمع المغربي، ونحن نهم بالتصدي للمجتمع القروي في علاقاته وتمثلاته الخاصة بالمخزن التي اهتدت إليها الدراسة الميدانية.



### 3- المخزن.. رهان القوة والفعالية

فالتمثل المراد اكتشافه في هذا المستوى هو من تمثل الشيء،أي تصوره مثاله، ومنه فالتمثل هو حصول صورة الشيء في الذهن أو إدراك المضمون المشخص لكل فعل ذهني, أو تصور المثال الذي ينوب عن الشيء ويقوم مقامه[1]، فالتمثل هو عملية ذهنية لخلق صور وبورتريهات حول قضايا وأفراد, فهو يشير إلى موقف يرتسم في صورة معينة. ونعني به إجرائيا الصورة التي يرسمها الفلاح المغربي للمخزن، والتمثلات بالتالي هي مجموع هذه الصور المعبرة قبلا عن مواقف وخلفيات.

فما انتهت إليه الدراسة الميدانية بسبت البريكيين بمنطقة الرحامنة[2]، يعكس جانبا مهما من التمثلات الخاصة بالمخزن، في فضاء مفتوح على كل الاحتمالات، ومسيج بكافة الهواجس الأمنية، الدالة بقوة على الحضور المخزني، ونجاحه في مشاريع الاختراق والاحتواء. لقد راهن الجهاز المخزني منذ البدء على اعتماد القوة كخيار استراتيجي لتحقيق أهدافه ومطامحه المرتبطة أساسا بإخماد فتيل الانتفاضات ومحو علامات "السيبة"، وإجبار الجميع على أداء الضرائب، وتقديم "فروض الطاعة والولاء" للحكم المركزي.

ولبلوغ ذلك كله يصير اللجوء إلى القوة والقمع أسلوبا ناجعا وفعالا، وبالطبع فهذا الأسلوب "المخزني" يجعل الفرد في المجتمع مسكونا – وإلى الأبد – بالهاجس الأمني، والذي يفتضح أمره بجلاء في كافة السلوكات والممارسات الفردية والجماعية في رحاب المجتمع، وهو ما يقود في النهاية إلى الاحتماء بالمخزن طلبا للأمان والقوة وخوفا من القمع. فمن أصل **120** مبحوثا شملتهم الدراسة أوضح **83,40%** تفضيلهم للعمل مع المخزن( فوق طابلة المخزن)، وهذه النتيجة تشير إلى رغبة الكثيرين من آل العالم القروي في الاحتماء بالمخزن، وبالاستفادة بالتالي مما يتيحه الانتماء إلى هذا الجهاز من امتيازات وعلائق تحدد القوة والفعالية.

---

[1] جميل صليبا, المعجم الفلسفي, الجزء الأول, دار الكتاب, بيروت, الطبعة1, 1981, ص242

[2] أنظر تعريفا بمجال الدراسة في الفصل الثالث

فعلاقة المخزن بالبادية كانت - وما زالت - قائمة على جمع الضرائب من الفلاحين... ولتحقيق هذا الغرض يتم اللجوء إلى استعمال القوة وإعلان الحرب ضد كل الرافضين لأداء هذه الضرائب، وفضلا عن ذلك فالمخزن يدل أيضا على الفعالية والاستمرارية، وهو ما يجعل الجميع يستجير به، أما الخروج عليه فيبقى أمرا متروكا للصدف، ولأنه وحتى في حالة "ضعف الدولة بسبب انعدام الشرعية، فإن ضعفها هذا يواكب بالضرورة تضاعف القمع"[1]. ومنه يغدو الاحتماء بالمخزن والتعبير عن الرغبة الأكيدة في الانتماء إليه فعلا مبررا ومشروعا، وذلك بالنظر إلى آليات تأسيس الحضور المخزني.

أما **25%** من أفراد العينة فقد فضلوا العمل بالفلاحة مؤكدين تشبثهم بمجالهم، في حين عبر **15%** منهم عن رغبتهم في الالتحاق بالضفة الأخرى للعمل هناك بعيدا عما يقدمه لهم الوطن من بطالة وتهميش. ويرى **17,14%** من المبحوثين أن عليهم العمل في الشركات بخلاف **5%** منهم الذين تأرجحت إجابتهم بين العمل في الصناعة التقليدية، والتجارة والاستثمار الخاص...

و يمكن القول بأن متغير الجنس يلعب دورا حاسما في هذه الاختيارات المهنية التي كشفت عنها الدراسة. فمن أصل **30** مبحوثا فضلوا العمل بالفلاحة نجد **86,67 %** منهم إناثا و**33,13** فقط من جنس الذكور، كما أن **78,77%** من الراغبين في العمل بالخارج هم من الذكور، و**22,22%** منهم إناث. و**59,70%** من المعبرين عن رغبتهم في العمل بالشركات ذكور، و**41,29%** منهم من جنس الإناث.

أما **59,79%** من أصل **49** مبحوثا فضلوا العمل بالجهاز المخزني فهم من فئة الذكور، و**41,20%** منهم من فئة الإناث. وهذا كله يبرز أن متغير الجنس يؤثر بشكل مباشر في تحديد الاختيارات المهنية، ومنه يصبح بمقدورنا القول بأن الاختيار الفلاحي أنثوي بامتياز، وأن الاختيارات الأخرى المرتبطة بالعمل في الشركات والضفة الأخرى والمخزن تحديدا هي ذكورية.

لكن هذه الاختيارات لا تحدد فقط بواسطة المتغير الجنسي، فقد أبانت الدراسة عن أهمية متغير السن في هذه العملية. ذلك أن **55,54%** من أفراد العينة المتراوحة أعمارهم ما بين **18** و**28** سنة أعربوا عن رغبتهم في الانتماء للمؤسسة المخزنية، و**65,48%** من المبحوثين المتراوحة أعمارهم ما بين **28** و**38** سنة عبروا عن الرغبة ذاتها، في حين أوضح **56,55%** من المبحوثين الذين تتراوح سنهم ما بين **38** و**48** تشبثهم بالعمل في الفلاحة لكن **23,69%** من أفراد الفئة العمرية

---

[1] عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،الطبعة الأولى، 1981،ص.154.

(48-58) فيريدون العمل بالمخزن كما الشباب، وهو ما عبر عنه 33,33% من كبار المبحوثين (58 فما فوق)، فالفئات العمرية الشابة تبدي تبرما واضحا من العمل في الفلاحة، وبالمقابل تعبر عن رغبتها الجامحة في الانتماء إلى المؤسسة المخزنية. والتي يرغب في الاحتماء بها أيضا الكبار من المبحوثين، الذين عاينوا وعايشوا الكثير من مشاهد الاختراق المخزني للمجتمع القروي.

لكن كيف السبيل إلى تحقيق هذه الرغبة واقعيا؟ وما هي بالتالي شروط الانتماء إلى هذه المؤسسة؟ جوابا على ذلك يقول 41,40% من أصل 120 مبحوثا أن من يريد الانضمام إلى المخزن يشترط فيه أن يكون لديه "المعارف"، أي أن المحسوبية والقرابة تعد عاملا أساسيا في ذلك. والواقع أن هذا الاقتناع بفعالية "المعارف" والقرابة في بلوغ مطمع الانتماء إلى الجهاز المخزني لم يأت عبثا، بل تقف وراءه ممارسات أخرى تعتمل في المجتمع، وتؤكد بقوة ما يؤسسه هذا العامل وما يشير إليه. "فعلاقات الفرد بالآخرين في مجتمعنا تتحدد على أسس عائلية أو عشائرية"[1] بل إن أكثر المظاهر حداثة في المجتمع المغربي اليوم، تنضبط لهذه الخلفية العشائرية، وبذلك فما اهتدت إليه الدراسة الميدانية يؤكد انغراس هذا البعد القرابي في الوعي الجمعي.

وقد بين 19,32% من المبحوثين ضرورة تقديم الرشوة للظفر بمنصب شغل في عالم المخزن، وذلك استنادا إلى ما ينفضح في المجتمع من ظواهر وحالات تؤكد حضور الإرشاء والارتشاء ضدا على منطق النزاهة والاستقامة، أما 49,15% من أفراد العينة فقد صرحوا بأن المنحدرين من المدينة هم من يحق لهم الانتماء للمخزن، وهذه النتيجة تعكس جانبا من "عقدة المدينة" التي تسيطر على سكان العالم القروي، والتي تؤدي أيضا إلى احتدام الهجرة القروية باتجاه المدن، وهذه "العقدة" تغذيها الحالة البائسة التي ينغمر فيها العالم القروي، فهذا النقص الحاصل في التجهيزات وفي الاهتمام أيضا يجعل الفلاح يعتقد بأنه مواطن من الدرجة الثانية، وبالتالي لا يمكنه الحلم بالانتماء المخزني الذي يبقى في نظره حكرا على آل المدينة الذين تتوفر لهم أسباب الراحة والترف.

أما 22,8% من المبحوثين فقد ذكروا شروطا أخرى تخول لحاملها الانتماء إلى الجهاز المخزني، وقد تراوحت بين الانحدار من عائلات كبرى، وامتلاك الحظ واللجوء إلى الشعوذة... في حين لم يؤكد أهمية عامل التعليم والشهادات إلا11,4% من المبحوثين، وهذا بالطبع يجد تفسيره في جحافل المعطلين الذين خذلتهم شهاداتهم العليا، وانخرطوا قسرا في مسلسلات الاعتصامات

---

[1] عدنان أبو عشمة، التغيير الاجتماعي، شؤون عربية، العدد 5، يوليوز 1981، ص 110.

والإضرابات التي لا تنتهي. وهو ما يجعل الكثيرين من أفراد العينة يهملون عامل الدراسة والحصول على الشهادات في سردهم لشروط الالتحاق بالجهاز المخزني.

وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن 67,56% من المبحوثين يعتبرون العمل مع المخزن ضرورة قصوى تفرضها الاعتبارات الموضوعية والذاتية، في حين أقر 67,26% من أفراد العينة بأن هذا العمل ضروري بعض الشيء، أما 5,7% منهم فلم يعتبروه ضروريا بالمرة، والتزم 67,6% منهم بنزعة لا أدرية (ما نعرفش) و5,2% من المبحوثين انفتحت إجاباتهم على أشياء أخرى. ويتبين من نتائج الدراسة أن متغير المستوى التعليمي يساهم في تحديد درجات الضرورة الخاصة بالانتماء إلى المخزن. ذلك أن 23,38% من أصل 68 مبحوثا أكدوا ضرورة العمل مع المخزن بإلحاح هم أميون لا يعرفون القراءة والكتابة، و29,35% منهم استفادوا من تعليم قرآني، و65,17% وصلوا إلى المستوى الأساسي، و35,7% وصلوا إلى الثانوي، و47,1% فقط ممن أسعفتهم الظروف لارتياد الحرم الجامعي. وبالمقابل فالذين يرون بأن العمل مع المخزن غير ضروري بالمرة ف 44,44% منهم ينتمون إلى التعليم الثانوي، و33,33% منهم هم من آل التعليم الجامعي.و منه يستخلص أنه كلما انحدر المستوى التعليمي كلما ازداد التعلق بالجهاز المخزني وكلما ارتفع هذا المستوى إلا فتر هذا التعلق، وذلك بسبب بروز آفاق أخرى، وأيضا بسبب تبلور الوعي بالممارسات المخزنية.

وبحثا عن التمثلات الاجتماعية الخاصة بالمخزن في المجتمع القروي، تقودنا الدراسة إلى جملة من النتائج التي تستحق مزيدا من التشريح والتفسير، وذلك بسبب ما تنطوي عليه من حقائق ومعطيات تكشف طبيعة المخزن وآليات اشتغاله واختراقه في مجتمع الدراسة. هذا الاختراق الذي يؤسسه انطلاقا من رهانات القوة والفعالية والتي تكرست وتقوت في مغرب اليوم، "فالحماية في الميدان السياسي لم تعمل إلا على إقامة وصاية على الدولة المخزنية دون تحطيمها وإعطائها مميزات الدولة الوطنية العصرية، وإذا كانت هناك حقيقة، فإن الدولة التي أعيدت للمغرب المستقل سنة 1956 كانت بدون نقاش أكثر قوة وأكثر هيكلة من الدولة التي خضعت لوصاية فرنسا سنة 1912"[1] وهذا يعني أن القوة كرهان مركزي في المشروع المخزني زكتها وساهمت في بلورتها التجربة الكولونيالية، "فالمخزن لم يصبح مهيمنا حقيقة إلا بعد الاستعمار، أي أن قدرته على السيادة قد دعمتها أجهزة وتقنيات السلطة التي أورثتها له الامبريالية"[2].

[1] نجيب بودربالة، من أجل رؤية هادئة للاستعمار، ترجمة محمد شقرون، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ، العدد 7، 1984، ص 38.

[2] عبد الكبير الخطيبي، تخليص السوسيولوجيا من النزعة الاستعمارية، تعريب، زبيدة بوجيل، نفس المرجع السابق، ص 11.

وقد خلصت الدراسة فعلا إلى ما يدعم هذا الطرح المؤكد لقوة المخزن وفعاليته في المشهد المجتمعي، والتي يمكن اكتشافها من خلال الامتيازات التي تتوفر لآل المخزن وغيرها من العوامل والممارسات التي تجسد الحضور المخزني في المجتمع القروي.وهكذا نجد أن **53,35%** من أفراد العينة أوضحوا بأن آل المخزن يستفيدون بدءا من الحماية التي تدفع عنهم كل أشكال الظلم والتهميش وتقودهم بالتالي إلى دوائر الاهتمام، كما أبرز **92,30%** من المبحوثين بأن من له علاقة بالمخزن يحظى باحترام الناس، وأكد **97,26%** أنه يستفيد أيضا من التسهيلات في الحصول على الوثائق الإدارية، ولم ينف فعل الاستفادة إلا **63,2%** من المبحوثين، وهو ما يدل على أن أغلب أفراد العينة لديهم اقتناع جذري بأن الانتماء إلى المخزن تنتج عنه حتما استفادة بينة من عدد من الامتيازات.

وتأكيدا لطرح القوة والفعالية المخزنية في المجتمع القروي، يرى **51,34%** من المبحوثين بأن من يعمل مع المخزن يصير غنيا، كما أقر **10,33%** منهم أن قيمته تتعالى، وأنه تصبح له "الكلمة" في تسيير الأمور، في حين أوضح **17,28%** من أفراد العينة بأن العامل في دنيا المخزن يخيف الآخرين، ولم تؤكد إلا **82,2%** منهم احتمال تحوله إلى إنسان في المستوى لا تحوم حوله الشبهات.

إننا نلاحظ أن الدولة من خلال أشكال تدخلها وعلاقتها بالعالم القروي كان هدفها في الدرجة الأولى هو مراقبة السكان وفرض سلطة مركزية واحدة وموحدة... وكنتيجة لطابعها هذا، فإن هناك هوة لا تزداد إلا اتساعا بين المجتمع والدولة، من هنا نجد أن علاقة السكان مع الإدارة لا تتم إلا من خلال الوساطات بمختلف أشكالها المادية والمعنوية والرمزية، وتأسيسا عليه يؤدي هذا التدخل المخزني إلى إفراز جملة من التمثلات وتغذية الكثير من المواقف التي تعترف قبلا بفعالية المخزن وقوته في تصريف الأمور وعلى كافة المستويات." وليس من الصدفة أن يتم التطابق في تصورات القرويين بين المخزن والسلطة المطلقة للدولة القادرة على إنجاز أي شيء، وغالبا ما يردد القرويون أن المخزن " قاد بشغالو" أو " المخزن كبير" أو " المخزن ما يقد عليه حد" للتعبير عن تصور المخزن كمصدر للسلطة المطلقة وللقدرة اللامحدودة على العطاء والإنجاز"[1]

وإذا كان آل المخزن يستفيدون من الحماية والتسهيلات وغيرها من الامتيازات، فإن الذين لا تربطهم بالمخزن أية علاقة يلاقون جانبا آخر من التهميش والإقصاء. فقد صرح **69,34%** من المبحوثين بأن هذا الصنف من الناس يتعرض باستمرار للظلم، وأكد **57,28%** منهم بأنه لا يحوز أية

---

[1] رحمة بورقية، مواقف: قضايا المجتمع المغربي في محك التحول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، الطبعة الأولى، 2004.ص.43.

"كلمة" في مجتمعه، وأبرز 89,27% من أفراد العينة بأنه منبوذ ومهمش، في حين قال 76,4% منهم بأنه إنسان عادي تتعرض كرامته للإهدار بسبب عدم ارتباطه معنويا أو ماديا بالجهاز المخزني.

وفضلا عن ذلك فنتائج الدراسة تشير إلى طبيعة العلاقات الغامضة القائمة بين المخزن والأفراد، فما عدا وظيفة الضرائب لم يكن للمخزن علاقات أخرى مستديمة بالسكان[1] ولهذا فالقبائل - والأفراد تحديدا - لا ترى فيه إلا ذلك الذي يأخذ ولا يقدم أي شيء ومن ثمة تلك النظرة المملوءة بالريبة والحذر وعدم الثقة والخوف من كل ما هو أمني أو كل من له علاقة بالمخزن.

يتبين أن العينة المدروسة تتمثل المخزن كقوة خارقة، وكسلطة فوق السلط تستوجب الإذعان والطاعة، ف 19,44% من المبحوثين أكدوا بأن المخزن "صعيب وواعر" وذلك بالنظر إلى آليات اشتغاله وتحركه في المجال القروي، والتي يعتمد فيها كثيرا على استعراض العضلات وتقليم الأظافر، كما أن 48,22% من أقروا بأن كلمته فوق الجميع، و05,17% منهم أعربوا عن عدم ثقتهم فيه، و28,16% لم يجدوا له مثيلا يضاهيه في أساليب الاختراق والاحتواء.

وبالطبع فهذه التمثلات ما هي في الواقع إلا نتيجة مركزية للممارسات المخزنية في المجتمع القروي، والتي تقوم على القمع والمناسباتية، فالدولة عندما تتدخل في البادية، فهي تتدخل لأسباب اقتصادية وسياسية وإدارية وإيديولوجية، فلا يكون تدخلها دائما لصالح الفلاحين، ومن ثمة تنشأ القطيعة بين الجهاز المخزني والمجتمع القروي، وتلتمع في الآفاق مختلف التمثلات والمواقف المعبرة عن حقيقة وطبيعة المخزن القائمة على القوة والاحتواء.

وتبرز هذه النتيجة بجلاء كبير في إجابات المبحوثين عن سؤال متمحور حول إمكانية قولهم "لا" للمخزن، إذ انتهت الدراسة إلى أن قرابة نصف العينة لا يمكنها مطلقا إعلان الرفض في وجه أي مشروع مخزني، فحوالي 17,44% من المبحوثين قالوا بأنهم ليس في مقدورهم مطلقا قول "لا" للمخزن، و30% منهم صرحوا بالعكس أي أنهم بإمكانهم قول هاته الكلمة الرافضة، في حين يرى 17,14% منهم بأن ذلك يبقى رهينا بالظروف، أما 17,9% من المبحوثين فقد وجدوا الجواب في النزعة اللاأدرية (لا أعرف)، و5,2% منهم ذكروا أشياء أخرى.

إن متغير العمر يلعب دورا أساسيا في إمكانية رفض المشروع المخزني، فالفئات العمرية الشابة أكثر إبداء للغة الرفض، في حين تظل فئات الكبار أكثر ارتكانا لأسلوب المسايرة الذي ينبني على الاعتراف القبلي بتعذر واستحالة قول "لا" للمخزن، فمن أصل 36 مبحوثا صرحوا بإمكانية قول

---

[1] Paul Pascon, Etudes rurales, Rabat, SMER, 1980, P. 16.

"لا" للمخزن نجد 77,78% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 18 و38 سنة. كما أنه من أصل 53 مبحوثا أقر بعدم إمكانية إشهار "لا" في وجه المخزن نجد حوالي 91،84% تتراوح أعمارهم ما بين 38 سنة فما فوق.

وليس متغير السن وحده هو الذي يحدد هذا المعطى، بل ثمة متغيرات أخرى تدعونا إلى تحليلها وتفسيرها في إطار تقاطعاتها مع نتائج الدراسة ومن بينها متغير الملكية العقارية الذي يكاد يلامس في ترابطاته عددا من التمثلات الخاصة بالمخزن في المجتمع القروي. وتشير نتائج البحث إلى أن الذين لا يمكنهم قول لا للمخزن هم من ذوي الملكيات الصغيرة، فمن أصل 53 مبحوثا أكدوا عدم قدرتهم على إعلان لغة الرفض لمواجهة المخزن نجد 84,91% يملكون من أقل من هكتار إلى خمس هكتارات، كما أن 33,33% من أصل 36 مبحوثا أعلنوا إمكانية قولهم لا للمخزن يملكون من 6 هكتارات فما فوق.

ولكن ما هي بالضبط العواقب الفعلية لإشهار لغة الرفض في وجه المخزن؟ وبتعبير آخر ما الذي يدفع آل المجتمع القروي إلى المسايرة والقبول بالأمر الواقع؟ جوابا على ذلك نجد اختلافا في الدرجة لا في النوع في مصائر الذين يقولون لا للمخزن، ضدا على الجاري بلا انقطاع في المشهد المجتمعي. إذ يشير أفراد العينة إلى ما يعكس من جهة تعذر مواجهة المخزن والخروج بالتالي من دائرة احتوائه، وما يطرح من جهة أخرى القوة التي يستثمرها المخزن في مشروعه الاختراقي.

فقد أوضح 29,17% من المبحوثين بأن الرافض لقرارات المخزن يتعرض لكل ألوان الضرب والشتم, وبين 26,67 % منهم بأنه لا يوجد هناك من يعلن هذا الرفض، و21,67% منهم يشيرون إلى أن من ينتهج هذا الأسلوب يقابل أيضا بالرفض المخزني، وبذلك تتعملق في وجهه العقبات، ويتعذر عليه بالتالي الحصول على أية وثيقة. في حين يرى 20,83% من أفراد العينة بأن من قادته الظروف إلى هذا الفعل يلقى عليه القبض مباشرة، ويزج به في السجن. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن نسبة هامة من المبحوثين لا تتورع في إضفاء طابع المشروعية على أشكال التدخل العنيف للمخزن في الحياة اليومية بالمجتمع القروي.

فمن خلال النتائج يتبين أن 48,33% من المبحوثين يرون بأن المخزن له كامل الصلاحية في ضرب الناس و"تقويم اعوجاجهم"، ويتضح أيضا أن 10,83% منهم تؤكد أنه يمتلك الحق في الضرب في بعض الأحايين، أما 33,33% من أفراد العينة فيعتبرون أنه ليس من حقه مطلقا ضرب الناس وبأي شكل من الأشكال. فالأسلوب القمعي الذي يعتمده المخزن في محاولته لتسجيل حضوره

بالمجتمع القروي لا يقابل بالرفض فقط، بل يحظى بالمباركة من طرف فئات واسعة من أفراد هذا المجتمع، وهذا بالطبع ناجم عن إغراق المخزن في مراهنته على القوة والفعالية. لكن مباركة العنف المخزني من طرف الفلاحين لا تعني فقط قبولهم المطلق للواقع الذي لا يرتفع، بل تدل أساسا على قوة الجهاز المخزني. فالمخزن يعتمد القوة والعنف كخيار مركزي لتنفيذ مشاريعه الاختراقية في النسيج المجتمعي، ولتأكيد فعاليته التي تدعو الأفراد والجماعات إلى الاحتماء به والعيش دائما على خشيته.



## 4. القرية في خدمة المخزن

لقد استطاع المخزن بفضل مراهنته على الأجهزة القمعية أن يجعل الفلاح خادما طيعا له يأتمر بأوامره وينتهي بنواهيه، واستطاع بالقوة والفعالية أن يساهم في خلق تمثلات خاصة في المجتمع القروي تحدد طبيعة المخزن وعلاقاته وتعامله مع السكان في ضوء المعطيات والمتغيرات.وارتباطا بهذا الطرح يقول حوالي **44,14%** من المبحوثين بأن المخزن يؤسس علاقاته وبامتياز مع الذين ينتمون إلى دنيا المخزن من أفراد المجتمع القروي، ويرى **42,07%** من أفراد العينة بأن أصحاب المال والجاه هم بالضبط أصفياء المخزن الذين لهم "الكلمة" معه أما **4,14%** منهم فقد أقرت بأن المخزن يحرص على نسج علاقاته مع الذين يرتكنون إلى النزاهة والاستقامة، و**2,76%** فقط هم الذين قالوا بأن الجميع لديه "الكلمة" مع المخزن.

وهذا يدل على أن العلاقة مع المخزن تحددها القوة أيضا، وهي إما قوة مخزنية أو أخرى مادية، الشيء الذي يبرز منطلق الحضور والغياب بالنسبة للمؤسسة المخزنية ولكافة ملحقاتها.ومنه نصل إلى نتائج أخرى انتهى إليها البحث توضح آراء الفلاحين في تعامل المخزن مع المواطنين، وتؤكد فعلا تلك النظرة المشوبة بالحيطة والحذر وعدم الثقة اتجاه كل ما هو مخزني، فالمجتمع القروي ما زال يعتبر حقلا للتجارب المخزنية، ومن خلال معرفتنا للدوار مثلا وعلاقته بالسلطة يمكن أن نعرف الواقع السياسي بالبادية المغربية بشكل عام، فعلى مستوى الدوار يتم تصريف أي قرار كيفما كان شأنه ومصدره ويتم تجريب أي أسلوب مخزني كيفما كان اتجاهه وهدفه.

ف **82,78%** من المبحوثين قالوا بأن المخزن يتعامل مع الناس في الإدارة بالعنف والضرب والمحسوبية والزبونية. إذ أقر **55,63%** منهم بأن الرشوة و"الوجهيات" هي أسلوبه في التعامل مع الناس، و**95،27%** منهم ركزت على عنصر القمع.ولم يصرح إلا **95،7%** من المبحوثين بتعامله

القائم على الاحترام مع الناس، وهي نفس النسبة تقريبا التي فضلت الاتكاء على "مذهب" اللاأدرية (ماعرفتش). وهذه النتائج تسير طبعا في نفس المنحى السابق ذكره، والذي ينتهجه المخزن لتدعيم وجوده وتأسيس حضوره في المجتمع المغربي.

لكن أي مخزن هذا الذي ترتسم صورته بهذا الشكل أو ذاك في عقلية الإنسان القروي؟ وأي جهاز هذا الذي توجه إليه سهام النقد هاته مع ما يتصل بها من إدانة ضمنية لأسلوبه المخزني؟ ومن هو بالضبط هذا العنصر المخزني الذي يساهم طوعا وقسرا في إفراز هذه التمثلات وتصنيفها في أعماق الوعي الجمعي؟

لقد أبانت الدراسة أن نسبة هامة من المبحوثين تهاب بعض العناصر المخزنية أكثر من غيرها، وذلك راجع بالضبط إلى السلطة المخزنية التي تحوزها هذه العناصر أو تلك، وإلى ارتباطاتها الشكلية والموضوعية بها في صورة حاجيات والتزامات وواجبات.لقد جعل **33،38**% من المبحوثين رجال الدرك (الجادارمية) على رأس قائمة رجال المخزن الذين يزرعون الرعب في نفوس الفلاحين، وقال **35**% منهم بأن القايد هو أول من يهابه الناس في المجتمع القروي، و**33،18**% منهم صرحوا بأن المقدم يتقدمهم جميعا بحكم علاقته الوثيقة بالسكان، أما الطبيب فلم يضعه على رأس القائمة إلا **5**% من المبحوثين وكذلك الشأن بالنسبة للمعلم وآخرين من القرض الفلاحي والمياه والغابات والإحصاء... الذين لم يضعهم في المقدمة إلا **34،3**% من أفراد العينة.

فالحصول على وثيقة إدارية من عند المقدم يستوجب تقديم الرشوة (الحلاوة) في نظر **55،54**% من المبحوثين، كما أنه يتطلب تقديم فروض الطاعة والإذعان (تقبيل اليد) برأي **72،22**% منهم.. ويستلزم أيضا الاعتماد على المحسوبية في نظر **67،16**% منهم.

ومع ذلك فحتى في حالة الطغيان وتنامي ظواهر القمع المخزنية فإن العالم القروي يمثل مشهد جمود وهو ما يدعم طرح واتربوري الذي يقول بأنه بالرغم من "إدخال وتطوير علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة، يبقى الجمود هو السمة الأساسية للمجتمع المغربي"[1].وهكذا فبالرغم من إنشاء المحاكم الإدارية وارتفاع موجة حقوق الإنسان، فإن الفلاح المغربي يرى بأنه من غير الممكن مقاضاة المخزن ومواجهته، ف **67،51**% من المبحوثين صرحوا باستحالة رفع دعوى قضائية ضد هذه الجادارمي أو القايد أو المقدم ولو قاموا بجلدهم أمام الناس، و**67،1**% فقط هم الذين قالوا بإمكانية

---

[1] انظر: عبد الله ساعف، المجتمع السياسي المغربي بين الاستمرارية والتغير، الوحدة، السنة الأولى، العدد 6، مارس 1985، ص 69.

هذا الأمر، و5،2% اعتبروا الأمر متروكا للظروف و33،3% من العينة ذكروا أشياء أخرى كالصلح والتسامح وغض الطرف... في حين أجاب 83،40% من المبحوثين بعبارة "يدعيه الله" ذلك أنه"أمام جمادية العالم القروي وتفقيره، لا يظهر بعد أن الفلاحين قادرون على ردات فعل تتجاوز مخارج الزوايا والتصوف العامي[1] ومن ثمة كانت تلك العبارة "يدعيه الله". وانطلاقا من هذا الوضع، تمكن المخزن من "هزم" المجتمع القروي واحتوائه بالشكل الذي يضمن له الاستمرار والوجود، معتمدا في ذلك على وسائل متنوعة تقود في النهاية إلى حقيقة مرة مفادها أن القرية في خدمة المخزن.

و من أصل 120 مبحوثا شملتهم الدراسة تبين أن 5،62% منهم عملوا في السابق بالسخرة في أراضي تابعة للمخزن، و5،37% منهم لم يسبق أن تعرضوا لهذا النوع من الاستغلال. ف 5،57% من المبحوثين أكدوا بأن المخزن يقوم بجباية هذه "الضرائب"اعتمادا على القوة، وبالمقابل رأى 17،9% منهم أنه يستخلصها منهم بالتي هي أحسن، و1،67% من أفراد العينة قالوا بأنهم يرفضون أدائها، و33،13% منهم لم تعرف إلى ذلك جوابا شافيا لهذا السؤال.

وبخصوص الفريضة[2] التي يقيس بواسطتها المخزن مدى تجذره في المشهد المجتمعي، ومدى تمكنه من فرض السيطرة وتطويع الأفراد والجماعات، فإن اللجوء إليها تحكمه الظروف والتطورات. وإن كانت قد بقيت مرتبطة زمانيا بزيارة المسؤولين الكبار.فمن خلال إجابات المبحوثين يتضح بجلاء أن استخلاص الفريضة ما زال قائما في رحاب المجتمع القروي، وأنه ما زال متصلا بشكل من الأشكال بزيارة المسؤولين الكبار، ف 35% من المبحوثين أكدت أن جمع الفريضة يكون في هذه المناسبة، و83،35% منهم أقرت بأن الأمر يتم أسبوعيا عند انعقاد كل سوق، و5،17% من أفراد العينة قالوا بأن الأمر يكون سنويا، و5،7% اعتبروه شهريا.

ومهما يكن من اختلاف في التوقيت، فالمهم هو أن الفريضة كسلوك مخزني ما زالت قائمة، وأن قبولها من طرف سكان العالم القروي ما زال قائما أيضا، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة، والتي تشير إلى أن 60% من المبحوثين لا يترددون في تقديمها و83،10% فقط من المبحوثين هم الذين قالوا بأن عهد الفريضة قد ولى وانتهى، و33،8% منهم قالوا بأنهم يجابهون طالبيها بلغة الرفض، أما 5،12% من المبحوثين فقد أعلنت عدم معرفتها بالأمـــر، و33،8% ذكرت أشياء أخرى متصلة بالاحتماء بالمخزن، والتهرب من الأداء، وحضور الزبونية والمحسوبية.

---

[1] بنسالم حميش، في الغمة المغربية، مرجع سابق، ص 54.

[2]. أنظر هامش الصفحة 96.

لقد عمل المخزن قبلا على تكسير البنيات القبلية من خلال فرضه لتقسيمات إدارية داخل القبيلة ومن خلال خنقه الدائم للحراك داخل المجتمع القروي، وهذا الأسلوب مكنه فعلا من جعل القرية تخدمه وتناضل فقط من أجله ومن أجل مصالحه تحديدا. فالقرية تشكل في نهاية المطاف "مجرد خزان للثروات، وسوقا استهلاكية بالدرجة الأولى، ولمواصلة استثمارها بأقصى هامش للربح، لابد من المحافظة إلى هذا الحد أو ذاك على تهميش القرية وكذا إنسان القرية على كثير من المستويات[1]. وهذا ما يعيه ويعمل به جيدا آل المخزن في المجتمع القروي.

## 5ـ الاختراق والحضور الكلي

يحرص المخزن في المجتمع القروي على اقتحام ما لا يقتحم، وعلى تسجيل حضوره الكلي في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، فهو لا يكتفي بالمراقبة بل يعمد إلى التوجيه والتدبير والمشاركة أيضا في صنع ملامح المستقبل، وبذلك لا يمكن تخيل فعـــل ما أو لحظـــة ما، يسلم أو تسلم من المخزنة. إنه الحضور الكلي والمتجدد لجهاز مؤسسي يجيد الاختراق منذ البدء.

وإذا كانت الانتخابات فعلا "حداثيا" للتداول على الحكم تستوجب بدءا خروج المخزن من لعبتها الدائرة، فإن الأمر لا يكون دائما على هذا الشكل في المجتمع القروي، ذلك أن التصويت يكون قبلا وبنسبة عالية لصالح من له علاقة مع المخزن فقد صرح **83،35**% من المبحوثين بأنهم يصوتون إبان الانتخابات لصالح من له "الكلمة" مع المخزن، في حين أبرز **83،30**% منهم أنهم يصوتون لصالح ابن القبيلة والعائلة. وهذا العامل القرابي تراهن عليه أيضا الأحزاب السياسية، ففي حملتها الدعائية تساهم في ترسيخ السلوكات السياسية التقليدية بالتركيز على الشخص وعلى العائلة والعلاقات العشائرية[2] أما **14,17**% من أفراد العينة فقد أقروا بأنهم يختارون صاحب المال والجاه، في حين أوضح **33،18**% من المبحوثين أنهم يقاطعون الانتخابات، وهي نسبة مهمة تستحق التأمل، لأنها تؤكد تنامي ظاهرة العزوف عن التصويت والمشاركة السياسية.

لكن من الخطأ الاعتقاد بأن المخزن يبقى خارج هذه اللعبة بل إنه ينتج خيوطها ويوجه أحداثها ومساراتها في الاتجاه الذي يخدم مصالحه بالدرجة الأولى. ولقد خلصت الدراسة إلى أن

---

[1] عائشة التاج، المرأة والتنمية، مرجع سابق، ص 55.

[2] Manais. O et J. Waterbury thèmes et vocabulaires de la propagande des élites politiques au Maroc. AAN. Paris. CNRS, P 57-79.

83،55% من المبحوثين يستجيبون بدون نقاش لأمر المخزن عندما يفرض عليهم التصويت لصالح شخص دون آخر، وأن 33،13% منهم يفعلون ذلك في بعض الأحيان، أما 10% من المبحوثين فيقرون بأن المخزن لا يتدخل مطلقا في الانتخابات، بخلاف 33،18% منهم الذين يرفضون اللعبة ويقاطعونها.

إن متغير المستوى التعليمي يلعب دورا حاسما في تحديد الموقف من هذا الفعل المخزني الذي يكتسح حتى أكثر اللحظات اتصالا بالحرية والحق في الاختيار. فمن أصل 67 مبحوثا عبروا عن عدم قدرتهم على مناقشة "أوامر" المخزن نجد 21،58% منهم لا يعرفون القراءة والكتابة، و79،41% منهم لم يتجاوزوا عتبة التعليم الأساسي. و5،87% من أصحاب هذا المستوى التعليمي أيضا يؤكدون بأنهم يأتمرون بأوامره في بعض الأحايين. وبالنسبة للذين يرفضون التصويت ف54،54% منهم ينتمون إلى الفئة التي نالت حظا من التعليم الثانوي أو الجامعي. لكن من هم أصفياء المخزن إبان الانتخابات؟ ومن هم الذين يحظون بمساندته خلال هذه "الحروب السلمية"؟

"إن نظام التمثيلية في البوادي يهيمن عليه الأعيان... وإن الفلاح يصوت لصالحهم، إن الفلاحين يعتقدون بأن لا أحد غير الأعيان يستحق تمثيلهم بشكل مقبول "فالأعيان يعرفون الخبايا، يقدمون القروض، ويحلون المشاكل... إنهم يستغلون إلا أنهم يحمون"[1]. والمخزن بدوره يعي هذه المسالة ولهذا يساند الأعيان، فقد أوضح 35،56% من المبحوثين بأن المخزن يساند أصحاب الجاه والمال و38،09% أكدوا بأنه يقف بجانب من له علاقة قرابة مع المخزن ولم يعط للمخزن صفة الحياد أثناء الانتخابات إلا 5،56% من المبحوثين، ولم يصرح أي واحد منهم بأنه يقف في صف الضعيف. وبالطبع فلا يمكن"تصور فلاح مالك لخمسة هكتارات يلتمس أصوات الناخبين"[2]، لأن "الملعب" مفتوح فقط في وجه الأعيان الذين هم قبلا "مرتبطون بالسلطة،عن طريق القرض الفلاحي ومعززون من قبل القائد"[3]. فالانتخابات تخرج من رحم المخزن وتتجه نحو ما يرتضيه، وما يتقاطع مع مصالحه وأهدافه ولهذا يرى أكثر من نصف أفراد العينة بأنه من غير الممكن توقع فوز أحدهم في هذه الانتخابات دون أن تكون له علاقة مع المخزن.

[1] بول باسكون، زرع النماذج وغياب التجديد، بيت الحكمة، مرجع سابق، ص 19-20

[2] نفس المرجع، ص 20

[3] نفس المرجع، ص 20

وبذلك يرى 10% من أفراد العينة فقط أن بمقدور من لا تربطه أية علاقة بالجهاز المخزني الفوز في الانتخابات، أما 5،57% منهم فيرون بأنه من المتعذر قبول هذه الفكرة مؤكدين في الآن ذاته على أن الفوز هنا يظل محكوما وإلى درجة عالية بالعلاقة مع المخزن والرعاية المخزنية على وجه الخصوص، في حين يرى 33،18% منهم بأن المسألة أكثر ارتباطا بالظروف، ومتأرجحة بين الممكن والمستحيل. فالمخزن من خلال تدخله القوي هذا، في مسلسل الانتخابات بالمجتمع القروي، يساهم فعلا في تدعيم حضوره الكلي، واقتحامه لكل مناحي الواقع المجتمعي، وهذا ما يجعله يبدو في نظر الفلاحين أكثر ظلما وعدوانا من "الآخر" الذي يمارس مشروعه المخزني في المدينة.

فقد أبرز 17،19% من المبحوثين فقط أن مخزن المدينة هو الأكثر قوة وظلما، في حين أوضح 83،80% منهم بأن مخزن القرية هو الذي يجيد كل ألوان البطش، وأنه الأسوأ وذلك لأنه يستعمل القوة في كل حين، ولا يعرف الرحمة والتفاهم كما جاء على لسان المبحوثين.وعلى درب المقارنة دائما نجد أفراد العينة يفضلون مخزن الأمس على مخزن اليوم، وذلك استنادا إلى الفعالية والقوة والوضوح وغيرها من الصفات التي يحوزها مخزن الأمس بخلاف مخزن اليوم الذي يزداد ضراوة دون أن يفيد الفلاحين في شيء.وهكذا نلاحظ أن نسبة هامة من المبحوثين تفضل مخزن الأمس، وقد وصلت هذه النسبة إلى حدود 33،63% بخلاف نسبة المفضلين لمخزن اليوم والتي انحصرت في 67،36% من مجموع أفراد العينة.

وعن اللحظة التي يكون فيها هذا المخزن في المستوى، يعانق هموم وآمال المواطنين يقول 83،50% من المبحوثين بأنه لا يكون كذلك إلا عندما يحضر كبار المسؤولين، أما 67،26% منهم فصرحوا لا يكون في المستوى إلا إذا قدمت له الرشوة، و17،19% منهم نفوا عنه هذه الصفة بشكل نهائي. وتأسيسا عليه تنفرز عدة تمثلات اجتماعية في وعي الفلاحين بسبب هذا الحضور المخزني الكلي، تكشفها لنا نتائج الدراسة التي وقفت عند الكثير من الأمثال الشعبية التي تعكس صورة المخزن وممارساته في المجتمع القروي.

توزيـــع المبحوثيـــن حسب الأمثـــال الشعبيـــة التـــي تخـص المخزن وممارساته

| الأمثال الشعبية | التكرارات | % |
|---|---|---|
| ثلاثة ما فيهم أمان: البحر والمخزن والزمان | 120 | 60,91 |
| الأحكام وقلة الاقامة[1] | 6 | 3,05 |
| اخبارنا عند كبارنا | 12 | 6,09 |
| إيلا كان القاضي خصيمك غير اجمع قلوعك | 23 | 11,67 |
| اللي قالها المخزن هي اللي كاينة | 6 | 5 |
| المجموع[2] | 197 | 100 |

إن هذه الأمثال الشعبية التي تتردد في مجتمع الدراسة وكما أكد أفراد العينة تعبر عن التمثلات الخاصة بالمخزن في المجتمع القروي. فالمثل الشعبي الأول في الجدول السابق ذكره 120 مبحوثا شملتهم الدراسة. وهو يدل على أن هناك إجماعا عاما على أن المخزن يتوجب التعامل معه دوما بالحيطة والحذر، وألا نثق فيه بالمرة. وبالنسبة للأمثال المتبقية فهي أيضا تشير إلى طبيعة المخزن وقوته الرمزية والمادية، وتلمح أيضا إلى الصورة الخاصة التي ترتسم في أعماق الفلاحين عن المخزن وتدخلاته.

وبذلك يبدو واضحا بأن المثل الشعبي يحتل مكانة مركزية في إعادة الإنتاج المجتمعية من خلال قيمه وقواعده المنبثة كرها وطوعا في الوعي الجمعي، والتي يتم تصريفها عبر هذه "الحقن الاجتماعية" التي تشكل جزءا أساسيا من مكونات الثقافة الشعبية، وتقوم بدور فاعل في التنميط والتدجين الاجتماعي، لأنها تمتلك قوة تأثيرية عالية بحكم تناقلها الجماهيري المتواتر.

فالأمثال الشعبية التي ذكرتها العينة المدروسة لم تخرج عما تم تسجيله قبلا من خصوصيات الحضور المخزني في المجتمع القروي، ذلك الحضور الذي يعتمد المقاربة الأمنية/القمعية، والفعالية المناسباتية، والاختراق والاحتواء الدائم لمختلف المناحي الاجتماعية. إن هذا الحضور الكلي يجعل التغيير مطلبا أساسيا في المجتمع القروي، وإن كان هذا المطلب لا يلوح بشكل مباشر في صورة ثورية

[1] و الأحكام هنا بمعنى الحكومة والسلطة والسلطان، وهو أيضا كل ما يمثل الحكم المركزي، ويضرب فيمن يحكم الناس ويسوس أمرهم ولا ينهض بما يلزم.وللمزيد من المعلومات والشروحات الخاصة بهذه الأمثلة يمكن الرجوع إلى:

– الحسين بن علي بن عبد الله، قصص وأمثال من المغرب، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط الطبعة الأولى، 1996،ص،334.

[2] يلاحظ أن هذا المجموع يفوق بكثير عدد أفراد العينة، وذلك لأن بعضهم أدلى بأكثر من جواب لهذا السؤال.

ضد القائم من الأوضاع، فإنه يظهر في صور أخرى بين الفينة والأخرى، ولقد تبين أن 99،30% يطالبون المخزن بالحكم بالعدل، و28،30% منهم يرون بأنه يتوجب عليه أن يمدهم بشبكتي الماء والكهرباء، و87،28% من أفراد العينة يطلبون منه فقط ألا يتلكأ في تقديم الوثائق الإدارية، أما 45،8% منهم فلا يطلبون منه أي شيء، و41،1% من المبحوثين يريدون منه فك العزلة عن العالم القروي، ورفع الحيف والتهميش عن سكانه.

وإذا كان في إثبات الشيء نفي مسبق له، فإن مطالب المبحوثين تدل بالتبعية على غياب العدالة، وعدم الاستفادة من الكهربة وصعوبة الحصول على الماء الشروب، فضلا عن المتاعب التي تتم مصادفتها عند طلب وثائق معينة من المخزن.لكن السؤال الحاد الذي ينطرح في المنتهى هو: هذا المخزن الناجح باستمرار في مشروعه الاختراقي هل بمقدوره اجتثات التمثلات المنغرسة عميقا في الوعي الجمعي القروي؟ هل بإمكانه بعثرة هذه التمثلات وإعادة تشكيلها من جديد وفق ما يناسبه أم ماذا؟

لقد أبرزت الغالبية العظمى من المبحوثين بأن المخزن يعتبر سلطة فوق السلط، يحوز قوة خارقة تفترض الإذعان والاستسلام، ولا تقبل بالمرة مسألة الرفض والمواجهة. إنه البدء والمنتهى، "الكل في الكل" الذي يتحتم الانتماء إليه والاحتماء به بسبب ما تشير إليه ثنائية القوة والفعالية التي يؤسس بواسطتها حضوره ووجوده.و إن تمثل المخزن في المجتمع القروي على هذه الصورة دون سواها لا يقف عند هذا الحد، بل يمتد إلى المباركة وإضفاء المشروعية على تدخلاته وممارساته، وإلى الدرجة التي تجعل نسبة هامة من أفراد العينة تقر بأن المخزن من حقه ضرب الناس و"تربيتهم".

وهذا يقود إلى جعل القرية كلها في خدمة المخزن، لتتحول بالتالي إلى حقل تجارب يجرب فيها أدواته وأساليبه الاختراقية التي تكتسح كل شيء حتى الانتخابات التي يفترض فيها الحياد والنزاهة. وكذا باقي ملامح الامتداد المخزني خصوصا في جانب الممارسات المتصلة بالسخرة والضريبة والفريضة وما يستتبع ذلك من استعمال للأجهزة القمعية، إنها ديناميات مستمرة تؤسس لرسوخ خطاطة " مخزن اليوم مجرد نسخة مزيدة وغير منقحة لمخزن الأمس".

و مع ذلك فما يحدث آنا في المجتمع القروي بالمغرب من حركات احتجاجية وفق أشكال جديدة، ليدعو مجددا إلى التساؤل عن جمادية العالم القروي، وعن أطروحة دفاعه المستميت عن العرش، فهل ما زال الفلاح المغربي مدافعا عن العرش؟ وهل ما زالت البوادي مشهد جهود تديره وترعاه النخب الحاكمة؟ أم أن واقعا جديدا ينكتب في صمت في تاريخية النسق القروي المغربي وأساسا من مقترب الاحتجاج؟

الفصل الثالث:

## مؤسسة " اجماعة " في المجتمع القروي

كانت مؤسسة "اجماعة" بالأمس القريب محور كل الرهانات ومفتاح كل الاحتمالات في دينامية النسق القبلي، محليا في إطار تدبير العلاقات بين أفراد القبيلة وخارجيا في إطار التعامل مع القبائل الأخرى والمخزن والزوايا، لكنها اليوم، وبفعل التحولات العميقة التي مست وظيفة هذه المؤسسة، بدءا من مغرب القرن التاسع عشر، ومرورا بزمن الاستعمار وانتهاء بمغرب ما بعد الاستقلال، حيث تم الاستمرار في تكسير البنيات القبلية واستبدالها بتنظيمات إدارية قائمة على فكرة اللاتجذر الاجتماعي لفاعليها ومدبريها.فإن مجموع هذه التحولات كان له الأثر البالغ في تغيير ملامح هذه المؤسسة وتغيير وظائفها وأدوارها، بل إن التغير سيصير في بعض الأحايين تحويرا للمهام الأصلية التي حتمت الانوجاد الأولي في تضاريس النسق المجتمعي.

" فإذا كان المغرب قد وصف بالركود والحصر في عدة مراحل من تطوره، فإنه اليوم، على عكس ذلك أصبح يعرف العديد من التحولات، تحولات وليس فقط تغيرا، أي تحول في قواعد اللعب، وفي الغايات والوظائف والبنيات التي يعتمد عليها"[1] و، ولعل هذا التحول المتسارع والمخلخل لمنطق الحقول ومجريات اللعب الدائر بلا انقطاع، هو الذي يدفع بالسؤال السوسيولوجي إلى أقاصي الفكرة، وإلى مساءلة مختلف تضاريس البنية المجتمعية أملا في الفهم والتفسير، فالسوسيولوجيا يتوجب عليها أن تكون في مستوى هذا التسارع، عبر شحذ الأسئلة وبناء المقاربات،فالواقعة في قارة السوسيولوجيا"تنتزع، تبنى وتثبت"[2].

بحثا عن الثابت والمتحول في طبيعة ووظيفة هذه المؤسسة، وبهدف استقراء حالها ومآلها، فلا مناص من المساءلة الميدانية ل "جماعة " من خلال نموذج حقلي، يقدم فرصا ممكنة للمقاربة والفهم، فالنزول إلى الميدان لا يقود فقط إلى اختبار الفرضيات، بل يقود أساسا إلى التقاط تفاصيل التفاصيل،

---

[1] محمد جسوس، طروحات حول المسألة الاجتماعية، منشورات الأحداث المغربية، العدد 6، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003.ص.75.

[2] بيير بورديو، ج.س.باسرون، ج.س.شامبوردون، حرفة عالم الاجتماع، ترجمة: نظير جاهل، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى،ص.73.

وإلى اكتشاف المعنى المفترض الذي تحمله العلاقات والأنماط الاجتماعية، وفي ذلك كله تجذير مباشر لفعل سوسيولوجي ينشد المعنى في البدء والمنتهى.

من خلال نموذج مؤسسة "اجماعة" بدوار اولاد هلال بحصين نحاول في هذا المستوى رصد أهم التحولات التي بصمت مسار هذه المؤسسة من حيث البنية والوظيفة والعلاقات الداخلية والخارجية، عبر استثمار منهج السيرة "كاستظهار للماضي وإعادة لبنائه"[1]، بما يفيد عمليا في استقراء الثابت والمتغير داخل " اجماعة " ولاد هلال. فما الذي كانت عليه هذه المؤسسة بالأمس القريب، وتحديدا منذ السبعينيات وإلى حدود التسعينيات من القرن الفائت؟ وما حالها اليوم في بحر سنة 2006(أثناء إجراء الدراسة)؟ وما ممكناها في القادم من الأيام وفقا لمصادر معلومات الدراسة؟

## 1- اجماعة وتدبير المشترك



تعد "اجماعة" مؤسسة تنظيمية محلية مرتبطة بالدوار أو الدشر أو القصر الذي يأوي عددا من العائلات المتحدرة مبدئيا من جد مشترك، ومنتمية بالضرورة لنسق قبلي واحد، إذ يوكل إليها أمر السهر على تنظيم المشترك الجمعي لهذه العائلات وفق مقاربة تشاورية تنضبط إلى التمثيلية والمشاركة التامة للعائلات المشكلة للدوار. وهي مؤسسة غارقة في القدم عرفتها أغلب القرى المغربية وفق تسميات مختلفة معبرة عن الانتماء المجالي والقبلي، كما عرفت المدن أيضا بصيغ مختلفة في الشكل لا الوظيفة، تماما كما هو الأمر بالنسبة للحنط.

فالدوار "مفهوم سوسيومجالي قاعدي متجذر في أرياف السهول والهضاب الأطلنتيكية والداخلية بالمغرب، ويتكون من مجموعة أسر تربط أفرادها عادة علاقات إنسانية نمت وتوطدت بفعل تضافر مجموعة من العوامل في مقدمتها القرابة العائلية سواء كانت موروثة أو مستحدثة نتيجة المصاهرة، ثم المصالح المشتركة وتبادل المنفعة التي يفرضها الجوار والتعايش"[2]

فالدوار أو الدشر أو القصر كوحدة اجتماعية في البوادي المغربية، يتكون في الغالب من 20 إلى 30 كانونا أو خيمة أو دارا، يوحدهم الانتماء لنفس المجال الجغرافي وتربطهم علاقات اجتماعية

---

[1] المختار الهراس، منهج السيرة في السوسيولوجيا، ضمن كتاب: إشكالية المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987.ص.89.

[2] محمد الأسعد، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي: حالة هضبة بنسليمان، في كتاب: دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق: موسى كرزازي، محمد الأسعد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 121.الرباط، الطبعة الأولى، 2005.ص.52.

واقتصادية وثقافية بحكم قوة هذا الانتماء، الذي يستوجب تنظيما وضبطا اجتماعيا وعلائقيا بالضرورة، وهو ما يتطلب في مرحلة متقدمة من التفاعل الاجتماعي والصراع والتنافس حول المصالح، مؤسسة كفيلة بالتحكيم والتدبير والتصريف العام للقرارات، ففي هذا السياق لاحت " اجماعة " كمؤسسة تشاورية في البدء ثم إلزامية وتوجيهية في تدبير رهانات المشترك والجمعي.

إن الجماعة الممثلة لآل الدوار تتكون من كل رؤساء العائلات الذكور، وفي حالة انتفاء الذكور المؤهلين عمريا[1] للمشاركة في اجتماعات الجماعة، وذلك بالنسبة لبعض العائلات التي تسيرها النساء، فإن الممثل في هذه الحالة يكون ذكرا من أقربائها."فهذه الجماعة التي يفترض فيها أن تمثل كل أفراد المجتمع المحلي، لا يشارك فيها فعلا إلا الرجال المتزوجون والقادرون على حمل السلاح، مما يقصي العزاب والخماسة والعبيد ( إن وجدوا )، كما توجد عمليا بين أيدي الأعيان الذين يتناوبون على إدارة مجلس الجماعة"[2]، وعليه فأشغال " اجماعة " يترأسها في الغالب أحد الشيوخ، الذي يحوز رساميل مادية ورمزية تمنحه نفوذا وتأثيرا في الناس.و تلتئم الجماعة عقب صلاة الجمعة،أو بمناسبة الأعياد والمواسم، كما تجتمع بشكل شبه يومي عقب صلاة العشاء في حالات موجبة للاستعجال. كما أنها تشتغل وفق منهج ديموقراطي يتأسس على أحقية الجميع، بدون استثناء في التعبير عن الرأي والدفاع عن مصلحته، ووفاء لهذا الميسم الديموقراطي، فإنها تدبر شؤونها بمنطق الأغلبية المطلقة، وتتخذ قراراتها وفقا لهذا المنطق بعد استنفاد المناقشة وحصول التوافق حول النقط الخلافية، وهذا ما يجعل قرارات الجماعة موجبة للامتثال والتنفيذ، حتى من قبل الذين تغيبوا عن الاجتماع، فقراراتها ملزمة للجميع، لأنها قرارات الجميع.لكن النفس الديموقراطي لا يكون حاضرا دوما في اشتغال الجماعة، فالقرار يكون أحيانا في اتجاه مصلحة من يملك أكثر، أي من يحوز أقوى الرساميل الرمزية والمادية.

لكن الوصول إلى قرار ما لا يكون سهلا في غالب الأحيان، إنه يتطلب عرضا لمختلف وجهات النظر، بما فيها تلك التي تضمر الصراع والعنف، فكل فرد من حقه الكلام في رحاب هذه المؤسسة التنظيمية، بل إن الثقافة الإجماعية تظل دوما بعيدة عن المنال، فكل قرار، خصوصا إذا كان

---

[1] أي أولئك الذين ينطبق عليهم مفهوم حد الصايم الذي يعني كل البالغين القادرين على المشاركة في الأعمال الاقتصادية والدفاعية الخاصة بالجماعة

[2] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الجزء الثاني عشر، الطبعة الأولى، 2002، ص.4118.

مرتبطا بالأرض والماء يفترض وجود مستفيدين ومغبونين، ولهذا يتعذر إنتاج الإجماع المطلق، مما يفتح المجال لتقوية آلية التراضي، عبر استثمار عدد من القنوات التقليدية، كالعار والبركة والمزاوكة،و أمام تعذر تحقيق هذا المبتغى، فإن الجماعة لا تجد بدا من إشهار يافطة الإرجاء، إلى حين اكتمال شروط التراضي أو مواصلة الاشتغال على ذات الموضوع في جلسات قادمة، قد تطول أو تقصر تبعا للتقاطب والصراع بين المستفيدين والمغبونين.

و تختص الجماعة وظيفيا بتدبير المشترك من ماء وأرض ومجال مقدس، كما تقرر عمليا في العلاقات مع المستويات القبلية الأعلى، إنما بهذا المعنى مؤسسة تنظيمية تؤطر العيش المشترك عبر تقنين الري واستغلال أراضي الجموع والاتفاق مع فقيه الشرط لتأمين فعالية الحقل الديني والتعليمي، كما أنها تلوح كمؤسسة للتحكيم من خلال رأب الصدع والبت في النزاعات بين آل الدوار، وفي مستوى ثالث تقدم نفسها كمؤسسة دفاعية تنافح عن مصالح الجماعة بالتعامل مع المستويات القبيلة الأعلى وتدبير مسألة الحدود والمراعي مع " اجماعات" الدواوير الأخرى.

إلى ذلك فالجماعة، وبالنظر إلى "وظائفها والقيم المرتبطة بها كالتعاضد والتضامن والعدالة، بمفهومها العرفي، والتشاور وروح التضحية والانضباط والبحث عن أمثل السبل لتدبير الشؤون الجماعية، يمكن اعتبارها من صميم الحداثة السياسية"[1]، أو على الأقل من أكثر البنيات الاجتماعية القروية تأكيدا لقوة وفعالية التدبير الجمعي التشاوري.



## 2- حصين.. الإنسان والمجال

يقع دوار هلال بأحواز مدينة سلا، وتحديدا على بعد 5 كيلومترات من سوق الخميس الأسبوعي، تحده شمالا غابة المعمورة وطريق مكناس، وجنوبا الولجة وعين البريبري، ومن ناحية الشرق يحده آل سيدي حميدة ومن الناحية الغربية تنوجد قرية ولاد موسى، ويقع الدوار على هضبة معروفة بنوطا حصين، تعرف انتشارا واسعا للزراعات السقوية بسبب وفرة المياه الجوفية وأهمية التساقطات المطرية وخصوبة التربة.

---

[1] حماني أقفلي، الحزب والقبيلة: ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، في كتاب: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، تنسيق: المختار الهراس، إدريس بنسعيد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 102، الرباط، الطبعة الأولى، 2002.ص.25.

و ينتمي اولاد هلال إلى قبيلة حصين المعقلية المتفرعة عن قبيلة بني أحسن[1]، فهي" إحدى الفرق الثمانية[2] التي تتكون منها قبيلة بني أحسن الموجودة بين وادي سبو ووادي أبي رقراق، وهي أصغر هاته الفرق سكانا ومساحة"[3] وتحد حصين قبيلة عامر الحوزية شمالا والسهول جنوبا وشرقا ونهر أبي رقراق وقرية أولاد موسى غربا، وتتوزع على عشيرة أولى تضم رياح والعساكرة وعشيرة ثانية تضم ذوو رافع، أولاد عقبة الذي يتوزعون بدورهم على اولاد هلال واولاد مبارك واولاد موسى[4].

يضم دوار ولاد هلال 25 كانونا [5] لعائلات ينحدر أغلبها،مبدئيا، من نفس الجد المشترك،فضلا عن عائلات أخرى استوطنت المجال الهلالي منذ زمن بعيد، سواء في إطار الاستثمار الزراعي أو بكل بساطة من أجل ممارسة بعض المهام المخزنية، كما هو الأمر مع عائلتي الصبيحي وشماعو القادمتين من أعماق سلا.و بالإضافة إلى هذين العائلتين نجد خيمات أخرى لآل الحروري وسقطن والبلدي وموسى وبن عطية، والتي تتواشج فيما بينهما بعلاقات مصاهرة تجعل من الدوار عائلة كبرى.

تنتشر بأولاد هلال الملكيات العائلية بالدرجة الأولى، والتي تتراوح في المتوسط ما بين 5 إلى 10 هكتارات، مع وجود أنماط أخرى للتملك العقاري للأرض، لكن بدرجة محدودة، على اعتبار أن أراضي الملك هي الأكثر انتشارا في المجال الهلالي، وتحضر في هذه الأراضي، أنماط استغلال مختلفة تنتمي إلى سجلات ثقافية وإنتاجية عديدة، فهناك الاستغلال التقليدي الذي لا ينضبط إلى نظام المزارعة أو المخامسة أو الخبزة، مثلما هناك حضور لافت للعمل المأجور.و في الوقت الذي ما زالت

---

[1] يلح الدكتور مصطفى بوشعراء على تسمية قبيلة بني حسن ببني أحسن خلافا لما هو شائع، ويقدم أكثر من دليل على ذلك. أنظر: مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحواز سلا: قبيلة بني أحسن 1860-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 19، الرباط الطبعة الأولى، 1996.

[2] "تتوزع قبيلة بني أحسن على أولاد سكير واولاد علون، ويتفرق أولاد سكير إلى الصفافعة واولاد نعيم واولاد يحيى، فيما يتوزع اولاد علون إلى ولاد محمد ومختار وعامر والسهول وحصين"

أنظر: مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحواز سلا: قبيلة بني أحسن 1860-1912، نفس المرجع السابق، ص.19.

[3] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب، الجزء العاشر، مرجع سابق، ص.3451.

[4] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب، نفس المرجع السابق، ص.3451.

[5] وفق إفادات الراوي، وذلك فيما يخص فترة السبعينات من القرن الفائت، لأنه يصعب الحسم اليوم في عدد الكوانين، بحكم التحاق العديد من " الغرباء " بأراضي الدوار، فضلا عن ميلاد مدينة سلا الجديدة ومشاريع سكنية أخرى وأحياء عشوائية في مختلف أطراف الدوار.

فيه بعض "الخيمات" تعتمد على السقي التقليدي نجد خيمات أخرى تراهن على تقنية السقي بالتنقيط، فمجال ولاد هلال كما العديد من القرى المغربية تعرف ذلك الحضور التركيبي لمؤشرات التحديث والتقليد في آن، في تأشير بالغ على مزيجية المجتمع وفقا للفهم الباسكوني.

إلى حدود نهاية الثمانينات كان دوار ولاد هلال يعرف كثافة سكانية متواضعة، ومؤسسات محدودة. فالطريق الثلاثية المعروفة بطريق "البريبري" كانت تضم على جانبها الأيمن مركزية مجموعة مدارس ولاد هلال ومسجدا وتعاونية للحليب، وعددا محدودا من الحوانيت،كما كان يوجد باولاد هلال مركز للتوجيه الفلاحي" البيزانا"[1] على الطريق المؤدية إلى ضاية سيدي حميدة وبحيرة سد سيدي محمد بن عبد الله، بالإضافة إلى ضيعة لتربية الخيول[2] وأرض في ملكية الحرس الملكي[3].

كانت معالم الدوار أكثر انضباطا لجغرافية الدوار في المتن المغربي، لكن مع بدء أشغال بناء مدينة سلا الجديدة، طرأت على المجال تحولات عميقة المبنى والمعنى،" لقد تم الانتقال عبر مراحل من دوار مجسد في تجمع سكني يحيط في الغالب بمكان مركزي يتجسد عادة في مرفق جماعي أو أكثر ( مصدر مائي، مسجد، ضريح، سوق...) تتجمع حوله جماعة قاعدية تعد النواة الأصلية للدوار، إلى وحدات سكنية ومنازل متناثرة لا تجمعها أصول مشتركة عائلية أو قرابية أو إثنية"[4]، فالدوار لم يعد وفيا لمدلوله الاسمي الذي يحيل على الاستدارة حول مرفق جماعي حيوي بالنسبة لمكوناته، فضدا في واقعة التمركز، تنامت في أكثر من مجال[5] واقعة الانتشار، وبذلك فإن خيمات الدوار في نسخته الجديدة " لا تتجمع حول مرفق معين، وإنما تتجمع أكثر حول روابط الجوار وتبادل بعض المنافع، ليتحول الدوار في الظروف الراهنة إلى مفهوم ترابي يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي مركب

---

[1] لقد أغلق هذا المركز أبوابه في وجه الحصينيين منذ أواسط التسعينيات.

[2] في ملكية الجنرال بن خرابة

[3] وهي أرض تمتد على مساحة عشرين هكتارا، وهي ذات الأرض التي أقيمت فوقها مدينة سلا الجديدة.

[4] محمد الأسعد، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي: حالة هضبة بنسليمان، في كتاب: دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق: موسى كرزازي، محمد الأسعد،مرجع سابق، ص. 53.

[5] حتى في المجتمع الواحي يلاحظ كيف بدأت مجموعة من الأسر تهجر مجال القصر كوحدة اجتماعية قائمة على التمركز والاستعاضة عنها بمساكن فردية خارج أسوار القصر، ولقد تم تسجيل هذه الملاحظة بتيمتيك الوسطانية بواحة فزواطة، بعيدا عن زاكورة بحوالي عشرين كيلومترا في اتجاه تامكروت ومحاميد الغزلان، فآل تيمتيك الوسطانية هجروا قصرهم واستقروا بعيدا عنه في مواجهة الطريق. وقد تنامت هذه الظاهرة في سنوات التسعينيات بالضبط. ( أنظر الفصل السادس من الكتاب)

ومتعدد الأبعاد"[1]، وهذه التحولات العميقة على مستوى الشكل والمضمون كان من الطبيعي أن تتأثر بها مؤسسة " اجماعة " حضورا واشتغالا.



### 3- دولنة المقدس وتدبير النزاعات

تحولات عديدة طرأت على الإنسان والمجال الهلالي، كان من بينها خروج المقدس من مجال التدبير الرمزي ل " اجماعة " إلى مستوى الإشراف والتوجيه الدولتي، فالمسجد الصغير المحاذي لتعاونية الحليب، الذي بنته الجماعة، وكان يعرف اجتماعا شبه يومي لأفرادها عقب صلاة العشاء، لم يعد اليوم في "ملكيتها "، لقد صار تابعا مؤسسيا وتنظيميا، وبقوة الأشياء، لنظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعمالة سلا، فالفقيه لم يعد فقيه شرط وإنما أصبح من موظفي ذات النظارة، بل إن المسجد ذاته لم يعد حكرا على أولاد هلال، ولم تعد جمعته تأوي من 20 إلى 30 مصل على الأكثر، كما كان يحدث في السبعينات والثمانينات، وإنما صار قبلة لقرابة الألف مصل برسم يوم الجمعة، قادمين من سلا الجديدة بنسب أعلى.

لم يعد المسجد مجالا تشتغل عليه الجماعة وتفكر في تدبيره، من خلال البحث عن الفقيه المشارط، وتأمين سكنه وغذائه، فالدولة حلت محل الجماعة بتعيين إمام ومؤذن لهذا المسجد الذي لم يعد تربطه بولاد هلال إلا واقعة الانتماء المجالي، لقد انزاح المسجد من حقل اشتغال وانهجاس الجماعة ما دام قد خرج بالفعل وبالقوة من حقل تدبيرها المادي والرمزي.

المقبرة ذاتها التي حبست جزءا منها المرحومة مينة زوجة الحاج بنعاشر الحروري الحصيني، لفائدة دوار ولاد هلال، لم يعد يندفن بها الراحلون من آل الدوار فقط، لقد صارت مقبرة سلا الجديدة، وليس مقبرة ولاد هلال، وصار الحصول فيها على قبر، مستوجبا للدفع، بعدما كانت بالمجان إلى منتصف التسعينات.و من المتوقع في السنة القادمة على الأكثر ألا يجد آل ولاد هلال مكانا لدفن الراحلين منهم في مقبرتهم التي اقتطعوها من أرضهم بتعاضد وتضامن منهم، فالمتوفون من آل سلا الجديدة ملأت قبورهم مختلف جنبات المقبرة بعد عشر سنوات من ميلاد هذه المدينة، لتبدو الجماعة مرة أخرى مستبعدة من تدبير شأن مقبرتها، قبالة منطق دولنة المقدس المحلي.

---

[1] محمد الأسعد، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي: حالة هضبة بنسليمان، نفس المرجع السابق، ص.53.

ضريح سيدي بومعيزة[1] الذي يوجد بوسط الدوار قريبا من المقبرة، كانت الجماعة توفر للقائم على أموره، فائق الرعاية عبر "الزيارات" و" الرفود"، بل كانت تخصص له مقدارا معلوما من المحصول السنوي، تماما كما هو الأمر بالنسبة لفقيه الشرط، هذا فضلا عما تقدمه النسوة بشكل يومي أو أسبوعي تبعا للحاجة من الزيارة، أو ما يصل إليه أثناء الموسم الذي يحمل إسمه، والذي كان ينظم في شهر شتنبر من كل عام. فالجماعة تكلفت غير ما مرة بتغيير الثوب الأخضر الذي يعلو قبر سيدي بومعيزة، وإصلاح سقف الضريح وتوفير حصيره وبعض مزيناته من الشموع والقناديل، إلا أن ذلك الاهتمام لم يعد بنفس الدرجة، ونسوة اولاد هلال صرن مقلات في زيارة الضريح، بل إن الضريح بات مغلقا في أغلب أيام الأسبوع باستثناء الجمعة، فالقيم عليه اختار الحضور الأسبوعي أمام ضآلة الزوار وقلة " الزيارات".

قليلا ما كان آل الدوار يلتجئون إلى المحاكم للتقاضي، كانت اجماعة قادرة في أكثر القضايا إشكالية على الوصول إلى حلول أو أنصاف حلول ترضي أطراف التراع، الذي لم يكن ليتجاوز خلافات حول الحدود واختراق مجال الرعي أو الحق في السقي من ماء بئر الجماعة، أو بعض التظلمات المتعلقة بعدم احترام " الصواب "، وكانت مؤسسة "اجماعة" قادرة على تدبير هذه النقط الخلافية بأقل الخسائر الممكنة بالنسبة لجميع الأطراف، فمنطق التراضي هو ما ترهن إليه في التدبير والتنظيم، بحيث يكون إحقاق الحق مؤكدا بعد الاستماع لمختلف وجهات النظر، فكل طرف يقدم حججه الدامغة، والجماعة في المنتهى تقرر، وتنفذ القرار أيضا بانتداب لجنة من أعضائها للسهر على تنفيذ قراراتها الملزمة للجميع.

---

[1] تقل الكتابات التي تعرف بسيدي بومعيزة، و يعد، فضلا عن سيدي احميدة من أشهر الأولياء الصالحين بقبيلة حصين، وقد عرف بالورع والصلاح، وقد لقب بأبي معزة ( بومعيزة )، لأن معزة كانت ترافقه أينما حل وارتحل، فيما تتجه الرواية الشفوية المحلية إلى التأكيد على أن تلقيبه بأبي المعزة يشير إلى بعض كراماته، ذلك أنه كان يكشف الكاذب من الصادق، ذلك أن شخصا سرق معزة من شخص آخر، وقام بذبحها وأكلها، فشك فيه الشخص الثاني فاتهمه بالسرقة، فأقسم بأغلظ الأيمان أنه لم ير معزة جاره، فلما جاءا الولي الصالح يختصمان بشأن المعزة، برفقة ثلة من الناس، ظهرت كرامة الولي الذي جعل صوت المعزة ينبعث من بطن السارق، وبالطبع فهذه الرواية هي الأكثر شيوعا بحصين، وإن كانت لا تمتلك جانبا كبيرا من الوجاهة مقارنة بالتفسير الأول.

و عن أشهر الأولياء بقبيلة حصين يقول مصطفى بوشعراء: " ولسيدي عميرة قبر بشرق سلا وداخل المعمورة، وسيدي محمد بن العربي دفين عند اولاد عقبة من حصين قرب عين يسمير، وسيد معاشو مدفون بحصين عند رياح بجنب الولجة، وسيدي احميدة مدفون بالضاية الحاملة لاسمه، وسيدي بومعيزة ولالة حجية "

أنظر: مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحواز سلا: قبيلة بني أحسن 1860–1912، مرجع سابق، ص.32.

ثمة أعراف تنظم كل نازلة، فكل خروج عن هذه الأعراف يستوجب " النصاف" أو " الحق"، فالإتيان بعمل غير سوي، ولو كان في صورة عدم حضور للاجتماع، وبدون عذر مقنع، يجعل القائم به، مطالبا بالنصاف، الذي يعني تنظيما لوليمة بخيمته لفائدة أعضاء الجماعة، فالتغريم يعد من أبرز الآليات التي تعتمدها الجماعة لحل نزاعاتها وإعادة الأمور إلى نصابها، فإذا ما اخترق قطيع فلان مجال رعي فلان آخر، فإن الجماعة تنظر في الخسائر وتحدد ما يتوجب دفعه على شكل تبن أو شعير للمتضرر، ولهذا يلاحظ كيف أن الحدود ومجالات الرعي يحرص الجميع على احترامها، بالرغم من عدم وجود حواجز طبيعية أو مستحدثة بين الأراضي، فكل واحد يعي مجاله ويعي غرامات الجماعة إذا ما اخترق هو أو قطيعه مجال الآخر.

نزاعات الأشخاص التي لا تكون بسبب الأرض أو الماء كانت الجماعة تحتويها وتدبرها باستثمار آلية العار والمزاوكة، فالجماعة تحل بمجرد وصول خبر النزاع إلى خيمة المتضرر، لجبر خاطره، ورمي العار عليه، حتى لا يخبر "الجادارمية "، وينشر غسيل الدوار على حبل المحاكم، فكل شيء مهما كانت درجة خطورته الجنائية تدبره الجماعة وتجد له الحلول، حتى في حالة القتل، تقوم الجماعة بتحديد مبلغ الدية وتتدخل لتطويق المشكل وجعله محصورا بين الدوار أو القبيلة في أعلى سقف ممكن.

لكن، هنا والآن، يبدو أن الوظيفة التحكيمية والقضائية للجماعة آخذة في التراجع والانمحاء، فنزاع بسيط بين عائلتين من الدوار حول طريق بين أرضيهما، وصل إلى ردهات المحاكم، دون أن تتمكن الجماعة من تدبيره وإيجاد الحل له في مهد الخلاف.فتسجيل الشكايات لدى الشرطة[1] أو وكيل الملك بالمحكمة صار أقصر طريق لآل الدوار لحل نزاعاتهم، فهل يتعلق الأمر بانتهاء الزمن التضامني التحكيمي للجماعة وحلول الزمن الدولتي أيضا في علاقات الأفراد المنحدرين مبدئيا من نفس الأصل؟



### 4- علاقات وأزمنة الجماعة

في زمن السبعينات الذي كانت فيه سيارة واحدة تجوب الدوار، كانت هذه السيارة( سيارة نقل البضائع) تقل أفراد الجماعة لعيادة أبناء عمومتهم بعامر والسهول بل وحتى بعض حلفائهم بزعير وزمور والغرب، فما من شهر يمر إلا وتخرج الجماعة بعدد معقول من أفرادها لحضور عرس

[1] لقد أصبح دوار اولاد هلال بعد إحداث مدينة سلا الجديدة تابعا لنفوذ لشرطة وليس الدرك

أو مأتم في أماكن متفرقة من أنحائها، فاولاد هلال كما آل حصين عرفوا على الدوام بقوة شبكتهم العلائقية، التي يبررها الموقع الجغرافي الذي يحتلونه، والذي يشكل جسر عبور لمختلف القبائل نحو الرباط وسلا، فالعلاقات بين البادية والمدينة، لم تتوقف، وإن كانت في كثير من لحظاتها التاريخية مفتوحة على العنف والتوتر، فحصين كانت تشكل فضاء أثيرا لالتقاط الأنفاس بالنسبة للقبائل التي قطعت مسيرة أيام قبل المرور إلى سلا أو الرباط، وهذا ما جعلها تقوي من حجم علاقاتها مع قبائل من مختلف ربوع المغرب، وهذا الثراء العلائقي ينكشف بوضوح في الدعوات التي كانت تقدم للقبيلة للمشاركة في المواسم.فقد شارك آل ولاد هلال "بسربتهم" التي تضم أربعين فارسا يمتطون جيادا عربية أصيلة في موسم مولاي عبد الله أمغار بإقليم الجديدة، كما شاركوا في موسم شراكة بعين العودة ومواسم عديدة بالغرب وزمور وزعير، بل إن روايات أخرى تؤكد أنهم شاركوا في مواسم بالرحامنة والشاوية والحياينة.

كانت العلاقات الخارجية للجماعة متوزعة على المستويات الأعلى للنسق القبلي، في اتجاه عشائر وفخدات بني أحسن أو ما يتجاوزها في إطار الحلف واللف، كما كانت متوزعة على قبائل أخرى بعيدة مجاليا وانتمائيا عنها، راكمت معها علاقات " المعرفة " في إطار مرورها بأرض حصين، لكن في الحدود الزمنية والمكانية لإجراء الدراسة استحالت اولاد هلال إلى مجال مغلق حول الذات، إنه التحول من واقعة الانفتاح والثراء العلائقي، الذي يعد رأسمالا رمزيا وماديا في آن تحوزه الجماعة، إلى التقوقع والانغلاق على الذات، فالخيمة الواحدة اليوم تضم ثلاث سيارات فأكثر، ومع ذلك لا يتم استثمار هذه الرساميل المواصلاتية في تجسير العلاقات حتى مع أبناء العمومة الأقربين، بل إن الفردي حل محل الجمعي في بناء هذه العلاقات، فلم تعد الجماعة تقدم العزاء " العزو"، وتقدم الهدية " الغرامة " في الأعراس، بل صارت كل خيمة تنجز هذه المهام بمفردها، حسب متانة العلاقة التي تربطها بالمعنيين بالأمر.

أما على المستوى الداخلي فالجماعة ما زالت تحضر بثقلها الرمزي والمادي في الأفراح والأقراح، بل إنها عمدت مؤخرا لشراء وثاق مخزني بمبلغ مالي محترم لاستعماله في الموسم وكذا وضعه رهن إشاره أصحاب الفرح أو القرح لإيواء المباركين أو المعزين،إنه التغير في مجرى العلاقات من رهان التشتت على الخارج، إلى واقع التمركز حول الذات.

يمكن التمييز بين ثلاث أزمنة محددة لاجتماع الجماعة في اولاد هلال، فالزمن الأول هو زمن اعتباطي يومي يفرضه أداء الفرض بمسجد الجماعة وكذا تسليم الحليب للتعاونية، فالمكان يمنح

التلاقي، ويحتم التواصل، فبعد صلاة العشاء، وبشكل يومي تقريبا، ينعقد اجتماع " غير رسمي " للجماعة والتداول في شؤون المشترك، وتبادل الأخبار بشأن الواقع والمتوقع. أما الزمن الثاني فهو مرتبط بالمناسبة، ففي الفرح أو القرح تحضر الجماعة محل الأفراد، ويصير كل شيء ممهور بتوقيع الجماعة بدءا من الوثاق المخزني إلى" الغرامة" أو "العزو" ثم "النصاف" الذي قد يصدر في حق من لم يحترم "الصواب"، ومهما كانت طبيعة المناسبة التي تحضر فيها الجماعة، فإن هذا لا يمنع من التداول في شؤون المشترك، بل إن الجماعة تستغل مثل هذه المناسبات لفض بعض النزاعات العالقة، فالوفاة كفيلة بالتذكير بأن " الدايمة" هي المقبرة والعالم الآخر وأنه لا شيء يستحق النزاع قبالة حقيقة الموت، كما أن الفرح بزواج يكون فرصة مناسبة لتدبير النزاعات في أجواء حميمية من الابتهاج والمباهاة الاجتماعية أيضا، على اعتبار أن التنازل عن الحق والعفو عند المقدرة في مثل هذه المناسبات يقوي من قيمة الخيمة التي كانت سببا في فض النزاع، وكذا لمن تنازل وقبل الصلح، لهذا يظل زمن المناسبة من أقوى أزمنة الجماعة في تدبير أعطابها ورهانات انوجادها.

الزمن الثالث للجماعة يظل هو زمن الحاجة والطوارئ، فمتى كان الحدث جللا، متى أشيع الخبر بين الجميع بانعقاد اجتماع لها، في خيمة الشيخ وعقب صلاة العشاء في الغالب، فقد يكون قرار صادر عن السلطة موجبا لهذا الاجتماع، مثلما تكون دعوة للمشاركة في موسم قريب أو بعيد سببا في الدعوة لانعقاده، كما يكون النزاع العصي على الاحتواء داعيا إلى ذلك، المهم أن أفراد الجماعة يلبون النداء، وينطلقون في التداول وفق طقوس معلومة تنتهي ختاما في ذات الاجتماع أو في آخر بالتراضي والإلزام الجمعي.

و بسبب انتقال المسجد من " ملكية" الجماعة إلى سلطة الدولة، وظهور "البراني" كوافد متنامي بالدوار، فإن الزمن اليومي تقلص من حياة الجماعة، ولم يعد متاحا إلا بسقف اشتغال محدود وقرارات غير ملزمة في الغالب، إلا زمن المناسبة وزمن الحاجة. إنه الزمن المغلق الذي يوازي الانغلاق العلائقي والارتكاس الوظيفي.

"لقد تم إفراغ الجماعة من وظائفها السياسية والتقريرية، إذ أصبح أعضاؤها بمقتضى ظهير 21 نونبر 1916 يعينون من قبل السلطة، كما أصبحت وظائفهم مجرد وظائف استشارية"[1]، فزمن الاستعمار عمل على تكسير البنيات التقليدية للمجتمع المغربي. وبالطبع فالمغرب المستقل سار على

---

[1] حماني أقفلي، الحزب والقبيلة: ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، في كتاب: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، تنسيق: المختار الهراس، إدريس بنسعيد، مرجع سابق، ص.26.

نفس الدرب، ومجتهدا في دولنة وتفتيت هذه البنيات فضلا عن تحوير استخداماتها في النسق المجتمعي، فالجماعة التي كانت تختار المتحدث باسمها والساهر على إعمال قراراتها، لم تعد تمتلك هذا الحق مع بروز سياسة القواد الكبار في عهد الاستعمار، والتي جعلت من شيوخ الجماعات في مناطق متفرقة من المغرب مجرد ملحقين تابعين لسلطة هؤلاء القواد.

آخر مسمار دق في النعش السياسي للجماعة، على الأقل في التدبير الرسمي، كان هو نظام الجماعات القروية والبلدية، الذي استحدث الجماعة المنتخبة والواقعة تحت وصاية القيادة أو المقاطعة، ووزارة الداخلية في النهاية، بديلا للتدبير التقليدي والعفوي للمشترك المجتمعي، بقوة القانون ماتت الجماعة، لكنها بالرغم من ذلك استمرت في التعبير عن حياتها المقزمة وفعاليتها المحدودة في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد.

ففي مختلف العمليات الانتخابية التي عرفها مغرب ما قبل الألفية الثالثة، كانت جماعة دوار اولاد هلال مساهمة في صناعة النخبة السياسية التي تمثلها محليا ووطنيا في إطار البرلمان، فلحظة الانتخابات البلدية أو البرلمانية تجتمع الجماعة بأكثر من مرشح، لتستمع لبرنامجه ولتعرض عليه مطالبها، وقريبا من يوم الاقتراع تعقد اجتماعا للحسم، تعرض فيه نقط القوة والضعف بالنسبة لكل مرشح، وباعتماد منطق الربح والخسارة، تختار مرشحها الذي يصوت عليه جميع آل الدوار، إلا أنه في الانتخابات التشريعية برسم سنة 2002، لم تستطع الجماعة الالتئام لاتخاذ قرار مشترك بشأن التصويت لاعتبارات عديدة، أولهما تنامي عدد المرشحين الغرباء عن القبيلة بسبب ميلاد مدينة سلا الجديدة، وثانيا بسبب ترشح عدد من أبناء عائلات الدوار، وهو ما يجعل الحسم في الانتصار لهذه العائلة أو تلك منتجا لكثير من المشاكل، لهذا آثر شيوخ الجماعة ألا يتدخلوا في سير هذه العملية، الشيء الذي جعل التصويت يتم بشكل عائلي بدل العادة " الجماعية ".

## 5- الانمحاء والممانعة



لم يكن للغريب عن الدوار أو القبيلة أو حلفائها مكان ما في مشهد ولاد هلال، فحتى من كان يقدم نفسه كخماس، لم يكن ليقبل بسهولة، عليه أن يكشف عن انحداره القبلي الذي يتوجب أن يكون غير بعيد عن دوائر الأحلاف، فلم تكن المنطقة قبلة للمنحدرين من مناطق قصية كسوس وتافيلالت وجبالة إلا بدرجات قليلة ومعزولة في الغالب، لقد حافظ دوار ولاد هلال لزمن طويل على تركيبته البشرية المتجانسة بفعل قرابة الأصل أو المصاهرة، ولم يكن الدوار محتضنا إلى حدود

التسعينات إلا دكانا لبقال سوسي استقر بالمنطقة منذ الستينات، وضيعة لبن خرابة وأخرى لعائلتي الصبيحي وشماعو، أما الآخرون فكلهم من ولاد هلال، ومن حصين بالقوة والفعل.

لكن مع اتساع قرية ولاد موسى وظهور مدينة سلا الجديدة وتفريخ أكثر من حي عشوائي على حدود الدوار، صار الغريب " مالكا " رمزيا للمجال، اعتبارا لكثافته السكانية ومعاملاته الاجتماعية والاقتصادية التي يفيض بها الدوار، حتى استعمال الطرقات بين الأراضي لم يعد حكرا على الهلاليين، فآل سلا الجديدة وغيرهم يعبرونها في اتجاه غابة المعمورة، كما أن غرباء آخرين عن الجماعة من المستثمرين صاروا يعبرونها نحو مشاريعهم التي أقاموها فوق الأراضي التي اشتروها من بعض عائلات الدوار.

المسجد الذي كان يستقبل عشرين إلى ثلاثين مصل في يوم الجمعة صار يستقبل قرابة الألف مصل من خارج الدوار، المقبرة هي الأخرى لم تعد في ملكية الجماعة، فالمقدس اجتاحه الغريب، تماما كما الأرض والطريق والبيزانا التي استحالت إلى ملعب لكرة القدم لسكان سلا الجديدة قبل أن تهرع وزارة الفلاحة مؤخرا إلى تسييجها وإقفالها في وجه الحصينين وباقي الغرباء.

أمام وضع كهذا صار الدوار في غربة عن مجاله وتاريخيته، فقد حاصرته العمارات السكنية والفيلات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية من كل جانب، وباتت الأرض مهددة باكتساح الإسمنت، أمام الإغراءات التي يقدمها أباطرة العقار، فالهكتار الواحد الذي لم يكن ثمنه ليتعدى 10 مليون سنتيم، في أواخر التسعينات تصاعدت قيمته إلى حدود المليار سنتيم، ففي السنوات الأخيرة، بنيت أكثر من إقامة سكنية بالدوار(رحاب، الضحى، صفاء3، سكني..) بأراضي تابعة للدوار، ومن المتوقع أن تبنى مشاريع أخرى، فحصين باتت قبلة للراغبين في سكن الضاحية أسوة بما يجري في الرباط ببير قاسم وعين خلوية وطريق زعير وعين حلوف.

الجماعة كمؤسسة تنظيمية تلوح عاجزة عن تصريف أي قرار بشأن غربة الدوار عن أهله، فالمقاربة الفردية أكثر قوة من الأخرى الجماعية في تدبير هذه المسألة، لهذا تكتفي بالتفرج، وانتظار ما سيسفر عنه اكتساح الإسمنت للإنسان والمجال. وبالرغم من عمليات المحو التي مارسها الاستعمار وكذا مغرب الاستقلال في حق هذه البنيات التقليدية، فإنها استمرت في تسجيل حضورها، وصناعة قرارها المحلي في استقلال عن التوجيه السلطوي، لكن هل كانت واقعة الاستقلال ملازمة دوما لحياة الجماعة وأساسا لخطاطات عملها وتدبيرها للمشترك؟ أم أنها كانت في يد من يملك أكثر ؟ أو من يوجه أحسن ؟ ففي خدمة من كانت أو ما زالت الجماعة موضوع الدراسة ؟

هناك حد أدنى من الاستقلالية عن الدولة في تدبير البيت الداخلي لدوار اولاد هلال، ما دامت الجماعة أساسا مجرد بنية تنظيمية غير رسمية لا علاقة لها، مؤسسيا، بأجهزة الدولة، لكن هذا لا يمنع من القول بأن الارتباط بالدولة يكون ظاهرا في كثير من الأحيان، سواء بالتماهي مع قرارات الأعيان، الذين هم امتداد غير مباشر لسلطة الدولة، بسبب العلاقات المصالحية التي تربطهم بها، أو الخضوع الصريح لسلطة القائد الذي يوجه عن طريق الشيخ والمقدم، الجماعة نحو ما تقتضيه المذكرات التي يتوصل بها من رؤسائه.فالجماعة تلتئم لأن القائد يأمرها بالاحتفال بمناسبة وطنية، لهذا تجتمع وتحسم في طبيعة المشاركة التي تكون في الغالب بالفروسية، كما أنها تجتمع، كما حدث في بعض الاستشارات الانتخابية لأن "المخزن " يريد منها أن تصوت لصالح فلان، على اعتبار أنه من "حزب سيدنا" أو أن "المخزن باغيه ينجح".

و على طول هذه العمليات كانت الجماعة تحاول دوما التوفيق والمواءمة بين المصلحة والطلب الداخلي والخارجي، فلا أحد ينبغي خسرانه في مجموع النسق، للأعيان كلمتهم وللمخزن سلطته وللطلب الداخلي أيضا كلمته وحساسيته في صناعة القرار، لهذا يكون اللجوء إلى ثقافة الإقناع بدل ثقافة الإكراه، والعمل بسقف التراضي أمام استحالة الإجماع.

في خدمة من ؟ ذلكم هو السؤال الأكثر تعقيدا اليوم في مساحات الزمن التدبيري للجماعة، خصوصا في ظل الانحسار العلائقي والارتكاس الوظيفي، والتحول من قرارات الإلزام إلى زمن اللا قرار، فإذا كان واضحا بدرجة ما في الزمن الفائت كيف تكون الجماعة في خدمة الجميع مع تسجيل نوع من الاعتبار لمصلحة الأعيان وممثلي الدولة، فإن إعادة طرح ذات السؤال في مغرب الألفية الثالثة باولاد هلال، لا يكاد يقابل بجواب واضح، ولا أدل على ذلك ما يطلبه المخزن من الجماعة، إنه يسائل، عبر مقدميه وشيوخه، مدى تسجيل أفراد خيماها في اللوائح الانتخابية، أو مدى استفادة النسوة والأطفال الرضع من حملات التلقيح، أو بكل بساطة يتم اختزالها في شكل فولكلوري لا يتم الاتصال بها إلا لأجل تأثيث الفرح الدولتي بسربة الفرسان، حينئذ تلتئم الجماعة وتفكر في تحديد المؤهلين "للركوب" وتدبير السروج واللباس و"الحبة والبارود" التي قد لا تكون من دار القايد، أي على حساب الدولة، كما يقول المغاربة دوما.

إن التحولات التي مست مؤسسة اجماعة بولاد هلال لا تنفصل بالمرة عن مجموع التحولات التي عرفها المجال والإنسان في المجتمع القروي، فالمستويات الرمزية والمادية لهذا الدوار لم تسلم من التغير سواء من الناحية الاجتماعية لتدبير اليومي أو في حدود العلاقات والقيم والمعايير التي تضبط إيقاع هذا اليومي، فدولنة المقدس وعسر تدبير التراعات والانغلاق العلائقي وموت الزمن اليومي للجماعة، فضلا انحسار القرار السياسي وغربة المجال بسبب هجوم أباطرة العقار والبناء، كل ذلك،

مضافا إليه، الاهتزازات القوية التي عرفتها العلاقات والقيم، جعلت النتيجة مختزلة في الانتقال من التدبير الكلي إلى الحضور الفولكلوري.

فالجماعة تبدو مجردة من اختصاصاتها الأولية التي حتمت الوجود والبناء، لكنها، بالرغم من هذا الموت السريري الذي يعتريها، فإنها تستمر في تقديم نفسها كفاعل مؤطر ومنظم ومدافع في النسق المحلي، فكيف نفسر ثنائية الغياب والحضور والمحدودية والفعالية ؟

لقد تم تكسير البنيات القبلية عبر استحداث مؤسسات بديلة واعتماد مبدأ اللاتجذر الاجتماعي لصناع القرار في الزمن المحلي، فالقائد لا ينتمي إلى القرية، والشيخ والمقدم يرتبطان أكثر بمورد الرزق والسلطة الذي هو القائد أكثر من ارتباطهما بالجماعة، كما أن المؤسسة الانتخابية التي جاءت لتعوض " اجماعة" في إطار عملية التحديث السياسي والاجتماعي، والتي هي المجلس القروي، تظل أكثر التصاقا بسلطة الوصاية أي وزارة الداخلية، أكثر من انشغالها بقضايا المجتمع المحلي، ومن الطبيعي أن يقود منطق التكسير والاستبدال هذا إلى إفراغ الجماعة الأصلية من محتواها، وتجريدها من مهامها العضوية واختزالها في التدبير الفولكلوري أو التسويقي لقرارات المخزن ومصالح الأعيان.

" هجرة" المدينة بعماراتها وتجزئاتها نحو دوار ولاد هلال، كانت لها الأثر البالغ في تغيير مهام الجماعة وتحويرها، فالمجال الذي يتيح للمؤسسة اختبار مفاعيلها صار يضيق يوميا أمام اكتساح الإسمنت، كما أن العنصر البشري الذي يكون معه وعليه تدبير المشترك، صار غريبا عن المجال بسبب تنامي الغرباء، إن الأمر في النهاية يسير في اتجاه الانمحاء الوظيفي لهذه المؤسسة.

لكن وبالنظر إلى استمرار الجماعة في تسجيل الحضور على مستوى الأفراح والأقراح، وكذا الدفاع عن المصلحة المشتركة، ولو باعتماد الأسلوب الاحتجاجي، مثلما حدث في منتصف التسعينيات لما كان مقررا أن يمر المدار الحضري للرباط وسلا من أراضي ولاد هلال، وهو ما رفضته الجماعة ووقفت ضده، الشيء الذي جعل آل الطرق السيارة يبحثون عن مسار آخر على حدودهم مع سيدي احميدة، من خلال هذا الحضور والغياب، يتأكد أن هذه البنية التقليدية المنتمية للزمن الفائت ما زالت تقاوم الانقراض وظروف المحو والتحوير، وما زالت تعلن عن وجودها بصيغ شتى، إنه الصراع من أجل البقاء، وهو ذات الصراع الذي يفترض التقاطب بين دينامية المحو ودينامية الحياة، وهو ما يبدو طبيعيا في مجتمع مركب تتجاور فيه أنظمة.وعلاقات شتى منتمية لسجلات ثقافية مختلفة ومتناقضة أيضا، إنه التغير داخل نسق الاستمرارية، إنه التجذر والانمحاء في الآن نفسه، وإنه المجتمع المغربي ببساطته وتعقيده المربك.

الفصل الرابع:

# الأعيان في المجتمع القروي

ما الأدوار التي يلعبها الأعيان في رحاب المجتمع القروي المغربي ؟ كيف يساهمون في صناعة القرار المحلي ؟ وكيف يدبرون النسق في اتساقه واختلاله، في ثباته وتغيره، وفي اتصاله وانفصاله عن باقي الأنساق الأخرى ؟ وهل ما زال الأعيان يمسكون بخيوط اللعبة كما الأمس القريب؟ أم ثمة منافس آخر يزاحمهم اليوم في صياغة وتصريف القرار؟ وهل ما زال الأعيان اليد الخفية للمخزن الساهرة على إنتاج الطاعة وامتصاص الغضب والاحتقان، كلما دعت الضرورة لذلك ؟ فمن هم أعيان اليوم ؟ وكيف كان أعيان الأمس ؟ وما الشروط الضرورية لامتلاك صفة العين ؟ ما شروط إنتاج وإعادة إنتاج الأعيان في رحاب المجتمع القروي؟

كل هذه التساؤلات تمتلك جانبا من المشروعية بحكم راهنيتها في الانطراح، فسؤال صناعة القرار المحلي كان ولا يزال يثير الكثير من إشكالات التنمية في العالم القروي، كما أن الإجابة عنه لا تحدد فقط مسارات وإمكانات التنمية، بل تحدد مآلاتها المفترضة وعوائقها الصريحة والمضمرة،فإذا كان سؤال الأرض في الفصل الأول قد مكن من افتراض المدخل الرئيس للتنمية القروية بالمغرب، فسؤال القرار والتوجيه، بمقدوره أيضا أن يفيد في تخمين مدخلات أو مخرجات أخرى لتحقيق هذه التنمية،فالأزمة تستوجب مساءلة مختلف الأبعاد والفعاليات التي يجسدها الحقل، ذلك أن المساءلة السوسيولوجية كفيلة باكتشاف الديناميات الخفية وتحديد العلاقات والقطائع التي تنطوي عليها حقول النسق. فالسؤال الموجب دوما للاشتغال على العالم القروي المغربي هو عسر التنمية وهشاشة الوضع، بالرغم من تخمة المشاريع والإصلاحات، فمؤسسة السر التي تكتنف إعادة إنتاج العطب، هي التي تبرر مرة أخرى هذا التساؤل عن مؤسسة الأعيان هنا والآن.

## 1ـ الأعيان..أشخاص فوق العادة

لكن قبلا من هم الأعيان ؟ وما ملامحهم وأوضاعهم ورساميلهم الرمزية والمادية ؟ وما شروط التنخيب والترقي الاجتماعي إلى دوائرهم المحظية ؟ وهل تتاح إمكانيات الترقي هاته في وجه الجميع

؟ أم أنها تظل حكرا على أشخاص بعينهم في المجتمع المحلي يحوزون فائضا من القيمة على مستوى العلاقات والأرض وما إلى ذلك من صنوف الرأسمال؟

إن مصطلح الأعيان ظل ملازما لمختلف الأزمنة التي عرفها المغرب، وما زال إلى حد الآن محتفظا بفائق الحضور في تفاصيل الحياة القروية والحضرية أيضا، إلا أن تاريخ هذا المصطلح كثيرا ما عرف مزيدا من الانعطاف والانزياح عما يشير إليه، وهو ما جعل دوائر الأعيان تضيق وتتسع تبعا للفهم والتوصيف،فتارة يشار بها إلى" فصيل من أهل الحل والعقد، وفق ما سنته مؤلفات الأحكام السلطانية"[1]، مثلما يشار إليهم مرات أخرى "بألفاظ غير محددة المعنى مثل الصدور وأهل الوجاهة والنقباء والكبراء"[2]، وهذا كله يؤكد أن الأعيان هم أشخاص فوق العادة، وفوق العامة، لهم من الصفات والرساميل التي تجعلهم مختلفين عن العامة، وتحديدا في شأن امتلاك السلطة والنفوذ وتصريفهما في تفاصيل الحياة الجمعية.فهم في مغرب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من كبار" ملاكي العقارات وأمناء بعض حرف الصناعة التقليدية وبعض كبار التجار في المدن، وفئة تجار السلطان الذين كانوا يعملون باسمه في المجالات الاقتصادية التي كان يحتكرها خاصة منها ميدان المبادلات التجارية الخارجية"[3] والواقع أن هذا التوصيف ما زال صالحا بمقدار ما إلى حدود الآن.

وأملا في تحديد البورتريه المحتمل للأعيان بالمغرب يقول ريمي لوفو بأن "الأعيان هم الأفراد الذين يمارسون سلطة إدارية أو قضائية، ومع ذلك فهم لا ينتمون إلى الإدارة، أي لا يتقاضون أجرا عن المهام التي يؤدونها، ولا يمكن نقلهم إلى مكان آخر وفق المساطر الإدارية المعروفة لأنهم ليسوا بموظفين"[4]، فهذا التعريف الإجرائي للأعيان يدفع إلى التأكيد على واقعة امتلاك سلطة التدبير، وسلطة امتلاك المجال فضلا سلطة تصريف القرار ومراكمة الرأسمال العلائقي، فالأعيان لا يصيرون كذلك إلا بمقتضى حيازة هذه الرساميل، إنها تأشيرة العبور الممكنة إلى دوائرهم ومجالات حضورهم.

ولتدقيق المعنى الواقعي للعين أكثر، يهرع ريمي لوفو إلى القول بأنه من يحمل صفة العين يجب أن يحوز ثلاثة رساميل على الأقل وهي التوفر على قاعدة سوسيواقتصادية صلبة والتحكم في مجال

---

[1] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2002، ص.526.

[2] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب، الجزء الثاني، نفس المرجع السابق.ص.526.

[3] محمد جسوس، طروحات حول المسألة الاجتماعية، مرجع سابق،ص.166.

[4] Remy leveau, le fellah marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris.1976.p.7

جغرافي معين والقدرة على بناء شبكة علاقات نافذة[1]، فلا معنى للعين ولا وجود لها قبلا بدون مال وأرض وعلاقات زبونية، "فإذا كانت الثروة كافية كي تسمح للفرد بولوج "نادي الوجهاء والأعيان" فإنها لم تكن كافية لتمده بوسائل التأثير السياسي"[2] ولهذا تعضد هذه الرساميل بالمقدس والإرث التاريخي العائلي، " فالأعيان ينحدرون غالبا من أسر مارست السلطة المحلية أو الجهوية تحت الحماية أو تواطأت مع الحماية بغرض نفوذ مادي أو معنوي أو غيره على سكان البوادي، وأحيانا ترجع رفعة هذه الأسر إلى المجتمع والدولة في ظروف اجتماعية وسياسية كانت سائدة قبل الاستعمار"[3]،فهناك استثمار أقصى للقرابة والنسب والعلائق الممكنة مع الزوايا والشرفاء في شكل انحدار سلالي أو مصاهرات وأحلاف وانضواءات، فكلها عوامل تصنع الانتماء على مجال الأعيان وتحدد بالتالي واقعا آخر من التحكم في صناعة وتصريف القرار المحلي وتنضيد العلاقات الممكنة مع باقي الفرقاء من خارج النسق المحلي.

فالأعيان وفقا لهذا الفهم هم أشخاص فوق العادة يحوزون ما لا يحوزه الآخرون المهيمن عليهم، وهذا ما يجعلهم مخطوبي الود من باقي صناع القرار في أعلى مستويات النسق المخزني أو الدولتي، لأنهم يمتلكون السلطة والنفوذ، وهو ما ييسر عملية تصريف القرار بواسطتهم"فالوجاهة الاجتماعية كانت وما زالت توفر مصدرا آخر لاكتساب وسائل النفوذ والتأثير في المجتمع"[4]، فمن يملك وسائل الإنتاج والإكراه، سواء بالانتماء للجهاز المخزني أو عن طريق التحالف المصالحي معه، تتوفر له إمكانات التأثير والتحكم في قواعد اللعب.

ومنه ننتهي إلى القول بأن الأعيان في المجتمع القروي يحيلون عمليا على النخب المحلية التي لا تتبع إداريا ووظيفيا للدولة، بالرغم من ارتباطها العضوي والمصالحي بها، والتي تتوفر لها القدرة على المساهمة في صناعة القرار المحلي أو تصريف القرار الدولتي، بفضل ما راكمته من سلط نفوذ وتوجيه تجد سندها الواقعي في ثراء وقوة الرساميل الرمزية والمادية المفتوحة على الأرض والماشية والأصل

---

[1] Remy leveau, le fellah marocain défenseur du trône,op.cit.p.7

[2] محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792–1822، ترجمة: محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 ص.39.

[3] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2000.ص.58.

[4] محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792–1822، مرجع سابق.ص.38.

والنسب وعلاقات الزبونية والمصلحة، ولعل هذا التوصيف المركب للأعيان هو الذي يبرر مرة أخرى السؤال عن الحال والمآل، عن الأدوار والممارسات في مغرب اليوم.

الالتباس الذي رافق مفهوم الأعيان على مر التاريخ،سيعرف مزيدا من الالتباس خلال زمن الاستعمار، خصوصا مع مراهنة ليوطي على الأعيان في تنفيذ السياسة الاستعمارية، فمع مجلس الأعيان وكذا مدارس أبناء الأعيان، سيتأكد بالملموس أن جزءا مهما من نخب الأعيان قد استعاض عن خدمة المخزن في إطار صراعاته مع القبائل والزوايا، بخدمة الأهداف الاستعمارية،"و كما أن الأعيان لعبوا فيما مضى دور صلة الوصل بين العامة والمخزن، فإن المصلحة تقتضي أن تحكم فرنسا " معهم لا ضدهم" بمعنى أن الأعيان أداة يمكن أن تخفف من مفعول الصدمة الاستعمارية وتقوم بدور المشورة والحوار نيابة عن الأهالي في إطار نظام التراتب الموروث"[1].

فكثيرة هي الوقائع التي تشير إلى أن المستعمر الفرنسي ما كان له أن يبسط نفوذه على مجموع التراب، لولا تعاون الأعيان وسياسة القواد الكبار، فهؤلاء هم الذين ساعدوا الاستعمار، وهم الذين طالبوا بالحماية أمام الفوضى الاجتماعية التي عرفها مغرب نهاية القرن التاسع عشر، وتدخلوا بثقلهم الرمزي والمادي للدفع بمسار توقيع الحماية، وهم الذين مهدوا له طريق الاكتساح أو ما سمي في قاموس الميتروبول الاستعماري بحروب التهدئة.

إنه الظل الذي ما زالت تجره وراءها نخب الأعيان في أكثر من مكان، فكثير من أعيان اليوم، كان آباؤهم قيادا في خدمة ليوطي، بل هناك من رؤساء الأحزاب من كان والده عميلا للاستعمار، ومع ذلك فهذا لم يمنع الأبناء والأحفاد من توارث الوجاهة وتأمين النفوذ العائلي،"فالوجاهة الاجتماعية تنتقل من جيل لآخر عن طريق الوراثة"[2]، بما يعنيه هذا الانتقال من تمرير لكل السلط المرتبطة بصناعة القرار وتصريفه محليا.

## 2.الرحامنة..الإنسان والمجال

للانتقال من المستوى النظري إلى المستوى الواقعي، ولأجل اختبار توصيفات الأعيان وتخمين الأدوار والممارسات بين الأمس واليوم، سيكون الميدان عيادة سوسيولوجية منتجة للتساؤل والمقاربة، عبر الاعتماد على منهج السيرة، لكن في مجال قروي آخر ببلاد الرحامنة التي تقع في

---

1 مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب، الجزء الثاني، نفس المرجع السابق.ص.528.

2 محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792–1822، مرجع سابق.ص.38.

"الحوز ما بين نهر أم الربيع الذي يحدها شمالا ووادي تانسيفت الذي يحدها جنوبا مع سلسلة الجبيلات وبلاد مسفيوة، بينما توجد من الناحية الشرقية هناك قبائل السراغنة وزمران، ومن الجهة الغربية دكالة واحمر وأراضي الكيش"[1]. ففي هذا المجال، وتحديدا من نموذج جماعة البريكيين الواقعة غرب مدينة بن جرير نسائل الأعيان كنخبة محلية قادرة على صناعة القرار أو على الأقل المساهمة في صياغته وتصريفه، ففي دواوير السبيتات والحنيشات والحجرة البيضاء التابعة لذات الجماعة، نكتشف أعيانا بذات المواصفات المحددة قبلا، تجعل منهم أناسا فوق العادة قادرين على التأثير والنفوذ إلى مختلف تفاصيل المجتمع المحلي فضلا عن مراكمة العديد من العلاقات الخارجية والرساميل الرمزية والمادية الأخرى التي تميز العين عن العامة.

وتعتبر قبيلة الرحامنة من القبائل المعقلية العربية الوافدة إلى المغرب من اليمن عن طريق الصحراء، وقد صنعت هذه القبيلة[2] الحدث في أكثر من مناسبة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، "فقد قام الرحامنة بثلاث تمردات كبرى خلال القرن التاسع عشر..و قد كان عنف التمردات[3]

---

[1] عبد الرزاق الصديقي، الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن: 1850-1900، بابل للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 1997.ص.79.

[2] من أهم عشائر قبيلة الرحامنة نجد: الحشاشدة، الحشاشدة البورية، اللواتة البورية، اللواتة الحوزية، سلام العرب، سلام الغرابة، يكوت الغرابة، عزيب المرابطين، العطاية، العطاية الحوزية، برابيش بني حسن، برابيش الجعافرة، برابيش أولاد عبد الله، الشياظمة، الشياظمة الحوزية، أولاد عقيل، أولاد الزعرية، أولاد عبو، أولاد حصين، أولاد مطاعية، أولاد تميم، السكان.

[3] في إطار عملية التنابز أو التندر بالألقاب بين قبائل المغربية يوصف الرحامنة بأنهم مساخيط مولاي عبد العزيز، لأنهم، حسب ذات الروايات الشفوية قدموا له الماء في بلغته، والواقع أن للأمر اتصالا وثيقا بانتفاضة الرحامنة سنة 1894 احتجاجا على عقد البيعة للمولى عبد العزيز، وتنصيبه سلطانا للمغرب، وهو وقتئذ دون سن البلوغ، عوض أخيه الأكبر الأمير مولاي محمد الذي ظل يشغل مهام الخليفة السلطاني حتى الشهور الأخيرة من عهد والده، وقد تزعم هذه الانتفاضة القائد مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، والذي استطاع أن يجمع حوله العديد من المقاتلين من الرحامنة والسراغنة وبلاد احمر وغجدامة وفطواكة وأولاد عمران والغوانم من دكالة، كما تمكن من مهاجمة مراكش، إلا أن المخزن العزيزي كان له بالمرصاد، ففي أواخر سنة 1895، وقبل أن تحل المحلة السلطانية بأرض الرحامنة، تم الانتهاء من انتفاضة بن الطاهر وتم القبض عليه، بعدما التجأ إلى ضريح الولي سيدي علي بن ابراهيم بتادلة، وفي أعقاب ذلك ألزم الرحامنة بأداء ذعيرة مالية قدرها 400 ألف ريال، وألف فرس بكل اللوازم، وألفين من الرجال للخدمة في الجيش، وبالنظر إلى ثقل هذه الغرامات، سرت في مجموع التراب رواية تقول بأن الرحامنة هم مساخيط مولاي عبد العزيز، وأنه لما حل ببلادهم وطلب ماء جيء له بالماء في بلغته، للتدليل على أن الغرامات الثقيلة لم تترك لهم حتى الكوب المناسب لتقديم الماء للسلطان.

وفي إطار هذا التنابز أو التندر بالألقاب يقال " دكالة صباغين الحمير، سرغن برغن، عبدة جراحين الكبدة عمر حرهم ما يهدا عمر ضيفهم ما يمشي شبعان، الشاوية هاوية، الجبلي ديرو قدامك لا ديروا موراك"، " بني احسن بني حسك "، وهي كلها توصيفات تستند إلى حكايا مختلفة تعبر عن ماض ثقيل من الحروب والنزاعات حول الأرض والماء والسيادة.

يستمد قوته وطول نفسه من وفرة أعداهم وقوة شوكتهم"[1]، كما أنها عرفت في تاريخها نوعا من التأرجح بين الانتماء حينا لبلاد السيبة أو بلاد المخزن في إطار قبائل النايبة، كما "تؤكد المصادر في بداية القرن الحالي أن الرحامنة كانوا موزعين إلى خمسة أخماس، كان البرابيش يشكلون خمسا واولاد سلامة خمسين ثم اولاد بوبكر خمسين"[2].

وتتكون تضاريس منطقة الرحامنة من كتلة قديمة مشرفة على الهضاب في الشمال، وهضبة الكنتور في الجنوب، تماما كما هو الأمر بالنسبة لسلسلة الجبيلات الوسطى التي يتراوح عرضها بين 10 و20كلم، في حين "يتسم المناخ بقلة التساقطات وعدم انتظامها خلال الفصل المطير، كما يتسم فصل الصيف بالطول والحرارة المرتفعة"[3]، ولعل هذا ما يجعل من الرعي وتربية الماشية النمط الفلاحي الأكثر انتشارا في المنطقة، فالمساحة القابلة للزراعة "لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 40% وتنحصر بالأساس في شريطين بأقصى الجنوب وأقصى الشمال الغربي"[4]، ولهذا فقد اشتهرت المنطقة على مر التاريخ بتربية الماشية الذي كان "يعتمد إلى حدود العشريات الأخيرة على الإرعاء الحر ونمط تصف الترحال أو الانتجاع، سواء داخل المراعي الإقليمية التي كانت كلها تقريبا جماعية، أو في مراعي الإقليم المجاورة وحتى البعيدة"[5].

في ظل وسط مجال محكوم بهذه الاعتبارات الإيكولوجية والاقتصادية، بل وحتى التاريخية والاجتماعية التالية، كيف سيكون وضع الأعيان ؟ وكيف يتحدد مسارهم وتتحدد انتماءاتهم وملامحهم ؟ وهل هذا يدفع إلى القول بأن لكل مجال عامته وخاصته اعتبارا لكون الأفراد هم نتاج موضوعي للمجال الجغرافي الذي يتحدرون منه ؟

3- ثراء الرأسمال.. ثراء العلاقات

لكي يصير المرء من الأعيان في قبيلة الرحامنة عليه أن يكون مالكا بالأساس لقطيع مهم من رؤوس الماشية، وحيازات شاسعة من الأراضي وأن يتوفر على تاريخ اجتماعي ثري، وأن تكون له " الكلمة " مع المخزن، بل أن يكون الممثل الرسمي وغير الرسمي للمخزن في المجال، فالعين هو "مول البلاد" و"مول الدار الكبيرة ".

---

[1] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب،الجزء الثالث عشر، مرجع سابق، ص.4284.

[2] عبد الرزاق الصديقي، الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن: 1850-1900،مرجع سابق.ص.108.

[3] نفس المرجع السابق.ص.87.

[4] مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي، معلمة المغرب،الجزء الثالث عشر، مرجع سابق، ص.4289.

[5] نفس المرجع السابق، ص.4289.

إنها أقوى التعريفات التي أعطاها المبحوثون لصورة العين المحلي، إنهم يتمثلونه كشخص مالك بالضرورة لوسائل الإنتاج والإكراه، ومراكم للعديد من العلاقات التي تتجاوز مستوى الدوار والقبيلة إلى عمالة الإقليم ولما لا دواوين الوزارات والبرلمان، فهو شخص فوق العادة تشرع في وجهه الأبواب الموصدة، و"لا تنزل كلمته أرضا"، والاحتماء والاستنجاد به يكون عمليا لحل أعقد المشاكل.

إن الأشخاص الذين يجسدون المفهوم الإجرائي للأعيان بجماعة البريكيين يتوفرون على رأسمال مهم من دواب الظهر والضرع، فالواحد منهم بالسبيتات يتوفر على **600** رأس من الأغنام و**150** رأس من الماعز و**60** من الأبقار و**10** من الإبل فضلا عن **8** من البغال و**12** من الحمير و**6** من الخيول، فهذه الثروة الحيوانية تمنح غير قليل من النفوذ والتأثير لمن يتحكم فيها، فالثروة تمنح الوجاهة الاجتماعية وتجذر النفوذ والسلطة.

حيازة الأرض تمنح أيضا إمكانيات أخرى للانخراط في نوادي الأعيان، خصوصا في ظل مجال يعرف تباينا أو تراتبا على مستوى الملكية، فهناك أزيد من" **70%** من الفلاحين يستغلون **20%** فقط من مجموع الأراضي( أي بمعدل **10** هكتارات للحيازة الواحدة )، في حين يستغل **8.5%** من الفلاحين **50%** من المساحة الإجمالية( بمعدل **50** هكتارا للحيازة الواحدة )"[1]،و بالطبع فهؤلاء الملاكين الكبار سيصيرون وجهاء يحكمون في صناعة القرار المحلي وتصريف القرارات الدولتية، بمختلف الأشكال التي تتيحها آليات النفوذ والتوجيه،" فآلية التوزيع غير المتساوي للإمكانيات والرموز والأدوار تنبع من واقع توزيع الثروة والسلطة والنفوذ"[2].

وفي هذا الصدد نجد أحد أعيان البريكيين يتوفر على ملكية عقارية تناهز مساحتها الإجمالية **120** هكتارا، وبالطبع فإن هذه الحيازات الكبرى تعبد الطريق، كما ملكية القطيع، نحو دوائر النخب المحلية، فالأرض عنوان بارز للانتماء والتجذر في المجتمع القروي، "فالأرض أداة سيطرة تتولد وتتشابك حولها وعلى رأسها علاقات سلطوية"[3]، إنها بطاقة هوية تشهر في وجه الجميع، لتقاس من

---

[1] نفس المرجع، ص.4289.

[2] محمد جسوس، طروحات حول المسألة الاجتماعية، مرجع سابق،ص.171.

[3] Raymond Jamous, honneur et baraka: les structures sociales traditionnelles dans le rif, édition de la maison des sciences de l'homme, paris.1981.p.56.

خلالها موازين القوى والنفوذ، فكلما كبرت الأرض، كلما تعالت رهانات القوة والفعالية، وكلما تقلصت كلما ضاعت أسهم التأثير والمشروعية، " فالأرض هي أهم ثروة في المجتمعات الزراعية"[1].

القطيع الكبير والأرض المترامية الأطراف تكون مسنودة بفرادة أنماط الاستغلال وتميز السكن عن العامة ممن لا يملكون أو يملكون فقط ما يقودهم إلى اقتصاد الكفاف، فالعين تتوفر له أسباب استجلاب الماء من أعمق الأعماق، لأنه قادر على حفر الآبار لغور بعيد وتجهيزها بمحركات الضخ، وهو ما يعني إمكانية نشوء بعض الزراعات السقوية بدل المراهنة على الزراعة البورية في مجال تتقلص فيه الأيام الممطرة إلى حدود **40** يوما في السنة بمعدل لا يتجاوز **300** ملم سنويا، كما أن العين بمقدوره تشغيل عدد لا بأس به من الفلاحين وفق أنماط تعاقدية متنوعة تهم الزراعة والرعي والعمل المنزلي. أما على مستوى السكن فخيمة العين تبدو مختلفة عن باقي الخيام، فعلى مستوى الموقع نجدها في دوار الحنيشات بعيدة شيئا عن الدوار تؤدي إليها طريق معبدة وتحفها أسوار عالية بعض الشيء، وفي المدخل إليها توجد بعض المغروسات، كما تتراءى في جوانبها أكوام من التبن التي تشهر جانبا آخر من الرأسمال، إلا أن مسكن الدوار هذا لا يعد إلا بطاقة هوية معلنة للمجتمع المحلي، ما دام الأعيان يحرصون على شراء دور فخمة بن جرير ومراكش والبيضاء والرباط. فلكي يكتمل مشهد الرسوخ في نادي الأعيان يجب أن تتجاوز الملكية حدود الدور إلى مجالات أخرى مدينية بالدرجة الأولى.

ثراء الرأسمال في سوق التبادلات الرمزية داخل الجماعة، يجب الإعلان عنه في كل حين، لتأكيد الانتماء لنادي الأعيان، فالعين يتوجب عليه أن يظهر هذا الثراء على مستوى اللباس والركوب والأكل والتدخلات، ففي كل لحظة يطلب من العين، أن يشهر ثراءه ونفوذه[2]، "فالوجاهة في المجتمع تكون بعدة عوامل واحد منها هو الثروة، فصاحبها يستطيع حل المشاكل الطارئة، فيتفق له

---

[1] Henris Manderas, éléments de sociologie, ed Armand Collin, paris,1975.p.177.

[2] ففي السوق مثلا يحرص العين على ارتداء أغلى الجلابيب ( البزيوي أو بوحبة ) وأن يمتطق بشكارته التي "لا يجف لها ضرع"، وعمامته ذات اللون الأصفر المائل إلى الذهبي، مع الحرص على أن يفد إلى السوق راكبا أحدث سيارة ( حتى لو كانت سيارة نقل البضائع، فيجب أن تكون الأحدث والأغلى)، محاطا بأبنائه وخدمه، وأن يحرص أيضا على يستقبل ويحابي ضيوفه في خيمة الشواء، ويدعوهم للفطور والغذاء، ففي سوق سبت البريكيين يضطر أحد الأعيان لشراء ما يناهز **10** كيلوغرامات من اللحم المفروم كلما جاء إلى السوق، فضلا عن صينيات الشاي التي قد تصل إلى حدود العشرين حسبما صرح به صاحب مقهى متخصص في الشواء.

أن ينفق من عنده مالا..و أخلق بمن بيده هذه الثروة أن يستميل إليه القلوب"[1]. لكن هل الثروة وحده كفيلة بتعبيد الطريق نحو نادي الأعيان ؟ أم هناك رساميل أخرى يتوجب التوفر عليه لتحقيق دخول أفضل إلى ذات النادي ؟ ذلك النادي الذي يستحيل بسببه المرء شخصا فوق العادة والعامة ومنتميا إلى الخاصة التي تقرر في مصائر الناس وتنطق بلسان حالهم في حالة القبول كما الرفض.

إن قوة الأعيان وفاعليتهم المحلية لا يحددها التسويق الرمزي للثروة، بل يجذرها الرصيد العلائقي الذي يحوزونه، فمتى كانت للعين " الكلمة " مع المخزن و" الرباط"، متى اعترف له بالوجاهة من قبل أفراد القبيلة وصار ممثلا لهم ومتحدثا باسمهم في إطار "اجماعة" أو ما يعلوها من أنساق قبلية، فحجم " المعارف" وعلو كعبهم هو الذي يقوي أسهم شرعية الانتماء لدائرة الأعيان، لهذا هناك حرص دائم من قبل هاته النخب المحلية على استقبال الضيوف من آل المدن الكبرى أو أصحاب المناصب العالية بسكناهم بالدوار، دونما إغفال استدعاء بعض سكان الدوار للتكلف بإعداد الشاي وتقديم الطعام لكبار الزوار. والواقع أن العين لا يريد بهكذا عمل غير إيصال الخبر إلى باقي آل الدوار، إنه الاستعراض المتواصل لثراء الرأسمال المادي والرمزي، فحلول ضيوف من العيار الثقيل على خيمة العين فيه تأكيد مباشر على أن علاقاته مع صناع القرار بالمركز ما زالت بخير، وأنه يمكن التعويل عليه في حل كل المشاكل العالقة.

إن الزبونية مكون بنيوي في صناعة الأعيان واستمرارية، وبها تقاس قوة الأعيان ومدى فعاليتهم الاجتماعية، فلا قيمة للعين بدون وساطات ممتدة نحو أقصى الهرم السلطوي ومفتوحة على كل المجالات،"فالوجهاء يتدخلون بصفة مباشرة لحل مشاكل زبنائهم"[2]، فهم ينفعون في تيسير سبل الحصول على شهادة الضعف( الاحتياج)، كما يتدخلون لتقلهم للحصول على وظيفة أو لتلطيف حكم قضائي أو توفير سرير أو موعد للاستشفاء، إنهم قادرون على التدخل لدى جميع الإدارات وإلا لما استحقوا صفة الوجاهة.

"في الدراسات السوسيولوجية نكتشف أن مصادر استقطاب الزبناء متعددة جدا، يمكن أن تكون نتيجة النسب، الترف، الثروة، ممارسة أدوار سلطوية أو عمل أو مسؤوليات معينة، أو مجرد التقرب والصداقة مع من يمارس مهام التقرير"[3] فزبناء العين يحرصون على إقراء السلام له كلما مر

---

[1] مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحواز سلا: قبيلة بني أحسن 1860-1912، مرجع سابق.ص.63- 64.

[2] محمد جسوس، طروحات حول المسألة الاجتماعية، مرجع سابق.ص.99.

[3] محمد جسوس، نفس المرجع.ص.98.

بجانبهم بل منهم من يقبل يديه أو كتفه، طلبا للحماية وتأكيدا للطاعة،و في السوق ينشأ تنافس خفي بين طالبي خدماته ووساطاته من أجل الظفر بمجالسته وطلب خبرته وعلاقاته في " فك الوحايل" وتقديم الاستشارة.

ولأنه من الأعيان، فمن المفروض ألا يجيب بالسلب، فكل طلب مهما بدا مستحيلا، يمكن للعين أن يحققه، فعبارات من قبيل " غادي نهضرو مع موالين الرباط" أو " دابا نشوفو مع الناس الكبار" أو " كون هاني ما يكون غير الخير"، تكون الأكثر استعمالا في الرد على القضايا المعروضة عليه. ويمكن لتدخل واحد أن يمنح العين نوعا من الهالة، مثلما يكون فشله في تلبية طلب ما، تجريدا له من صفة الوجاهة والنفوذ، بحيث يكون من كبار الملاكين والكسابة، لكنه لا يصنف من قبل "الذين هم تحت" في زمرة الأعيان. وهذا يعني بالضرورة أن الأرض والمال والقطيع لا تصنع لوحدها الوجاهة الاجتماعية، بل هي عوامل أخرى تتدخل في صناعة العين وترسيخ مكانته مثل ثراء العلاقات وفاعلية الزبونية.فماذا عن باقي الشروط الأخرى للالتحاق بنادي الأعيان في المجتمع القروي المغربي؟

### 4-دار الله يخلف...

معطى آخر يميز العين عن غيره من سكان الدوار، إنه معطى " الدار الكبيرة " التي تعمل بمبدأ " دار الله يخلف عمرها ما تخرف"، فالعين الذي يتم الاعتراف له " محليا " بجدارة الانتماء لدوائر الأعيان، يفترض فيه أن يكون مستوعبا لثقافة " الدار الكبيرة "، ومنتجا لقيمها وطقوسها في كل حين.

العين شخص فوق العادة، ومسكنه هو الآخر ينبغي أن يكون فوق العادة، وفوق توقعات العامة، فتدشين الاختلاف أمر ضروري لتجذير المكانة وتحصين الوجاهة على درب التنافسات والصراعات الدائرة بلا انقطاع في مجموع النسق، فالرهان الأكبر هو تأمين أكبر قدر ممكن من الاختلاف والتمايز، ولهذا تصير مختلف الملامح والرموز والطقوس أفقا ومجالا لتوقيع التنافس وتأكيد الامتياز، فدار الأعيان " لا ينقصها خير "، ولا تعرف مثيلا لها، إنها فوق السائد محليا، ومضاهية أو فائقة أيضا لما يوجد في العالم الحضري، إنها قطعة حضرية في عمق المجال القروي، فالمفروشات والتجهيزات قادمة من ذاك الهناك الذي يحلم به الجميع، وفي ذلك كله استعراض مستمر للرأسمال والقوة.

لقد جعل أحد الأعيان موضوع الدرس والتأمل بالبريكيين، من "خيمته " متحفا متنقلا عبر الأزمنة، يستعرض فيه، دون خجل، صور جده برفقة بعض المعمرين، مثلما يستعرض في إطارات مذهبة علقت، كيفا اتفق، على الجدران، مراسلات مخزنية وأسلحة قديمة من مغرب القرن التاسع عشر، وفوق ذلك كله هناك ثريات ونافورات ومفروشات لا تقل ثمنا وشكلا عن الذائع في أرقى أحياء العاصمة، فقيمة العين تتحدد بناء على حجم ممتلكاته التي يتم إشهارها، بين أوساط الدوار والقبيلة كلها، عن طريق محضري الشاي، الذين يخدمونه أثناء استقبال كبار الضيوف.

مفهوم الدار الكبيرة لا يتجسد فقط فيما يحوزه المكان من ممتلكات ونفائس، وإنما يتجسد عمليا من خلال الإطعام الذي لا ينتهي، فالعين يحرص من حين لآخر، بمناسبة ومن غيرها، على تنظيم ولائم لآل الدوار، أو ما يسمى محليا ب "الزرود"، وذلك في سياق استعراض الرساميل وتقوية المكانة الاجتماعية، لكن هذا الإطعام لا يكون دائما لفائدة آل الدوار، بل نجده يمتد إلى النخب المحلية المنتمية إداريا للدولة، كالقائد وطبيب المركز ومدير القرض الفلاحي...، كما أن القائد ذاته قد يلتمس من العين أن يشرع أبواب الدار الكبيرة في وجه " لجنة قادمة من الرباط "، أو " مجموعة بحث عليا "أو "فريق صحفي إذاعي أو تلفزيوني " أو حتى عامل الإقليم ورؤساء المصالح الخارجية خلال حفلات التدشين والزيارات التفقدية.

فالاعتراف المحلي بالوجاهة غير كاف دوما، لهذا لا بد من اعترافات أخرى من مستويات عليا ومجالات أخرى تنتمي إلى المركز، فيكفي أن يقول القائد للعين بأن هناك أشخاصا " جايين من الرباط "، لكي يشرع " الدار الكبيرة في وجههم "، فالعين في مثل هذه المناسبات لا يدخر جهدا في الإطعام،" فنفاذ الموارد " الإكرامية " يهدد هذا الصرح"[1]، ولهذا فقد يضطر لذبح عشرات الأغنام، ودون أن يطالب الدولة بفاتورة الحساب، إنه يعي جيدا أن ما يقوم به يثري علاقاته ويؤسس وجاهته واختلافه عن العامة، إنه يعي جيدا، وهذا هو المهم، أن ما أنفقه اليوم، سيثمر في الغد القريب علاقات ومصالح، فالخسارة هنا هي بطعم الربح والاستثمار في الأفق المنظور، فتاريخ الأعيان قائم بالضرورة على مراكمة الأرباح والانتصارات.

" الدار الكبيرة " كمفهوم إجرائي للوجاهة الاجتماعية يجب أن تمتد في تعبيراها الواقعية إلى حقل المقدس، فالعين الأكثر تأثيرا ونفوذا هو الذي يعرف كيف يشتغل على المقدس لصالح تقوية رساميله، وسحب الاعتراف من الجميع، خصوصا إذا لم يكن منحدرا من أصل شريف أو لا يقيم علاقات

---

[1] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، مرجع سابق،ص.55.

مصاهرة أو ارتباط روحي مع حائزين على هذا الانتماء الشريف أو الزاوياتي أو الضرائحي، فكل الانتماءات التي تحيل على المقدس تفيد في إنتاج الوجاهة الاجتماعية داخل البوادي المغربية، وعليه فالمفروض فيمن يسعى إلى تأمين " وجاهته" أن يستثمر المقدس وإلى أقصى الحدود على درب الصراعات والتنافسات التي تفرضها مسارات الخروج/ الدخول إلى نوادي الأعيان.

في هذا الإطار نجد الأعيان بالبريكيين حريصين جدا على تقديم الكثير من الخدمات لفائدة هذا الحقل، فأحدهم بالحنيشات أقطع من أرضه قطعة كبيرة لفائدة المقبرة الجماعية، كما أنه يختص بتغيير الثوب الأخضر الذي يغطى به ضريح سيدي العابد بالجبل المطل على الدوار، وذلك لأكثر من مرة في السنة،في إطار المناسبات الدينية، وفي دوار آخر نجد عينا آخر تكلف ببناء المسجد وسكن فقيه الشرط، فالأعيان في الغالب "يتعهدون المساجد في القرى، ويسهرون على راحة " الطالب" ولا يترددون في بناء مكان لائق للعبادة بالقرية التي لا تتوفر عليه"[1]، فالعين وفقا هذه الخطاطة هو الذي ينفق أكثر في سبيل الله،و يتعهد المسجد والضريح والموسم والمقبرة بالخدمة والتقرب، فمن خلال مجال المقدس ينكتب مجال الدنيوي ويتكرس الوجود الاجتماعي المختلف عن الذين لا يملكون.

## 5- ممثل المخزن والوارد الجديد

وبحكم هذه العلاقات التي يراكمها العين في اتجاه دوائر المخزن، فإنه يصير ممثلا غير رسمي له في المجال الذي يمارس فيه سلطاته ويستعرض فيه قوته ووجاهته، "فإذا كانت الدولة ما زالت تستعمل النخبة المحلية لمراقبة العالم القروي، فهي لا تختار شعوريا أو لا شعوريا... بأن تجعل منهم متكأ لتنمية مقصودة، ولا توجد أية سياسة رسمية تستهدف دعمهم، تبقى هنا طريقة المحاباة موجودة وذلك بإعطائهم قروضا لشراء جرار، أو منحة داخلية لأبنائهم، أو رخصة للنقل أو السماح لهم بشراء أراضي المعمرين"[2].

فالدولة، اليوم، كما بالأمس القريب، تعي أن تصريف القرار بأقوى درجات الفعالية والإنجاز، لا يكون ممكنا إلا بفضل تعاون الأعيان، لهذا فقد" تم استقطاب الأعيان وتم إدماجهم في الأجهزة الإدارية

---

[1] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، مرجع سابق.ص.60.

[2] Remy leveau, le fellah marocain défenseur du trône, op.cit.p.81.

الجديدة للدولة، أو في إطار أجهزة بعض الأحزاب التابعة للدولة، فتحولوا من خدام القبيلة إلى خدام المخزن"[1].

ثمة استيعاب مبكر للدرس الكولونيالي في هذا الشأن، فالمراهنة على الأعيان وسياسة القواد الكبار، مكنت فرنسا من بسط نفوذها بأقل الخسائر الممكنة في العديد من المدن والقرى. وبالطبع ففي أعقاب الاستقلال كان هناك ميل واضح لتطبيق هذا الدرس الكولونيالي، الشيء الذي جعل من الأعيان صناع القرار الحقيقيين في تدبير احتمالات العالم القروي وتقرير مصائره. فالأعيان يتمكنون بفضل ما يتوفرون عليه من رساميل من الإسهام المباشر في صناعة القرار، فحتى في قرارات " الجماعة " كمؤسسة ديموقراطية في التنظيم القبلي، هناك ترجيح دائم لكفة الأعيان في التحكيم وتدبير المشترك الجمعي.

إن سلطة العين تتأكد بالنفوذ والتأثير، فيكفي أن يكون العين طرفا في التراع، لتحكم " الجماعة " لصالحه، أو على الأقل في إطار عملية جبر الخاطر والحفاظ على مصداقية " الجماعة " فإنها تلجأ إلى استعمال آلية العار والمزاوكة لإعمال منطق التراضي وعدم الخروج بأي قرار يدين طرفا دون غيرهن فالأمر يتعلق بشخص فوق العادة، ومن غير المعقول (حسب" الصواب" المحلي ) الوقوف في وجه من له " الكلمة مع المخزن"، ومن يطعم القائد والطبيب بل العامل والوزير والبرلماني ورئيس الحزب...

إنه لمن المثير جدا أن نعلم أن العامل الذي يتم تعيينه حديثا بإقليم ما يبادر إلى تنظيم اجتماع مع أعيان المنطقة على غرار اجتماعاته التمهيدية والتعارفية مع رؤساء المصالح الخارجية، كما أن ذات العامل يحرص خلال حفلات الولاء بمناسبة عيد العرش على ترشيح عدد من الأعيان لتمثيل الإقليم في هذه الحفلات، فكل حدث عادي أو استثنائي تنتظره الجماعة والإقليم يستوجب استدعاء الأعيان واستقصاء آرائهم واستجداء أريحيتهم وكرمهم، لتقديم هدايا أو إطعام ضيوف أو ما شابه ذلك، فالعين يجد نفسه في عمق انشغالات الدولة، ولهذا يصير ممثلا بشكل من الأشكال للمخزن في إطار علاقاته بالسكان المحليين، إنه يسهم بقسط وافر في إنتاج القرار المحلي وتصريفه واقعيا في " مجال وجاهته"، فهل نحتاج إلى دليل آخر للقول بأنهم ممثلون للدولة، من غير تكليف رسمي إداري.

ففي مختلف التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب قدم أعيان البوادي أنفسهم كمنتجين محليين للخريطة السياسية وفق أهواء وحسابات السلطة، ويبدو أن هذا الدور ما زال مقترنا بهم إلى

---

[1] حماني أقفلي، الحزب والقبيلة: ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي، في كتاب: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، مرجع سابق.ص.27.

الآن،فالطريق إلى المجالس المنتخبة تكون من خلالهم أو بأيديهم مباشرة، ولهذا تظل البوادي مجالا انتخابيا احتياطيا تستعمله الدولة متى أرادت لتحجيم القوى المعارضة المتصاعدة في المدن، وهذا ما يفسر تجذر الأحزاب اليمينية في أغلب تفاصيل العالم القروي، فالبادية ما زالت عنصر توازن حاسم في إنتاج خريطة سياسية بدون أقوياء بارزين، ضمانا لإعادة إنتاج مركزية المركز وهامشية المحيط، وبالطبع فالأعيان في إطار هذا التنافس والصراع سيكونون في جانب الدولة وأحزابها الخارجة من رحمها[1].

لكن هل ما زال نظام الأعيان بالبوادي المغربية، ينضبط لروح هذه الخطاطات والتوصيفات؟ هل ما زال الأعيان مساهمين في صناعة القرار وتصريفه بدون تحمل أية مسؤولية دولتية مباشرة ؟ وهل حدود الاشتغال ما زالت مرسومة بوضوح ورسوخ تامين؟

في مجال البريكيين هناك مزاحمة للأعيان الأصليين، دشنها أبناء صغار الملاكين الذين تفوقوا في مسارهم الدراسي والمهني، وحققوا نوعا من الحراك السوسيواقتصادي لفائدة عائلاتهم، وينضاف إليهم أفراد آخرون هاجروا إلى الخارج وحققوا بدورهم نفس الحراك، مثلما ينضاف إليهم غرباء عن القبيلة وجدوا في الإستثمار[2] في الرحامنة خير سبيل لمراكمة الأرباح.

كما نجد في سياقات المنافسة المنتخبون في المجالس الجماعية والإقليمية أو حتى البرلمانية، الذين يزاحمون الأعيان التقليديين في وظائفهم وامتدادهم المحلي، "فتاريخ كل حقل هو تاريخ الصراع، ويجب أن ننتبه في كل حين للوارد الجديد" وحدود العلاقات والمواجهات التي تنشأ وتنمحي بين الفاعلين الاجتماعيين، فهذه المنافسات تستدعي من كل طرف مزيدا من الاستعراض للقوة والفعالية، لتجذير الانتماء إلى دوائر الأعيان وكسب الاعتراف المحلي والدولتي، هناك سباق محموم بين هؤلاء جميعا من أجل تأمين " أصل ملكية " الوجاهة الاجتماعية.

---

[1] خلال الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية لسنة 2002، كان أحد الأعيان بالبريكيين يصر على تقديم المرشح الذي يدعمه خلال " الزرود" التي كانت تلتئم بداره على أساس أنه من " حزب سيدنا"، وأن هذا المرشح " بغاه المخزن"، وبالطبع " فاللي بغاها المخزن هي اللي غاديا تكون "، حسبما صرح لنا به عدد من السكان الذين حضروا هذه " الزرود".

[2] ثمن الهكتار الواحد في البريكيين يتراوح ما بين 5000 إلى 10000 درهم، والمياه الجوفية متوفرة بكميات عالية، فقط يتوجب التوفر على إمكانيات مالية مهمة لحفر الآبار باعتبار أن الماء يكتشف في المتوسط في عمق يصل من 30 إلى 70 متر، كما تربية الماشية، خصوصا فيما يتعلق بسلالة الصردي على مستوى الأغنام، تعرف نجاحا في هذه المنطقة، هذا فضلا عن بعض الزراعات التي تتوافق مع مناخ الرحامنة وتحقق أرباحا محترمة كالكمون مثلا الذي يصل ثمنه إلى70 درهم للكيلو غرام الواحد.

فالوارد الجديد يسعى جاهدا إلى سحب البساط من تحت الأعيان التقليديين، عن طريق اللعب على كل الحبال، فعلاقتهم المتينة بالسلطة وإرثهم العائلي مع المعمرين وعلاقاتهم بالمدينة بدل القرية، كلها واجهات محتملة للصراع والدعاية والهدم والبناء، وهو ما يدفع الأعيان إلى إنتاج الدعاية المضادة وتنشيط حقل العلاقات والإطعام والدار الكبيرة وكذا التأكيد على اللاتجذر الاجتماعي للأسياد الجدد ومحدودية علاقاتهم الخارجية وابتعادهم عن الانشغالات الأساسية للقبيلة،" فصراع الفئات الاجتماعية هو صراع مقولات"[1]،و النتيجة في غالب الأحيان تحسم لصالح الأعيان الأصليين، لأنهم ممثلو المخزن والساهرون على تصريف قراراته بأقل الخسائر الممكنة كما كان يحدث في مغرب الاستعمار.

فحساسية الأدوار والممارسات التي تجسدها نوادي الأعيان، تجعلهم محور الرهانات الدولتية والحزبية والاقتصادية بل وحتى الثقافية، لهذا تسند إليهم الرئاسة الشرفية للجمعيات، ويتم الحرص على استدعائهم وطلب معونتهم في مختلف المناسبات،" فهم الذين ارتكز عليهم استقرار النظام وما زال"[2]، فالدولة تعمل بما أوتيت من امتيازات وخدمات على إبقائهم إلى جانبها، باستعمال منطق الجزرة وليس العصا، فهذه الأخيرة تظل مخصصة لمن لا يملكون شيئا، وعليه فالأعيان أنفسهم يراهنون أيضا على البقاء إلى جانب الدولة، التي تحدد لهم تحالفاتهم وانضواءاتهم الحزبية والجمعوية الممكنة.

يفهم من خلال هذا المار ذكره أن الأعيان ما زالوا هم المتحكمون في صناعة القرار وتصريفه بالبوادي المغربية، فالدولة لا يمكن أن تحكم بدون استشارتهم وتعاونهم، والنائب البرلماني لا يمكنه أن ينجح في معركته الانتخابية بدون استجداء أصواتهم وعلاقاتهم ونفوذهم المحلي والخارجي، فلا شيء يخرج من دائرة اشتغالهم، الكل يمر من " الدار الكبيرة " و" الإطعام الأسطوري" و" العلاقات الممتدة" والحيازات الكبيرة والقطعان التي يتعذر تعدادها[3].

إنها سلطة ممتدة في الزمن المغربي، فلفظة الأعيان لم تنته من القاموس السياسي والاجتماعي، بالرغم من تاريخها الملتبس في كثير من اللحظات الفائتة، وبالرغم من تعبيرها الصارخ عن التراتب

---

[1] محمد زرنين، الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية: المحيط القروي لسيدي قاسم نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، السنة الجامعية 2005/2004، نوقشت بتاريخ 5 يناير 2007، خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، غير منشورة.ص.83

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة،مرجع سابق.ص.58.

[3] للتعبير عن ارتفاع أعداد قطيع الماشية عند أحد الأعيان بالبريكيين يقولون بأن أول رأس من الأغنام يدخل إلى الحظيرة عند آذان المغرب، ولا يصل آخرها إلا بعد منتصف الليل، وبالنسبة لشساعة الحيازات يقولون بأن الأرض عنده على حد البصر " البلاد على حد الشوف".

الاجتماعي الذي يخص كثيرا من شعارات الدولة اللاطبقية، فالأعيان يعبرون بشكل ما عن نسخة مغربية من الإقطاع، قد تتطابق أو تختلف قليلا عن النمط الفيودالي الأوروبي، وهي تعبر عن علاقات الهيمنة والنفوذ من خلال استثمار القوة المادية والرمزية التي يجسدها القطيع والأرض في مجال الرحامنة، فالأرض كتاب تسجل عليه وفيه إرادات الأقوياء وامتداد قدراتهم"[1]،و القطيع رأسمال متحرك يكشف قوة وفعالية الدار الكبيرة.

فالأعيان حاضرون باستمرار في مختلف لحظات المغرب السياسي والاجتماعي، ومساهمون بمقدار ما في مجموع هذه اللحظات في صناعة القرار وتوجيهه نحو ما تقتضيه مصالحهم، إنهم بفضل ثراء علاقاتهم وتجذرهم ونفوذهم المحلي يكونون في صلب الرهانات الاحتوائية والإدماجية للمركز في علاقته بالمحيط، فهم الذين يجسرون العلاقة ويسوغونها، في اتجاه تأكيد الشرعنة والاستمرارية، ولهذا كانت الإصلاحات الزراعية الكبرى التي تواصلت بالمغرب عشية الاستقلال في صالحهم بدرجات واضحة، " فالسياسة التنموية الجديدة في صالح الأعيان القرويين الذين استعادوا تأثيرهم بعد لحظة غياب، وأنسى تغيير التحالفات الدعم الذي كان يسديه عدد منهم للحماية الفرنسية"[2].

الأمر يتعلق بسلطة متجذرة بالرغم من كل المنافسات والمزاحمات المحتلمة، وبالرغم من الإرث الملتبس، فالأعيان لا بديل عنهم في العالم القروي، بالنسبة للدولة، كما بالنسبة لصغار الفلاحين، الكل يخطب ودهم ويستجدي خدماتهم، ويرمي إلى الانتفاع من رساميلهم، وهم أيضا، أي الأعيان، في حاجة مستمرة إلى تنشيط أساسيات حقل الوجاهة الاجتماعية واستعراض عوامل القوة والفعالية تجاه المجتمع المحلي والأجهزة الدولتية لتحصين التميز والفرادة وترسيخ الانتماء لنوادي النخب المحلية.

إن هذا الوضع المائز للأعيان في تفاصيل العالم القروي بالمغرب يؤكد من جهة ثانية في الفصول السابقة أن المدخل الرئيس للتنمية القروية يظل متصلا إلى حد بعيد بالأرض وملكياتها المتوزعة طولا وعرضا وفق أنماط بنائية واستغلالية متعددة ومعقدة في آن، كما يدل هذا الوضع من جهة أخرى على أن صغار الفلاحين لا يقررون بالمرة في مصيرهم الفلاحي، ما دامت كل السلط والعلاقات والقرارات تبدأ وتنتهي عند من " له الكلمة مع المخزن". وهذا عطب آخر ينضاف إلى مجموع الأعطاب التي تعاني منها القرية هنا والآن، والتي تقود ختاما إلى استعادة فرضية البدء، وهي أن القرية في خدمة المخزن من خلال الخضوع لسلطة الأعيان الذين يرهنون بالضرورة إلى الإشارات القادمة من ذات النسق السلطوي.

---

[1] محمد زرنين، الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية: المحيط القروي لسيدي قاسم نموذجا، مرجع سابق.ص.323.

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، مرجع سابق.ص.52.

# الثابت والمتحول في وظائف العائلة القروية[1]

ما التحولات التي عرفها المستوى الوظيفي للعائلة هنا والآن ؟ ما طبيعة هذه التحولات ؟ وما شروط إنتاجها اتصالا بما يعرفه المجتمع المغربي من تغيرات ؟ وهل يتعلق الأمر فعلا بتحولات عميقة المبنى والمعنى؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تغير في ظل الاستمرارية، التي تكرس نفس الوظائف بصيغ مختلفة في الدرجة لا في النوع ؟وفي مقابل ذلك كله ماذا عن الثابت الذي حافظ على حضوريته وقوته الرمزية ضدا في منطق التحول المجتمعي ؟

إن أسئلة كهذه تشكل الأرضية المحتملة لما ينهجس به هذا الفصل، كما أنها تشكل مداخل ممكنة لمساءلة الوظائف التي تختص بها العائلة المغربية، مع التركيز بالأساس على ثنائية الثابت والمتحول التي تبصم انبناء واستمرارية هذه الوظائف، وهو ما يسمح ختاما بقراءة دينامية التحول وإمكانات التكريس وإعادة الإنتاج من مقترب العائلة التي ما زالت معبرة بامتياز عن النسق المجتمعي العام.

لكن كيف السبيل إلى تخمين مختلف الإجابات التي تحتملها هذه التساؤلات ؟، فتفجير الأسئلة وفقا لفهم بورديو، يستوجب بحثا جادا عن آليات التفسير والتفهم الموضوعي للظواهر والحالات، فكيف تستوي الطريق نحو المبحوث عنه ؟ وأي الطرق والطرائق أجدى لإنجاز مقاربة سوسيولوجية للتحولات العائلية الراهنة في المجتمع المغربي ؟

إنه لا مناص من الارتكان إلى الممارسة الميدانية، لقراءة تفاصيل الظاهرة الاجتماعية، وفهم شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها، وعليه فما نقترحه آنا من حالة للدرس والتحليل، كان ضروريا، لاكتشاف جدل الثابت والمتحول على درب التحولات العائلية المغربية اتصالا بالوظائف تحديدا.

## 1. بحثا عن وظائف



لكن، وقبل الاندلاق مع إشكالات الدراسة ونتائجها، يفترض بنا بدءا أن نقارب وظائف الأسرة على المستوى النظري، فهذه المؤسسة التي تعتبر خلية أولية في النسق الاجتماعي، صارت

[1] ورقة مقدمة لندوة التحولات العائلية الراهنة في المجتمع المغربي، المنظمة من طرف شعبة علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية، وذلك أيام 15و16و17 نونبر 2006.

تفقد يوميا جزءا أو كثيرا من وظائفها الأساسية، بل إنها تبدو في بعض الأحايين وكأنها استحالت فقط إلى مؤسسة بيولوجية إنجابية! لكن وبالرغم من تقلص مجالاتها الوظيفية، وذلك لصالح مؤسسات أخرى، فإنها تستمر في بصم الأفراد والجماعات بآثار خاصة، وتستمر بالتالي في إنتاج وإعادة إنتاج ما يخدم مصالح مالكي الإكراه والإنتاج في المجتمع. ومع ذلك ما زال السؤال عن هذه الوظائف القائمة والمهددة بالانمحاء، يمتلك جانبا من الوجاهة والمشروعية، فماذا عن هذه الوظائف ؟

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الوظائف على الأقل في سلم الاختصاصات التي تضطلع بها الأسرة، فهناك الوظيفة البيولوجية التي تتمثل في الحفاظ على النوع البشري، على اعتبار أن الأسرة، وفي مختلف المجتمعات الحديثة والفائتة، هي المؤسسة الشرعية للتناسل البشري. وهناك الوظيفة الاجتماعية المتمثلة في التطبيع الاجتماعي للأفراد، فالأسرة تعد من أهم قنوات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تبصم مسارات الأفراد وتحدد في كثير من الأحايين حالهم ومآلهم المفترض، بحكم ما تنطوي عليه من رساميل توجيهية، وما تحوزه من سلط وقيم ومعايير.. ومن عمق المهمة الاجتماعية للأسرة يمكن تفريع وظائف أخرى تنفتح على ما هو تربوي وثقافي وسياسي، يتجاوز حدود الأسرة إلى مختلف تضاريس المجتمع، فما يجري داخل المؤسسة الأسرية من ممارسات وما يتفاعل في رحابها من أنماط تنشئوية، وما يعتمل في أحشائها من صدامات وثورات مضادة،ما هو إلا نموذج مصغر لما يجري في مجموع النسق المجتمعي.

وإلى جانب الوظيفتين البيولوجية والاجتماعية يمكن التنصيص على الوظيفة الاقتصادية التي تقوم بها الأسرة لفائدة أفرادها، فالأسرة بشكل أو بآخر تعد مؤسسة اقتصادية تشتغل بروح الإنتاج والاستهلاك، مع ما يعنيه ذلك من سيادة لنمط إنتاج معين، ففي رحابها تلوح قيم الاستهلاك والإنتاج، وتتأسس ملامح اقتصاد عفوي مصغر، يعال فيه أفراد ويعمل فيه آخرون.

فالخصائص السوسيولوجية للأسرة، وفي أغلب الأنساق الاجتماعية، توجب هذا المعنى الاقتصادي التكافلي، فكونها مؤسسة اجتماعية تؤم أشخاصا يرتبطون بالآصرة التي يفترضها الزواج والدم والتبني، فضلا عن واقعة العيش المشترك، كونها كذلك، يجعل الوظيفة الاقتصادية قائمة بالفعل وبالقوة، ولنا أن نتأمل الأسر الممتدة تحديدا لنكتشف بيسر شديد، كيف تعمل هذه المؤسسة كجسم اقتصادي فائق الخصوصية والتركيب ؟

من هذا المدخل النظري، يمكن تحديد الحدود والمطامح القصوى للدراسة، فالهدف المركزي لهذا الانهجاس السوسيولوجي يتحدد بامتياز في محاولة اكتشاف التحولات التي عرفتها الوظائف

الأساسية للعائلة المغربية، انطلاقا من نموذج عائلة الحاج بن عاشر الحصيني، كعينة ممثلة للعائلات القروية المتواجدة بدوار ولاد هلال، ولاكتشاف مستويات الثبات والتغير في عمق الوظائف الممكنة لهذه العائلة، وعملا بما تنص عليه أدبيات منهج السيرة، تم الحرص على إجراء المقابلات مع أشخاص متقدمين في السن نوعا ما، "الشيء الذي يسمح بمعانقة ذاكرة بعيدة المدى"[1] فالمناهج الكيفية وتقنياتها... تبقى أكثر ملاءمة لدراسة ظواهر ومظاهر التغير الاجتماعي.[2]

يتعلق الأمر بعائلة[3] متحدرة من ولاد هلال بقبيلة احصين بأحواز سلا، وتعرف بخيمة الحاج بنعاشر الحصيني، وهي عائلة ممتدة مكونة من تسعة أسر[4]، يشكلون 52 فردا، يقطنون جميعا على بعد 5 كلمترات من سوق الخميس لمدينة سلا، وذلك على الطريق الرابطة بين عين البريبري وطريق مكناس، وتتوفر على أرض فلاحية تقدر بعشر هكتارات محاذية لغابة المعمورة، وقد تم اختيارها بشكل عشوائي لدراسة وتحليل ملامح التحول والثبات التي تبصم وظائف العائلة القروية مغربيا، مع التأكيد دوما على أن الأمر يتعلق بعينة للقراءة لا تستوجب التعميم كما الاختزال، فالأمر متعلق بالضرورة بمتن سوسيولوجي يفيد في تفجير أسئلة واختبار مقولات أو تخمينها، إلا أن كل هذا الحذر الإبستيمولوجي الذي نؤسسه على بدايات التعامل مع نموذج الدراسة، لا يمنع من الاشتغال عليها

---

[1] المختار الهراس، منهج السيرة في السوسيولوجيا، ضمن كتاب: إشكالية المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، البيضاء، 1987.ص.87.

[2] عبد الرحيم عمران، العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها بين مرجعية الضبط ومرجعية التغير الاجتماعي، ضمن كتاب: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، تنسيق: المختار الهراس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 100، الطبعة الأولى.2002.ص.60.

[3] لقد تم استئذان عائلة حروري في نشر بياناها، لغايات علمية صرفة، وذلك حصريا في اللقاءات والمنتديات والنشرات العلمية.

[4] تتكون عائلة الحاج بن عاشر الحصيني الذي رأى النور سنة 1918، من 54 فردا يشكلون ثمان أسر تعيش في مكان واحد، فهناك الحاج بن عاشر وزوجته مينة بنت موسى اللذان يقطنان بالطابق السفلي، وبجانبهم يقطن ولدهما عمر وزوجته صفية وثلاث أولاد وبنتان، وفي الطابق الأول من البيت الذي يمتد على مساحة 400 متر مربع نصفها السفلي يعد حظيرة للبهائم، يقطن الولد البكر محمد المزداد سنة 1939و زوجته خديجة وأولاده الخمسة وبناته الأربع، وقريبا منه في نفس الطابق يسكن الولد الأصغر غريب وزوجته الحميدية وبناته الأربع وأولاده الثلاثة. وفي نفس الطابق أيضا يقطن حفيد الحاج بن عاشر من ابنه محمد، وهو عبد العالي المزداد سنة 1962 مع زوجته رحمة وولديه. وخارج البيت المبني وعلى بعد خمس أمتار منه تسكن البنت حفيظة وزوجها العياشي الذي كان يعمل لدى العائلة خماسا قبلا، مع أولادها الأربعة وبنتيهما، وبجانبها تسكن البنت حليمة وزوجها الخوضي وأولادهما الثلاثة، وبجانبهم يسكن الغالي حفيد الحاج بن عاشر من ابنه عمر مع زوجته ماريا وطفلته، ثم إدريس حفيد الحاج بن عاشر من ولده غريب وزوجته سميرة وطفله، ثم حفيدة الحاج بن عاشر من بنته حليمة المتزوجة من ابن خالتها حفيظة، وهي أم لولدين وهم يكونون جميعا الأسر التسعة التي تتوزع عليها عائلة الحاج بن عاشر الحصيني.

والإفادة من بيانات مقابلاتها في تدشين أسئلة قادمة تنهجس بالمؤسسة الأسرية في مستويات عليا من الطرح والتفكير السوسيولوجي.

و لمقاربة التحولات التي عرفتها عائلة الحاج بن عاشر الحصيني على مستوى الوظائف، فقد أجرى الباحث لهذه الغاية خمس مقابلات مع أفراد من عائلة حروري بواقع ثلاث مقابلات مع الذكور ومقابلتين مع الإناث، وذلك خلال الأسبوع الأخير من شهر شتنبر 2005. وهو ما مكن من الاهتداء إلى نتائج فائقة الأهمية، اعتبارا لما تقود إليه من خلاصات ومقاربات بشأن جدل الثبات والتغير في مستوى البنيات والعلاقات والقيم والممارسات والاتجاهات والوظائف التي تختص بها العائلة موضوع الدراسة.

## 2. في طريق الانمحاء



تسير نتائج الدراسة في اتجاه تدعيم فرضية الانتقال من عائلة ممتدة إلى أسر نووية مستقبلا، فحتى عهد قريب، كان جميع أفراد عائلة الحاج بنعاشر يلتئمون حول نفس المائدة، لكن يبدو أن ثقافة " العزيل " قد أتت على آخر مظاهر هذا التلاحم العائلي، الذي صار مجرد طقس مناسباتي يتكرر في بعض الأعياد والمناسبات المعينة، فأبناء الحاج بن عاشر وأحفاده صاروا أكثر انتصارا للاستقلال الأسري نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، ولهذا صار لكل واحد منهم " كانونه " الخاص، ومسكنه الخاص أيضا، وبعدما كانت الأبواب مشرعة في وجه الجميع ولأجل الجميع، صارت موصدة لا تنفتح إلا لصاحبها وذويه.و مع ذلك يصر الأبناء والأحفاد بشكل يومي( مساء في الغالب ) على احتساء أكواب الشاي ببيت رب العائلة الحاج بن عاشر الحصيني، وهي المناسبة التي تسنح للتداول في أخبار العائلة و" الجماعة " وحل بعض التراعات التي قد تنشأ بين الأسر المكونة للعائلة.

" العزيل "كمتغير جديد في عائلة الحاج بن عاشر، سيفرز معه مجموعة من المسلكيات الجديدة على مستوى السكن والمأكل والملبس وكافة ألوان الفاعلية الاجتماعية، وسيخلق تنافسات وصراعات مطردة بين مكونات هذا النسق العائلي، هي التنافسات والصراعات التي تنكشف في صيغ مشاجرات ومباهاة وإلحاح على الاستمتاع بكل ما تقترحه "المدينة " من أنماط استهلاك، وهذا كله يجعل من العائلة الكبرى مجرد أرخبيل من الجزر التي تترجمها وضعية أسر أبناء وأحفاد الحاج بن عاشر، الشيء الذي يطرح بقوة سؤال انمحاء العائلة الممتدة حتى من المغرب القروي.

فالزواج الداخلي الذي كان يصم فعل المصاهرة لدى الحاج بن عاشر وأولاده، الذين حرصوا كما والدهم على الزواج من بنات أعمامهم وأخوالهم، لم يعد بنفس الحضور والامتداد مع

الأحفاد الذين تزوجوا من خارج نطاق الأسرة والعائلة والقبيلة أيضا، واختاروا بالتالي زوجات من المدينة.و كأن الأمر يتعلق بمحاولة للاقتصاص من عقدة المدينة والتحرر في آن من سلطة العائلة.

السلوك الإنجابي داخل عائلة الحاج بنعاشر تغير بدوره، فبينما بلغ عدد أبنائه وبناته خمسة، فضلا عن أربعة أبناء وافتهم المنية في السنوات الأولى من عمرهم بسبب أمراض فتاكة، لم يكن المغرب قد انتهى منها خلال الستينات، ومثلما سار أبناء الحاج بنعاشر على دربه في مسألة الإكثار من الولادات، والذي كان نسبيا في حدود متوسط يقدر ب 6 أبناء، فإنه بمقابل ذلك كله، لم يساير الأحفاد هذا السلوك الإنجابي، وبذلك لم يتجاوز متوسط الولادات بالنسبة لأسر الأحفاد غير طفلين.

إن هذه النتائج جميعها تؤكد أن بنية العائلة الممتدة، على الأقل من الناحيتين البنيوية والبشرية في طريقها إلى الانمحاء، فما يدعم انبناءها من زواج داخلي وتنام ملحوظ على مستوى الولادات وتدبير مشترك للفضاء والموارد والإمكانيات، يستحيل نصا غائبا في مشهد عائلة الحاج بن عاشر يوما بعد آخر.

لكن دينامية التغير لا تقتصر على البنية المؤسسية، بل تمتد بالتبعية إلى كافة ألوان النشاط والفعالية الاجتماعية التي تعتمل في رحاب هذه العائلة، " فالتغير الاجتماعي هو كل تحول ملاحظ في الزمان، يلحق، بطريقة لا تكون عابرة، بنية وسيرورة النظام الاجتماعي ".[1]

فالنشاط الفلاحي الذي تخصص فيه الحاج بن عاشر طويلا، لم يعد حاضرا بنفس الألق والأهمية في دورة الإنتاج الفلاحية العائلية، لم تعد زراعة النعناع تخصصا فلاحيا اشتهرت به عائلة حروري، ولم تعد جليب أبقار الحاج بن عاشر يأتي أولا على الجميع بتعاونية الحليب، فالأرض تستحيل " مواتا " أمام تبرم الأحفاد من الاشتغال بالفلاحة، والأبقار ما عاد لها من مكان ما دامت النسوة يرفضن الدخول إلى " الكوري " لحلبها والاعتناء بها، هناك من حفيداته من تريد أن تحافظ على جمال أظافرها، وهناك من ترفض كلية إعلان الانتماء إلى هذا المجال القروي.

وإذا كان الأبناء قد اشتغلوا وزوجاتهم جميعا بالفلاحة، ولاشيء غير الفلاحة، فإن الأحفاد توزعوا شيعا، فمنهم من أتم دراسته إلى حدود الإجازة، وهناك من تعثر في مساره الدراسي مبكرا، ومن كل الأحفاد البالغ عددهم 30 حفيدا وحفيدة، لم يشتغل إلا 4 منهم بالفلاحة كما الآباء والأمهات والجد، في حين تباينت نشاطات الآخرين بين متابعة الدراسة والعطالة والعمل فوق " طابلة

---

[1] Guy rocher , introduction a la sociologie générale: tome 3 le changement social ,Editions H.M.H. paris.1968.p22.

المخزن"[1] والتجارة وسياقة سيارة الأجرة، وتجريب فنون الهجرة السرية أيضا،" فالشباب القروي غير مستقر اليوم ويراوده حلم الهجرة إلى المدينة أو الخارج، فالشباب الذي ينتقل بين المدينة والبادية أو يتأهب للمغادرة ويعيش في حالة انتظار، هو شباب لا يساهم بشكل كلي في الإنتاج الفلاحي أو الرعوي"[2]. وإذا كان أبناء وبنات الحاج بنعاشر لم ينكتب لهم الالتحاق بفصول التعليم باستثناء أصغرهم، فإن الأحفاد كلهم ولجوا المدارس، بل منهم من وصل إلى مستوى الإجازة وهو منشغل اليوم بتحضير ماستر في إدارة المقاولات.

السلوك اليومي للمرأة داخل مشهد عائلة حروري تغير بشكل انقلابي، فبعدما كانت تنفق النساء وقتا أكبر في جلب الماء من البئر وحلب الأبقار وجلب الحطب وتهيئ الأكل وما إلى ذلك من أشغال اليومي، صرن يهدرن كثيرا من الوقت في متابعة أحداث المسلسلات على الفضائيات بعدما علت الصحون المقعرة جميع أسطح مساكن العائلة.

فالمرأة في هذه العائلة تنحت لنفسها من جديد بورتريها جديدا ممهورا باختصاصات جديدة، تشي بانتهاء عهد وانبلاج آخر، وهذا الأمر ينسحب بدرجة عليا على الحفيدات وزوجات الأحفاد، اللواتي يختلفن في أنماطهن الاستهلاكية على مستوى الملبس والمأكل والتدبير اليومي لشؤون البيت، عن زوجات الأبناء اللواتي ما زلن يحافظن على كثير من الطقوس والفعاليات والممارسات الاعتيادية، بالرغم من ثقافة " العزيل ". فالتجهيزات المترلية التي أصبحت أسر العائلة تتنافس في الظفر بقصب سبق شرائها، أثرت في أدوار المرأة وتدخلاتها لفائدة مجموع النسق الذي تنتمي إليه.و هو ما ساهم أيضا في تغيير ملامح " اليومي " للمرأة القروية في هذا الهنا.

## 3- في مفترق الطرق

على مستوى العلاقات الخارجية لعائلة الحاج بنعاشر، يبدو أن مؤشرات الحميمية تجاه " الجماعة " في تراجع مستمر، خصوصا مع الأحفاد، بل إن " الجماعة " ذاتها في هذا الدوار ما عادت تلتئم إلا بإيعاز من السلطة المحلية، بهدف الدفع بها في اتجاه المشاركة في بعض المناسبات الوطنية، أو

---

[1] يعني به القرويون العمل مع الدولة، أي في القطاع العمومي، ويظل العمل فوق " طابلة المخزن " من أبرز انشغالات أفراد العائلة.

[2] رحمة بورقية، مواقف: قضايا المجتمع المغربي في محك التحول، مرجع سابق.ص.47.

لإعلامها بمستجدات كبرى من قبيل المشاركة في الاستشارات الانتخابية أو بعض الحملات التي تستدعي دفع " الفريضة "[1].

فالحاج بن عاشر لم يعد يحرص على الحضور في اجتماعات " الجماعة "، فقد تكلف ابنه البكر محمد بالنيابة عنه، لكنه لا يبث في أمر دون الرجوع إلى والده، فهو الحاضر / الغائب في آن، ويذكر آل الحاج بن عاشر أن آخر التئام ل " الجماعة " كان على هامش موسم سيدي بومعيزة[2]، وقد نوقشت فيه بعض القضايا والنزاعات المحلية، وقد تم ذلك قبل أيام من إجراء المقابلات.

و إذا كان الجيل الأول من العائلة يحافظ على أواصر الصلة مع " الجماعة " ويعود إليها في كل حين، فإن الأحفاد لا يعترف غالبيتهم بأهمية الانضواء تحت لواء هذا التنظيم، ولا الاعتماد عليه في تدبير شؤون القبيلة، ويفضلون بذلك زيارة أقرب تجمع حضري على إدمان الطقوس والممارسات التي تقترحها " الجماعة "، ثمة فتور بات يعتري علاقة الأحفاد بهذه المؤسسة السوسيوسياسية التي ما زالت تحارب الانقراض بكثير من مناطق المغرب العميق.

المشاركة ضمن فعاليات المواسم لم تعد تغري كثيرا أحفاد الحاج بنعاشر، لقد استعاضوا عن ذلك بالفضائيات والذهاب المتكرر إلى المدينة، فموسم سيدي بومعيزة وكذا موسم سيدي احميدة لم تنصب فيهما العائلة خيمتها الكبيرة، والمشاركة الرمزية للعائلة في الفروسية، لم تعد بنفس الثقل الذي كان يمارسه الأبناء في وقت فائت، فبعدما كان " يركب " الخيل كل الذكور من أبناء الحاج بنعاشر، لم يتسلم مشعل ". الركوب " من مجموع ثلاثين حفيدا إلا شاب واحد.

" الدور " كوليمة أسبوعية وكمناسبة لتلاقي تنظم بالتناوب بين عائلات الدوار، لم تعد تشارك في الانضباط له هذه العائلة، ولم تعد خيمة الحاج بن عاشر ملأى عن آخرها بالزوار، كما الزمن الماضي، وذلك في إطار صلة الرحم بين الأهل والأقارب، فخارج زمن المناسبات لا يزور "

---

[1] الفروض مقادير مالية كانت تفرض على كل خيمة لفائدة المخزن، وكان يتكلف بجمعها القايد بمساعدة الشيخ والمقدم، وإن كانت الراهن المغربي لا يعترف باستمرار منطق الفريضة، فإن الوقائع تؤكد أن الفريضة صارت تتخذ أشكالا أخرى من قبيل المساهمة في حملة ما، أو التبرع لشراء هدية تليق بضيف ما، أو الإجبار على شراء بعض المجلات والمذكرات السنوية أو المشاركة في اليانصيب الخاص بالقوات المساعدة مثلا.و لمزيد من المعلومات عن الفريضة أنظر:

– فاطمة العيساوي، كلف البوادي في القرن التاسع عشر، ضمن كتاب: البادية المغربية عبر التاريخ، تنسيق: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 77، الطبعة الأولى، 1999.ص.140.

[2] انظر هامش الصفحة 66.

الخيمة " أي من الضيوف.و كأن الأمر يتعلق بنوع من الانغلاق على الذات، المفضي إلى هشاشة البعد العلائقي للعائلة والأسر المشكلة لها.

اللافت للنظر في حالة عائلة الحاج بن عاشر، هو الثبات الذي تعرفه منظومة القيم ضدا في كل التحولات الأخرى التي حاقت بكثير من الأبنية والوظائف والممارسات، " فالقيم تعبر عن شكل من الانوجاد والفعل، بالنسبة للفرد أو الجماعة، تتحدد على إثرها الممارسات والسلوكات المكتسبة"[1]، فقيم الذكورة مثلا ما زالت محافظة على ألقها المستمر، "فكل ما هو إيجابي يقرن بالرجل، وكل ما هو سلبي تكون المرأة منشأه"[2]، والاعتزاز بولادة الذكر بدل الأنثى نجده قائما حتى عند الأحفاد، وبالرغم من كل التحولات قرب الأسرة، يعني الرجل، هو الذي يملك حق تقرير المصير، في جميع هذه الأسر التسعة. فالقيم المرتبطة بالأسرة والزواج والتدبير اليومي للحياة ما زالت تحافظ على حضورها في هذه العائلة، وهو ما ينطبق على القيم التقليدية المفتوحة على " النية " و" البركة " و" الصواب " و" الشرف ". " فتحول القيم يتم عن طريق الترسب المعقد وليس عن طريق القطيعة والاستبدال ".[3]

و مع ذلك فالنتائج تشير أيضا إلى نوع من التراجع في الانضباط الأرثوذوكسي لهذه القيم، فالأحفاد مثلا يؤكد نصفهم تقريبا، بأنه من الممكن التعامل بمرونة مع سلم القيم، بل والتفريط في قيمة ما لصالح أخرى، ولو كانت على خط النقيض مع قيم عائلته الأولية.

## 4ـ الوظائف بين التغير والثبات

من خلال هذه النتائج، يحق لنا التساؤل مجددا عن جدل التغير والثبات الذي بصم وظائف عائلة الحاج بن عاشر، فكيف تلوح إمكانات التحول وسياقات التجذر والمحافظة؟ وكيف يعمل منطق إنتاج وإعادة إنتاج " الاجتماعي " داخل هذه الوحدة المؤسسية ؟

يبدو من خلال نتائج الدراسة أن الوظيفة البيولوجية للأسرة، في ظل هذه الوحدة، تتعرض للتغير الجذري، فالأسر المشكلة لعائلة الحاج بن عاشر تنحت لنفسها مسارا في اتجاه أسر نووية ذات

---

[1] Guy rocher , introduction a la sociologie générale: tome 1: l'action social ,Editions H.M.H.paris.1968.p.72.

[2] إدريس بنسعيد، محاضرات في الأنثروبولوجيا المطبقة، وحدة التكوين والبحث في العلوم الاجتماعية والتنمية المحلية، الموسم الجامعي، 2006/2005، الرباط، غير منشورة.

[3] مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006.ص.52.

سلوك إنجابي محدد بإكراهات ورهانات مجموع النسق، الشيء الذي يقحم الوظيفة البيولوجية للأسرة في خانة آخر الاهتمامات، فالأحفاد لا يتمثلون الأسرة كمؤسسة لإنجاب الأطفال، ولا يجعلون من وظيفة حفظ النوع " الهم الوجودي " المركزي الموجب للزواج، وهذا يعني أن الوظيفة البيولوجية التي كانت دوما تؤطر دينامية الزواج تتراجع لفائدة وظائف نفسية واجتماعية من قبيل البحث عن النصف الآخر والاستقرار والعيش المشترك.

الوظيفة الاجتماعية لهذه الأسر لا تقبل التفاوض أو المساومة، فبالرغم من كل ألوان المزاحمة والمنافسة التي باتت تشكلها المستجدات التي طرأت على عائلة الحاج بن عاشر، فإنها تمارس وظيفة التطبيع الاجتماعي للأفراد، وهذا يتراءى في أنماط السلوك واللباس واللغة والاتجاهات أيضا، فلا يمكن أن نتصور مثلا أن تخرج المرأة، في هذا المجال، ولو كانت زوجة الأحفاد، بلباس قصير، فجميعهن يحرصن على ارتداء ما يوجبه الانتماء الاجتماعي لهذه الوحدة.

و في تفريعات الوظيفة الاجتماعية المفتوحة على ما هو تربوي وثقافي، فإن تشريب قواعد السلوك يتواصل بمختلف الأبنية والأشكال، بالرغم من ظهور منافسات جديدة تمثلها القنوات الفضائية والروض والمدرسة التي صارت ضرورية جدا بالنسبة للأحفاد وذويهم، فهذه المؤسسات تزاحم العائلة في وظيفة التطبيع الاجتماعي والنفسي، وتساهم بدورها في بصم الأفراد بقيم وممارسات جديدة، فقد عرفت وظائف الأسرة نوعا من الانحسار بسبب المدرسة ووسائل الإعلام التي أصبحت تساهم بصور مختلفة في التنشئة الاجتماعية[1]، إلا أن ذلك كله لا يدفع الأسرة إلى تقديم استقالتها من هكذا وظيفة.

و على صعيد آخر يبدو ظاهريا أن وظيفة التعاضد الاجتماعي كملمح رئيس للعائلة الممتدة، يبدو أنها امحت من اشتغال هذه الوحدة، مع ظهور ثقافة " العزيل "، وانبناء الأسر النووية، إلا أنه مع بروز الخطر، تسترجع العائلة كلها صفة الامتداد، وتنتهي ثقافة " العزيل ". فتضامن الأسرة،ما يزال قائما بأشكال مختلفة ومتنوعة، خارج نطاق الأسرة، ولاسيما في حالات الأزمة "[2].

---

[1] Abdelwahed radi , l'adaptation de la famille au changement social dans le maroc urbain ,BESM,1977,n135.p.35.

[2] مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مرجع سابق.ص.37.

فلما حاول أحد الغرباء قبل سنتين، الترامي على أملاك العائلة، انزاح التفكير القطاعي الأسري، وعاد نظام العائلة الممتدة إلى الواجهة، وصار " الماعون " و"الكانون" واحدا، فالتضامن العائلي والشكل الأولي للعائلة يظهر أثناء التهديد

أما الوظيفة الاقتصادية للعائلة فقد تعرضت لتحولات عميقة بدءا من تغير النشاط المهني للأحفاد، وتغير النشاط الفلاحي للأرض، ففكرة الاقتصاد العائلي لا يجسدها إلا الجد والأبناء، أما الأحفاد فيجنحون إلى الاستقلال المالي، ولا يعتمدون على ما تجود به الأرض في تدبير متطلبات اليومي، ففي وقت سابق كان الجميع يعمل في أرض العائلة، و" الخير كان يعم على الجميع "، كان الأمر أشبه بمقاولة عائلية، تعتمد نمط إنتاج محلي،و لكن ذات المقاولة وذاك النمط، تغيرا كثيرا، ولم تعد الأرض المورد الوحيد بالنسبة لأفراد العائلة، ثمة موارد جديدة أنتجها الانتماء للوظيفة العمومية أو القطاع الخاص، مما يؤشر على تنامي نزعة الاستقلال المالي وتراجع الاقتصاد العائلي.

## 5- تغير داخل منطق الاستمرارية

هذا ما انتهت إليه دراسة هذه العائلة في محاولة لاكتشاف حدود التغير والثبات في مستوى الوظائف التي تراهن غليها عائلة الحاج بن عاشر الحصيني، لكن طموحات الدراسة لم تقف بنا عند حدود المحاولة، بل اهتدت بنا إلى نتائج أخرى تفيد في قراءة وتفسير ما يعتمل آنا في رحاب كثير من الأسر المغربية، في المجالين الحضري أو القروي.

فمن الناحية البنيوية، وإن كانت معطيات الدراسة تؤكد أن الأسرة الممتدة في طريقها إلى الانمحاء، فذات المعطيات تؤكد أيضا، أن جينات هذه البنية منغرسة جدا في تكوينات الأسر النووية المنبثقة عنها، الأمر أشبه ما يكون بأسر نووية بروح أسرة ممتدة، وهذا يتراءى في أسلوب الاشتغال والتعاطي مع اليومي. فثقافة العزيل وتبدل السلوك الإنجابي ومعطى الزواج الخارجي، كلها عوامل تدعم واقعة الانزياح نحو الأسرة النووية، لكن القيم المؤطرة لهذه الأسر، ومتطلبات التضامن العائلي تعيد العائلة الممتدة إلى واجهة الممارسة والسؤال، ثمة انتقال وصراع مستمر بين ثقافتين تحاول كل واحدة منهما أن تسود على حساب الأخرى، بل وتحاول أن تخضع إحداهما الأخرى وتجعلها أكثر امتثالا لكل قيمها ومعاييرها.

و على مستوى الوظائف المحتملة للعائلة، يمكن القول بأنها بالرغم من صيغ المنافسة والمزاحمة التي يفرضها الانتماء الزمني للقرن الواحد والعشرين، فإن العائلة موضوع الدراسة تمارس وظيفتها

الاجتماعية وتستمر في إنتاج وإعادة إنتاج ذلك " الاجتماعي " الذي يساير أنماط انبنائها واشتغالها. وإن كانت وظيفتها البيولوجية قد تعرضت للتقليص أو وظيفتها الاقتصادية قد تراجعت لفائدة قيم الاستقلال المالي وتراجع الاقتصاد العائلي، فإن ذلك كله لا يحد من إمكانياتها في التوجيه والإقناع والتطبيع الاجتماعي للأفراد.

أما الممارسات والعلاقات التي تدشنها العائلة مع " الجماعة "، فإنها تسير في اتجاه الهشاشة والانمحاء، فالعائلة خصوصا مع الأحفاد لم تعد تحافظ على حميمية هذه العلاقة، إلا أنها لا يمكن أن تلغيها بالمرة من أجندة تعاملاتها اليومية، علما بأن " الجماعة " ذاتها لم تعد لها نفس قوة الفعل والحضور، مع استبدالها، منذ زمن بعيد، بالجماعة الإدارية القادمة من عند الدولة، وبعد إقبال " الغرباء " عن الدوار على شراء الأراضي، فضلا عن ميلاد مدينة جديدة على أطراف الدوار، وهي تحديدا مدينة سلا الجديدة.

إلا أن ما يستحق الانتباه فعلا هو مستوى القيم والاتجاهات المتصلة بالعائلة والزواج والممارسات الاعتيادية، فالقيم التقليدية تحافظ حضورها في هذه العائلة، بالرغم من كل التغيرات الطارئة على أكثر من صعيد، إنها تظل الأكثر انغراسا وتوجيها لمنطق النسق.

هذه إذا أهم الخلاصات التي تم الانتهاء إليها جراء هذه الممارسة البحثية، وهي خلاصات تستدعي شحذ المزيد من التساؤلات، في مجالات أخرى، وباعتماد آليات وأدوات مغايرة، بغية اكتشاف مؤشرات وملامح التغير والثبات التي تعرفها العائلة المغربية في مختلف أنساقها وانتماءاتها.و على الرغم من كون هذه الدراسة قد أجريت في مجال قروي، قد استحال شبه قروي مع التغيرات العمرانية التي مست الإنسان والمجال بمنطقة حصين بأحواز سلا، فإن النتائج تفيد أيضا في قراءة أنساق أخرى، في مجالات أخرى، ولو على درب المساءلة التي تهفو إلى هضم تضاريس المجتمع من بوابة السؤال السوسيولوجي.

و على سبيل الفهم والتساؤل، نعيد طرح سؤال التحول، بحثا عن طبيعته وهويته ومنطقه أيضا، أملا في الخروج بتفسير محتمل لذلك الجدل الدائم الذي يبصم اشتغال النسق العائلي هنا والآن، ويكاد ينسحب في ثنائياته وتركيبيته على مجموع الأنساق المشكلة للمجتمع.

فالتحولات العائلية لا يمكن النظر إليها على أنها تحولات بطعم القطيعة مع الفائت، أو أنها تمهد للانغمار في مسارات جديدة من التحول لا تمت بأية صلة للفائت والقائم سلفا من الأوضاع والممارسات، إنها تحولات ممهورة بجينات البدء والامتداد، تتم داخل منطق الاستمرارية وإعادة الإنتاج والتكريس، بل إنها تصير أحيانا مجرد تغيرات على مستوى الشكل لا المحتوى.

فالعائلة الممتدة، وبالرغم من بروز مؤشرات انمحائها، فإنها تحافظ على حضوريتها، وتعلن عن امتلاكها لآليات التدجين والتوجيه والصوغ الممكن للحال والمآل، في كثير من الأحيان، وهذا ما انتبه إليه بول باسكون مبكرا، وهو يؤسس أطروحة المجتمع المركب، فالقطع مع الفائت، والانغمار في القادم، الذي يفرطه منطق التطور لا يحدث كليا، ثمة هوامش للتحرك بين الثقافتين تظل مسنودة فعلا في اشتغال النسق العائلي المغربي." لقد مست التحولات بنية الأسرة المغربية والعلاقة بين أفرادها، مخلخلة بذلك النموذج التقليدي الأبوي، الذي يتميز بالامتداد وبتمركز سلطة الأب... إلا أن بعض سمات هذا النموذج احتفظت بنوع من الاستمرارية "[1].

و عليه فالثابت والمتحول يحيلان في الآن ذاته على الشيء ونقيضه، ويحيل كل واحد منهما على الآخر، وبصيغ متناقضة ومركبة، في أكثر من مناسبة، وهذا ما يجعل النسق العائلي المغربي يحافظ على استمراريته ضدا في كل التحولات التي تعصف به، ولهذا يفهم كيف تتعايش أنماط وممارسات عدة ومتناقضة أحيانا داخل نفس النسق، ودون أن تسبب في نوع من الاختلال أو العطب.

لهذا كله، واعتبارا لكون التحول فعلا عاديا واعتياديا في المشهد المجتمعي، فإن التحولات العائلية الراهنة لا تحمل عناصر التهديد والخطر بالنسبة للمجتمع المغربي، فقط لأنها لم تتحرر مطلقا من عناصر المحافظة والتكريس، لكن في الوقت الذي ترسم فيه القطائع، ويكون التحول في المعنى والمبنى، يمكن إبداء التخوف من مستقبل العلاقات والقيم والاتجاهات التي تحدد ملامح وصيغ " الاجتماعي " عائليا هنا والآن.

إلى ذلك تظل الأسرة بالمغرب مؤسسة مالكة لكثير من الرساميل المادية والرمزية التي تساعدها على أداء وظائفها الأولية والثانوية بمقدار ما، ولو في ظل شرط مجتمعي محكوم بالمزاحمة والمنافسة التي تبديها مؤسسات أخرى أفرزها التطور الطبيعي والانتماء القسري لألفية جديدة مثيرة وموجبة للتخوف. لهذا يفترض بنا أن نتساءل، وعلى سبيل الختم المؤقت طبعا، إلى متى ستصمد الأسرة المغربية ؟ وإلى متى ستحافظ على وظائفها واختصاصاتها في ظل هذه التحولات التي يجيش بها عالم اليوم ؟ وما العمر الافتراضي المتبقي لقيمها وجيناتها في مواجهة كل أشكال الانمساخ والتفسخ التي باتت تهدد كل الأنساق؟

هذه أسئلة قادمة منذورة لمقاربات وانهجاسات أخرى تفكك منطق الحال والمآل للنسق العائلي بالمغرب، انطلاقا من قارة الفكر السوسيولوجي، كممارسة قادرة على التفكيك والتحليل لأشد الرموز التباسا وإثارة للخلاف والاختلاف.

---

[1] مجموعة من الباحثين، تقرير الخمسينية، مرجع سابق.ص.36.

# تحولات المجتمع الواحي

ما ملامح المجتمع الواحي بالمغرب؟ ما الذي يميزه عن باقي مكونات جغرافيا العالم القروي في سياق التعدد والتوحد؟ ما تحولاته الممكنة ؟ وما حدود الثبات والتغير في إنتاج وإعادة إنتاج هذه التحولات على مستوى البنيات والنظم والعلاقات والرموز ؟ وكيف السبيل إلى اكتشاف الحال والمآل في ظل الثابت والمتغير ؟ فكيف نقرأ هذه التحولات ؟ وكيف نرصد مضامين التحول وشروط انبنائه أو انتفائه ؟

ربما يلوح المجتمع الواحي أكثر مقاومة لرهانات التغيير في مستوى العلاقات والقيم وأنماط الإنتاج، وربما تلوح الواحة بمجرد الدخول إليها محافظة على سكون زمني لا يشي كثيرا بالتحول، هذا ما تطرحه الملاحظة العفوية، لكن بالذهاب والإياب بين الفائت والراهن، وباستثمار الملاحظة والمقابلة، تنجلي الرؤية ويحدث التحرر من التأطير الكارطبوسطالي/ الفولكلوري لمجتمع الواحة، لنكتشف فصولا من التحولات العميقة التي بصمت مسارا مجتمعيا من الأنماط العلائقية والإنتاجية.

لكن في مخاض هذه التحولات ما زال هناك الثابت المتجذر الذي لا يقبل المفاوضة، ما زال المجال والإنسان في جوانب مهمة من معطياته وتجلياته محافظا على مساحات من الطقوس والرموز المنتمية بالضرورة إلى سجلات ثقافية غارقة في القدم. وعلى درب اكتشاف حدود الثبات والتغير في المجتمع الواحي يأتي هذا الفصل لفتح نقاش آخر حول مكون آخر من جغرافيا المجتمع القروي المغربي، وبالطبع فالمعرفة المسنودة بالوقائع الحقلية هي الأجدى في سوسيولوجيا الثابت والمتحول، لهذا نتوجه بالسؤال إلي تيمتيك الوسطانية بواحة فزواطة بإقليم زاكورة بحثا وانشغالا واكتشافا لحدود الجواب المحتمل.

لن يكون الجواب إذا، كما في الفصول السابقة إلا من خلال النزول إلى الميدان، ومن منطلق السؤال والتفكيك لجوانب مهمة من تفاصيل الحياة الواحية، فالسوسيولوجيا معرفة مسكونة بالتفاصيل الدقيقة، التي تعبد الطريق نحو إنتاج المعنى وتخمين الإجابات التي لن تكون غير أسئلة

قادمة، ما دام الأمر يتعلق بمشروع معرفي غير مكتمل." فالمهمة الحالية للبحث السوسيولوجي هي إدراك التغيرات التي تحدث في المجتمع وفك رموزها على مستويات متعددة"[1].

فالجواب/ السؤال القادم لن يكون متاحا بمقدار ما إلا من زاوية التحليل السوسيولوجي، ومن خلال استثمار المكتوب والشفاهي في سلالم المقابلة والملاحظة والقراءة النقدية لمنطق الحقول في الاتساق والاختلال، في التنافس والتضامن، في التساكن والصراع، في مختلف الديناميات المجتمعية يمكن قراءة ورصد الثابت من المتغير خصوصا في ظل مجتمعات ذات ثقل تاريخي وإكراهات راهنية وانشدادات عميقة إلى مآل مختلف.

## 1-المجال والإنسان

ينتمي مجال تيمتيك الوسطانية إلى واحة فزواطة إحدى واحات وادي درعة[2]، والذي يضم " من الشمال إلى الجنوب واحات مزكيطة وتينزولين وفزواطة ولكتاوة ثم محاميد الغزلان، وهي واحات تفصل بينها خوانق جبلية تعرف محليا باسم الفم أو إيمي بالأمازيغية"[3]، وتعد هذه الواحات جميعها هبة وادي درعة الذي يعد أطول الوديان المغربية، إذ ينبع من الأطلس الكبير ويصب في المحيط الأطلسي قريبا من طانطان، مرورا بأقاليم ورزازات وطاطا وكلميم وطانطان في رحلة كبرى عبر الصحراء.

و تتكون تيمتيك من قصور تيمتيك الحدب وتيمتيك الوسطانية وأيت بوخلاط وأيت مولاي الكبير وأيت بلوليد، وهي قصور تنتمي مجاليا إلى واحة فزواطة التي تعد كما الواحات الأخرى، مجالا طبيعيا استثنائيا في جغرافيا المجال الصحراوي بفضل ما تتوفر عليه من غطاء نباتي وتربة وثروات مائية، فالواحة تشكل مجال اختلاف في واقع جاف وقاحل، فالصحراء تدل جغرافيا على عطوبية

---

[1] عبد الكبير الخطيبي، يا علماء الاجتماع اتحدوا، في مجلة البحث العلمي، العدد 48، سنة 2004، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الطبعة الأولى، الرباط، ص.148.

[2] "يتكون وادي درعة من رافدين أساسين وهما دادس وورزازات، فدادس يجمع المياه المنحدرة من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير، وورزازات يجمع المياه المنحدرة من كتلة جبل سروا"

أنظر: أحمد البوزيدي، قضايا توزيع الماء بواحة درعة من خلال الوثائق المحلية، في كتاب: الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق البيضاء، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 11، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1998.ص.79.

[3] أحمد البوزيدي، قضايا توزيع الماء بواحة درعة من خلال الوثائق المحلية، في كتاب: الماء في تاريخ المغرب، نفس المرجع السابق.ص.79.

المجال حيث الرمال أو الحمادات الصخرية، فضلا عن المناخ الصحراوي الجاف الذي يتصف بندرة التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة وسيادة الجفاف، الشيء الذي تستحيل معه الزراعة، بل وحتى ظروف العيش، لهذا تصير الواحة كفضاء أخضر استثناء في جغرافيا الصحراء، ومركزا للتجمعات البشرية وملتقى للحضارات عبر التاريخ.

فواحة فزواطة تمتد على جزء من وادي درعة جنوب مدينة زاكورة، عبر شريط غني بتربته وغطائه النباتي" يضم **8251** هكتار تستغل منها **3708** هكتار في الأنشطة الزراعية بنسبة تقدر ب **44,9**% من المساحة العامة للواحة"[1]. وبما أن الماء يشكل أس الاستقرار بالمجال الواحي، فإن هذا الشريط يتوفر كما باقي واحات الوادي، وإن بنسب متباينة، على فرشتين مائيتين، الأولى سطحية تتمثل في وادي درعة والسيول الموسمية وبعض العيون، ثم فرشة جوفية تتمثل في الآبار التي تظل في الغالب مالحة[2] وغير صالحة للشرب أو للسقي.

و كما الواحات الأخرى فإن تربة فزواطة تظل غنية بفضل الترسبات القديمة للوادي عن طريق طمي الفيضانات، إلا أنها تعاني من خطر الملوحة بسبب الفرشة الباطنية، كما أن الغطاء النباتي يظل متراوحا بين أشجار النخيل بدرجة أكبر وأشجار بعض الفواكه كالرمان واللوز والجوز.و على ضوء هذه المعطيات الجغرافية تنتشر بالواحة زراعة سقوية تقليدية في الغالب من خلال نظام عقاري متسم بالتعقيد والتفتيت بحكم صغر مساحة الاستغلاليات وصعوبة توسيع المجال الزراعي، فما يستغل من أراض لا يمكن تمديده، بل يتوجب دوما الحفاظ عليه من التراجع والضمور بسبب الملوحة والجفاف، لهذا تصير الأرض والماء والنخيل محور كل الرهانات والاستراتيجيات في المجتمع الواحي.

و بما أن التراتب الاجتماعي حاضر بقوة في المجتمع الواحي، فإن هذا التراتب لا يمتد إلى أشكال وصيغ ملكية الأرض والماء والنخيل، بل ينسحب كذلك على أنماط الاستغلال، فالخماس والرباع والشريك حاضرون في تفاصيل الواحة، تماما كما هو الأمر بالنسبة لمناطق أخرى من المغرب، وفضلا عن هذه الأنماط نجد واقعا من الاستغلال المباشر للأرض ينفذه الحراطين بدرجة أكبر

---

[1] عبد الكبير باهني، التراتب الاجتماعي والملكية بوادي درعة: مثال واحة فزواطة، في كتاب جماعي بعنوان: حوض وادي درعة: ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، أكادير، الطبعة الأولى، **1996**.ص.**297**.

[2] يطلق آل تيميتك على هذا النوع من الماء " الماء الحار" ويستعمل فقط في التصبين والتنظيف، بحيث يظل " الماء الحلو" هو المطلوب، وهو ما يجعل الساكنة تنتقل إلى عيون مائية جنوب تيميتك لجلب مياه الشرب .

بحكم ارتباطهم التاريخي بالفلاحة. فالتراتب لا يعني حيازة موقع اجتماعي دون أو فوق الآخر، بل يعني أيضا ممارسة أدوار ومهام في دينامية النسق تترجم هذا الموقع وتحدد بدءه وامتداده.

و مع ذلك فالفلاحة في تيمتيك، كما في باقي الواحات الدرعية تظل مهددة بتدهور التربة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة وتراجع منسوب المياه بسبب توالي سنوات الجفاف وتلف عدد من السواقي، الشيء الذي يزيد من إمكانات التسرب وضياع الماء، قبل وصوله إلى الحقل، مع ما يعنيه هذا التدهور السقوي من ارتفاع لطول النوبة السقوية، وبروز مشاكل في توزيع الماء، قد تنتهي في ردهات المحاكم،و بالطبع فلهذا علاقة وثيقة بتراجع الحس الجماعي وطغيان البعد الفردي، فحتى عهد قريب كانت جماعة القصر تنظم بين الحين والآخر عمليات التويزة لترميم السواقي وجدران القصر وحفر الآبار.

و بالنظر إلى مجموع هذه الإكراهات الإيكولوجية فإن الفلاحة الدرعية تظل في حدود الاقتصاد العائلي الموجه للاستهلاك وفق قاعدة الكفاف لا غير، خصوصا فيما يتعلق بالحبوب وبعض الخضروات والفواكه أو كلأ الماشية، بحيث تظل التمور هي التي تخرج من هذه الدائرة، لتوجه إلى باقي مناطق المغرب بحثا عن موارد مالية جديدة أو فقط لتموين الأهل الذين غادروا الواحة واستقروا في أماكن أخرى من المغرب، فعادة إرسال التمور إلى الأهل لم تنقطع من تيمتيك، بل ما زالت الشاحنة[1] التي تنتقل إلى الرباط مرورا بمراكش والبيضاء، تحافظ على موعد إقلاعها الأسبوعي، وبالطبع فالأهل المستقرون بالمدن الكبرى ما عليهم إلا رد التحية بأحسن منها عن طريق موافاة صاحب الشاحنة برد محترم إلى من أرسل التمر، ويمكن أن يكون الرد في هذه الحالة أثاثا منزليا أو مبلغا ماليا أو حتى شحما ينفع في تحضير بعض المأكولات الأساسية في المطبخ الدرعي.

و بسبب واقع الندرة يتوجب الدخول في مشاريع جماعية لتحصين الحقوق والواجبات، وتأمين أكبر قدر ممكن من التساكن والاستمرار، فتاريخ المجتمع الواحي لم يكن هادئا في كليته، فقد عاش طويلا على إيقاع الهجومات والصراعات حول الماء والأرض والنخيل، ومنه كان الانضواء في سكن القصر كمؤسسة دفاعية، ومنه أيضا كان الانضواء في إطار جماعات تقليدية تنظم العلاقات والممارسات، وبسبب هذا التاريخ الملتهب كان الماء "أصل ملكية" ينتقل بالوراثة أو البيع والشراء. ففي هكذا مجال مفتوح باستمرار على الصراع .والتنافس، كيف يتم تدبير المشترك الجمعي ؟ كيف تتم صناعة القرار المحلي ؟ وكيف تتواصل دينامية التحولات في ظل شرط التغير أو إعادة الإنتاج ؟

---

[1] تسمى شاحنة الكنيوي

## 2ـ التراتب المستمر

يختزن المجتمع الواحي تاريخا ثريا من التبادلات الثقافية والاجتماعية الموغلة في القدم، فلقد شكلت منطقتي درعة وتافيلالت ممرا استراتيجيا لتجارة القوافل الرابطة بين الشمال والجنوب، كما أنها عرفت استقرارا قديما لمجموعات عرقية ودينية متنوعة، ولعل هذا العمق التاريخي والتنوع العرقي هو الذي سيفرز بعدئذ نوعا من التراتب الاجتماعي الذي سينسحب في فترات متلاحقة على الأدوار والوظائف والممارسات الخاصة بكل حساسيات المجتمع الواحي.

"لقد عرف وادي درعة الاستقرار منذ عهد بعيد، كما مرت به عدة حضارات بشرية، فمن ممالك الكوشيت إلى ممالك اليهود إلى إشعاع عدد من الزوايا.. وطوال هذا التاريخ العريق استقرت به عدة عناصر عرقية من مختلف الأجناس، منها من انقرض، منها من طرد، ومنها من ترك أحفادا"[1]، ففضلا عن القبائل الأمازيغية التي عمرت الواحة منذ زمن بعيد، والذين يتحدرون في غالبيتهم من قبائل صنهاجة "يقطن درعة سكان من أصول مختلفة، فهناك الأقلية اليهودية التي يعود تاريخ استقرارها بدرعة إلى فترة ما قبل الإسلام، ثم هناك " دراوة " من أصل إفريقي في الغالب، وهم الذين يطلق عليهم مجازا " الحراطين" ثم هناك " دراوة" قادمون من مختلف جهات المغرب حسب فترات مختلفة، وهناك عرب معقل الممثلين في اولاد يحيى والروحة واعريب واولاد محاميد وغنانة، ثم هناك الشرفاء والمرابطون وتتجلى مهمتهم الاجتماعية في القيام بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة"[2].

إلا أنه بالرغم من هذا التمايز، فإن التراتب الاجتماعي لا ينطرح في المجتمع الواحي كمستوى من التمظهر المغلق، فالفئات الاجتماعية لا تؤسس علاقاتها على التضاد والانغلاق، بل نجدها تتواصل وتتصاهر وتتضامن بشكل يخبو معه التراتب ولا يكاد يبين بمنطق القطائع بين الطبقات، فبالرغم من التنوع العرقي والحضاري لآل الوادي، فإن التفاعل الثقافي والتبادل الاجتماعي بين الفئات يظل واقعا مكرسا في تفاصيل الحياة اليومية، ليظل التمايز محصورا في الأدوار والممارسات.

---

[1] عبد الكبير باهني، التراتب الاجتماعي والملكية بوادي درعة: مثال واحة فزواطة، في كتاب جماعي بعنوان: حوض وادي درعة: ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع، مرجع سابق، ص.288.

[2] عبد القادر بوراس، احتلال درعة نموذج لتطبيق سياسة ليوطي في التوسع والاحتلال: مراحله وحيثياته، في كتاب جماعي بعنوان: حوض وادي درعة: ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع، نفس المرجع، ص.171.

ذلك أن المرابطين والشرفاء المنحدرين من آل البيت النبوي يختصون بتدبير المقدس وتسوية النزاعات عبر الوساطة والتحكيم، فهؤلاء، وبحكم ما يحوزونه من رساميل رمزية مفتوحة على المقدس يظلون في أعلى الهرم الاجتماعي برفقة الأفراد المنحدرين من أيت عطا والعرب، " الذين يحملون السلاح ويدعون الأحرار، بينما يحمل المرابطون والشرفاء البركة "[1]، فمن يحمل البركة المتأسسة على العلم والصلاح والكرامات والأصل الشريف من الطبيعي أن يكون متميزا عمن لا يحوز أية رساميل، ونفس الأمر بالنسبة لمن يحملون السلاح ويختصون تاريخيا بالدفاع عن المجال والإنسان.فالبركة تؤمن المجال وتحصنه ضد التآكل والاختلال، والسلاح أيضا يقوم بالدور ذاته، ومن يحمل البركة أو السلاح سيحمل الحظوة والتميز عن باقي مكونات التشكيلة الاجتماعية في المجتمع الواحي.

نجد أيضا في هذا النسق ما يعرف بالحراطين الذين تتعدد التبريرات التي تقف تسميتهم بهكذا اسم، فمن قائل بأن الحرطاني هو الحر الثاني، أي أن الأمر يتعلق بإنسان كان من الرقيق وتم تحريره، إلى قائل بأنه الحراث الذي يختص بأعمال حرث الأرض، ومن ثمة كانت التسمية وتأسس الموقع الاجتماعي، وعلى العموم فالحراطين هم فئة تشكل الغالبية العظمى بتيمتيك وبواحة فزواطة تقريبا، وقد اختصت هذه الفئة لزمن طويل بالفلاحة والأعمال الحرفية، مما جعلها تتموقع في أسفل الهرم الاجتماعي.و يوصف الحراطين أيضا بوصف آخر وهو " دراوة" القادمة من واقعة الانتماء إلى الوادي " درعاوة"، وهم من الملونين التي تلتقي انحداراتهم العرقية في اتجاه ممالك الكوشيت والأفارقة القادمين إلى درعة من مناطق المغرب.

و تبعا لهذا التراتب الاجتماعي نجد أن الأعيان المتحدرين من القبائل العربية هم من توكل إليهم مهمة رئاسة جماعة القصر، وهم صناع القرار في المجتمع الواحي، وأن المرابطين والشرفاء هم آل المقدس والتحكيم والوساطة، الذين يساهمون بقسط وافر في صناعة القرار وتصريفه، فيما يحاول من يتموقعون تاريخيا في أسفل السلم الاجتماعي التحرر من وضع الاتباع إلى مستوى الفعل والتدبير.

لكن وبالرغم من كل التغيرات التي مست المجال الواحي على مستوى الملكية والترقي الاجتماعي، فإن منطق التراتبات يستمر ولو في حدوده الرمزية، فما زالت قيم التراتب الاجتماعي مؤطرة لاشتغال النسق الواحي، بالرغم من كل عوامل التنخيب والترقي التي حققتها مجموعة من

---

[1] عبد الكبير باهني، التراتب الاجتماعي والملكية بوادي درعة: مثال واحة فزواطة، مرجع سابق.ص.289.

العائلات التي كانت إلى حد قريب تنتمي إلى الفئات الدنيا عن طريق الهجرة والنجاح المهني والدراسي، فبالرغم من حراكها المادي نحو فئات أعلى في سلم النسق، فإن الانتقال الرمزي ما زال متعثرا، بحيث يظل الشرفاء والمرابطون في أعلى السلم الاجتماعي برفقة العرب وأيت عطا، ويظل بالمقابل الحراطين في الأسفل بالرغم من مراكمتهم لكثير من الأرباح المادية.

لقد استحال عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى فئة الحراطين إلى كبار الملاكين بتيمتيك، بسبب ما توفر لهم من أموال جنوها من الهجرة إلى الخارج أو مباشرة من نجاحات أبنائهم في المشوار الدراسي والمهني، إلا أن هذا التحول المادي الذي طرأ على هؤلاء الأفراد لم يمنحهم الوضع الرمزي الكفيل بترؤس جماعة القصر مثلا، فقد منحتهم صفة كبار الملاكين تأشيرة العبور إلى نوادي علية القوم، لكنها لم تمنحهم ممارسة الأدوار التاريخية للمرابطين والشرفاء.

فالأدوار والممارسات تظل عصية على التغيير، ولا أحد من آل المجتمع الواحي يفرط في عناصر قوته، بالرغم من اختلال منطق التنخيب والترقي، ويتضح منطق الاستمرارية هذا في مقترب تغيير زويا النظر، ففي مجال تيمتيك نجد عددا من المرابطين والشرفاء الذين تعرضوا لنكسات مالية، وصاروا يعيشون على الكفاف، إلا أن هذا التراجع المادي لم يلحق البوار بمهامهم الرمزية ولم يلغ أحقيتهم في الوساطة والتحكيم وتدبير المشترك واحتلال أعلى درجات السلم الاجتماعي.

إنه التراتب المستمر في جغرافيا المجتمع الواحي، التراتب الذي يتأطر بجدل الخفاء والتجلي، المنتفي في الظاهر والمنكتب بتجذر بالغ في كل التفاصيل الخفية، والذي يجد ترجمته تاريخا في الأدوار والممارسات التي تحدد الموقع الاجتماعي، فالتاريخ الحضاري في وادي درعة هو ما يصنع الوجاهة والسيادة ولو بشكل رمزي، وليست الملكية والجاه ما يصنع ذلك، كما يحدث في أماكن أخرى من العالم القروي المغربي.

### 3. الماء شرط الانوجاد

في المجتمع الواحي يظل الماء أهم بكثير من كافة الانشغالات التي تبصم المجال، فالماء هو سر الانوجاد والبدء والمنتهى، إنه يختزل تاريخ المجال والإنسان، يؤشر على الثابت والمتغير في مسار ملتهب من الصراعات والتنافسات، "فملكية الماء بهذه الواحات لا تقل أهمية عن ملكية الأرض"[1]،بل إنها تصير الملكية الأهم والأكثر استثارة للصراع أو التحالف، فالماء عنصر استقرار وهدم في الآن

---

[1] أحمد البوزيدي، قضايا توزيع الماء بواحة درعة من خلال الوثائق المحلية، مرجع سابق، ص.79.

ذاته، حوله ومن أجله سجلت واقعة الاستقرار ضدا في معطى الانتجاع والترحال، وبسببه نشأت في التاريخ القديم وما تزال العديد من الصراعات.

هذه الأهمية القصوى للماء في المجتمع الواحي ستستوجب مزيدا من التنظيم وفقا لمبادئ الشرع والعرف والقانون التي تستند إليها الجماعة في تدبيرها للمشترك والحيوي في يوميها العام، فمن خلال التشبع بالتنظيم الشرعي والعرفي لحقوق الماء والمتمثلة في حق الشرب وحق الشفة وحق المجرى وحق المسيل وحق العالية على السافلة، فضلا عما تراكم من أعراف وأحكام في إطار فقه النوازل[1]، تمكن المجتمع الواحي من إنتاج منظومة قانونية محلية تؤطر علاقة الأفراد والجماعات بالثروة المائية، وصنوف استغلالها على درب الملكية الفردية أو في إطار الاستغلال الجماعي.

و بما أن الماء هو أصل الحياة في عمق الصحراء، فإن ملكيته ستصير الأقوى والأهم في تفاصيل الرساميل المادية التي تتوفر بالمجتمع الواحي، وتعتبر ملكية الماء في واحات وادي درعة ملكية لحصص زمنية معلومة قد تطول أو تقصر تبعا للصبيب المائي والتموقع في السافلة أو العالية.و تعد " الخروبة " الوحدة القياسية لتقسيم الماء في الواحة، وهي مدة زمنية" تقدر ب45 دقيقة عندما يكون النهار متساويا مع الليل"[2].

و تبعا للوضعية العقارية للماء في المجتمع الواحي، فإنه يصير محور العمليات القانونية المرتبطة بالبيع والشراء والكراء والرهن والإرث، كما أن انضباطه إلى جملة من الأطر التنظيمية التي يحكمها الشرع والعرف والقانون، يجعله، كما الأرض، في العالم القروي المغربي، متصفا بحد أعلى من التعقيد والتشتت.

فإذا كان الوضع العقاري للأرض بالمغرب مفتوحا على الملك الخاص والمخزني والأوقاف والجيش..فإن ذات التنوع والتعقيد ينتقل بالتبعية إلى دوائر تدبير وامتلاك الماء في المجال الواحي، فهناك الماء الخاضع لمنطق الملكية الفردية، وهناك ماء آخر في ملكية الزوايا، وآخر في يد الأوقاف، ورابع يخضع للملكية الجماعية، كما أن التعقيد والتشتت يصل إلى ذروته في شأن مياه السواقي، "

---

[1] من بين القواعد المنظمة للماء في فقه النوازل نجد ما يلي:( 1- أصحاب الأشجار والثمار مقدمون على الطحن إذا قل الماء 2- أصحاب الساقية السفلى ليس لهم إلا ما يفضل عن الساقية العليا 3- الأعلى أحق بالماء من الأسفل 4- الأودية لا حق فيه لأحد دون أحد...)

أنظر: محمد بونبات، حقوق الماء في المغرب: مقاربة للنوازل والأعراف وقانون الماء، سلسلة آفاق القانون، رقم 4، مراكش، الطبعة الأولى، 2000.ص.32.

[2] أحمد البوزيدي، مرجع سابق، ص.91.

فالمالك الواحد يمكنه أن يمتلك حصة مائية مشتتة في مستويات متعددة ( الساقية، السواقي، الساقية البيقصرية )[1].

و من أجل تدبير أفضل للماء يلجأ سكان الواحة إلى بناء سدود تقليدية صغرى تعرف محليا باسم أكوك، كما يلجأون إلى تهيئ السواقي التي يتم عبرها توزيع الماء على مالكيه، بإشراف متخصص في تدبير وتوزيع الماء يطلق عليه " عامل الساقية أو الناظر، ويعهد إليه بالحرص على صلاحية السواقي والحفاظ عليها من التلف والتوحل، كما يعهد آل الواحة بتنظيم الري وتوزيع الماء إلى شخص آخر يسمى" بالصعاد" وهو شخص له اطلاع واسع بأسرار النوبة المائية التي تتشكل من 16 خروبة "[2].

و من التحولات المثيرة التي عرفتها ملكية الماء بتيمتيك وفزواطة بشكل عام، نجد الباحث عبد الكبير باهني يؤكد بأن أغلبية العائلات المالكة للماء والتي تنتمي إلى "ادراوة" وأيت عطا هي عائلات استقرت مؤخرا بالواحة، أما بالنسبة للعرب والشرفاء وخصوصا المرابطين فهي عائلات أفلست ثم باعت أملاكها من ماء وأرض، إلا أنه يسجل في مستوى آخر من التحليل بأن كبار الملاكين هم اليوم من عائلات ادراوية[3]. فهل يفسر الامتلاك وانتفاؤه بالموقع الاجتماعي ورهانات الحراك والتنخيب ؟ أم نرجعه إلى واقع التحولات التي تظل أحيانا بلا معنى في ظل مجتمع شديد التركيب ؟

و في إطار تحولات تدبير الماء في المجتمع الواحي نجد ظهور واقعة دولنة الماء، فمياه درعة صار متحكما فيها بعد إقامة الدولة لسد أحمد المنصور الذهبي قريبا من ورزازات، وهذا يعني أنها هي التي تتحكم في تزويد الفلاحين بمياه السقي، وأنها من يتحكم في تدبير حياتهم الفلاحية، لقد تغيرت طبيعة الماء، فمن ماء السماء إلى ماء الدولة، خصوصا وأنها تعمد إلى تسجيل حضورها في المجتمع الواحي عن طريق بناء قنوات التوزيع والتحويل الكبرى والتصفية من الرمال والأوحال، إلا أنها بالرغم من ذلك تظل مستدمجة في الوعي الجمعي تحت اسم دال يختزل تاريخا من التدخلات العنيفة والنفعية، وهو " المخزن"، فهذه الكلمة هي الأكثر تعبيرا عن الدولة في العالم القروي، ولا نجد إلا قلة من القرويين تستعمل كلمة الدولة أو الحكومة، فالدولة تحرص على تقوية حضورها في المجال القروي،

---

[1] عبد الكبير باهني، التراتب الاجتماعي والملكية بوادي درعة: مثال واحة فزواطة، مرجع سابق.ص.306.

[2] أحمد البوزيدي، مرجع سابق، ص.90.

[3] عبد الكبير باهني، مرجع سابق.ص.305.

عبر مختلف الصيغ والأساليب، تأكيدا لخيارات الاحتواء والمراقبة التامة لكل تفاصيل المشهد المجتمعي.

فالماء صار ماء المخزن، ولهذا لا بد من التعامل بحذر وريبة مع كل تدخلاته ومبادراته، فبوغابة[1] مثلا وهو ممثل رسمي للمخزن، لم يتمكن من إقناع سكان تيمتيك من الدخول معه في مشاريع بناء حواجز طبيعية لمحاربة التصحر، فالتجربة التاريخية تحيل إلى اعتبار علاقة الفلاح بالدولة، علاقة تعسفية تقدم الفلاح والمجال القروي كمجال مليء بالخوف والهروب والمقاومة والثورة والصمت تجاه الدولة"[2]،ف" لا ثقة في المخزن..و لا ثقة في بوغابة " هكذا يترجم السكان علاقتهم بالدولة في كثير من تفاصيل المغرب القروي.لقد اقترح بوغابة في أواسط التسعينات على سكان تيمتيك مشروعا لوقف زحف الرمال باعتماد مقاربة تشاركية ترتكز على مساهمة السكان في كل مراحل المشروع،لكن التعثر والإخفاق كان المآل الأخير لهذا المشروع، فالسكان مقتنعون بأن " العقرب هي التي تمنح بالمجان "، ولهذا فمن المستبعد جدا أن يقدم المخزن على إقامة هذه الحواجز حبا في آل تيمتيك، إنهم يعتبرون هذا المشروع محاولة منه لسحب أراضي الجموع من قبيلة القصر، تماما كما يعتبرون كل محاولة من ذات المؤسسة لتحسين تدبير الماء، خطوة على درب الانتقال من ماء السماء إلى ماء الدولة، مع ما يعنيه هذا الانتقال من خروج قسري من زمن الجماعة إلى زمن المخزن.

## 4ـ من القصر إلى الحدب

إن بروز الواحة كثراء طبيعي في عمق القفر والجفاف الجغرافي، سيجعلها على الدوام محط أطماع وهجومات، ولعل هذا ما جعل السكان يدمنون السكن بل التحصن في قصور وقصبات، والدخول أيضا في تنظيمات ومؤسسات جمعية لمواجهة الخطر الخارجي وتأمين أكبر قدر من التضامن والتكتل، فثقافة الندرة التي تطبع المجال الصحراوي هي التي أوجبت الانتظام سكنيا في إطار القصر لدى الواحيين، فالأرض والماء هما أعز ما يطلب في ظل هذه الثقافة، ومن أجل حماية هذا الرأسمال الطبيعي، تطلب الأمر رفع أقصى درجات الأمن والاستنفار والسكن بالتالي في إطار القصر كوحدة مجالية دفاعية.

---

[1] يطلق سكان تيمتيك هذا الإسم على موظفي المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

[2] Paul Pascon, Etudes rurales: Idées et enquêtes sur la compagne marocaine, SMER, Rabat, 1980.p.16.

فالمجتمع الواحي الدرعي ينقسم إلى عدة وحدات مجالية سكانية تعرف بالقصور، والتي يأوي كل واحد منها عناصر بشرية متعددة الأصول والانحدارات العرقية والاجتماعية والثقافية، تلتئم عضويا في إطار ما يعرف ب " قبيلة القصر ". وتتكون "قبيلة القصر بدرعة من عناصر بشرية متنوعة الأعراق والأصول، تعتبر في الواقع بقايا التجمعات القبلية التي تعاقبت على تعمير واحات الوادي، وبعد اندماجها شكلت ما يعرف محليا بقبيلة القصر"[1]، التي ترتكن بدورها إلى نظام اجتماعي واقتصادي تعمل على تقعيده وتسييده " جماعة " القبيلة، وهو ذات النظام الذي يسري مفعوله كليا على جميع المنتسبين إلى مجال قبيلة القصر، وتختص جماعة القبيلة باختيار شيخها(رئيسها وممثلها) وتدبير مشتركها الجمعي المفتوح على المقدس والأرض والماء والغلات، وما إلى ذلك من علاقات وممارسات في اتجاه الداخل أو الخارج.

إلا أن قبيلة القصر ستتعرض بدورها لعدد من التحولات أو التحويرات على مستوى المهام والوظائف التي تضطلع بها في صلب المجتمع الواحي، فشيخ القبيلة صار أكثر ارتباطا بالمخزن بدل الارتباط بمصالح السكان،"فلقد عملت السلطات على إحداث وظائف أخرى وخدمات جديدة، ظهرت في آخر المطاف كتجزيء بسيط لسلطتها"[2]، وبذلك فالجماعة ذاتها لم تعد تلتئم بدرجة أعلى من أجل التداول في شؤون المشترك، بقدر ما تلتئم من أجل الاستعداد لاستقبال وفد رسمي أو المشاركة في احتفال ما، أما شؤون ترميم القصر والسواقي فنادرا ما يتم التطرق إليها بعد هجرة القصر إلى الحدب.

و بالنسبة للقصر كوحدة مجالية في المجتمع الواحي فهو عبارة عن " بناء متماسك ومتصل تخترقه أزقة تتفرع كلها عن المدخل الرئيسي للقصر، ويحمل كل زقاق أو درب اسم العظم الذي يسكنه من العظام التي تتشكل منها قبيلة القصر"[3]. فالسكن في الواحات الجنوبية على ضفاف وديان درعة، دادس، غريس، زيز، كير.."ينقسم إلى نمطين اثنين من البناء: من جهة نجد القصبات الأميرية "

---

[1] أحمد البوزيدي، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعة، في كتاب جماعي بعنوان: حوض وادي درعة: ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والإبداع، مرجع سابق، ص.94.

[2] Paul Pascon, Etudes rurales: Idées et enquêtes sur la compagne marocaine, op.cit p.19.

[3] أحمد البوزيدي، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعة، مرجع سابق، ص.95.

تيغرمت "، ومن جهة ثانية، القرى المحصنة( قصر، قصور )، ونريد أن نتحدث هنا عن القصر الذي يعتبر، وبحق، التجمع القروي الأكثر انتشارا في الجنوب"[1].

و يتوفر القصر في الغالب على ساحة عامة تسمى الرحبة أو أرحبي وتخصص للتجمعات العامة وإقامة المناسبات، ثم هناك المسجد الذي تقام فيه الصلاة ويعلم فيه القرآن، فضلا عن دار القبيلة التي يشرف عليها صاحب الساروت والتي كانت تفتح في الغالب للغرباء والضيوف وأبناء السبيل، لأنه بتواز مع التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، فقد استحالت هذه الدار إلى مخزن لأعشار الغلات التي يستخلصها دواب القصر أو الملازم الذي يتكلف بملازمة باب القصر للحراسة واستخلاص مقادير معلومة من محاصيل سكان القصر لتسليمها لصاحب الساروت الذي يصرفها في المصالح العامة للجماعة[2]، وعلى العموم، "فليس القصر تطورا للخيمة أو النوالة، إنه معمار فرضته ضرورات المناخ"[3] إنه نتاج عطوبية المجال وتاريخ التنافس والصراع في ظل شرط الندرة والتوازنات. لكن ما زالت المهن والمهام تقاوم المحو والتحوير في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع الواحي ؟ وهل ما زال القصر يواصل حضوريته الرمزية والمادية في ذات المجال ؟ وما مآلاته الممكنة في ظل الثابت والمتحول؟

في ثمانينيات[4] من القرن الفائت تم توزيع أراضي الجموع الخاصة بالسكن، على سكان القصور المكونة لتيمتيك، وهي الأراضي الموجودة بالضبط قبالة الطريق الرابطة بين زاكورة ومحاميد الغزلان، مباشرة بعد هذا التوزيع انطلقت عملية التنافس على بناء دور جديدة بعيدا عن مجال

---

[1] Paul Pascon , Type d'habitat et problème de territoire au maroc. Dans: R. G.M, n: 13.1986.p.91.

[2] أحمد البوزيدي، دور الاتفاقيات التنظيمية في تنظيم العلاقات داخل القصور بدرعة، مرجع سابق.ص.95.

[3] Mekki Bentaher, l'organisation traditionnelle de l'espace. Dans: BESM, N.141/142.1982.p.103.

[4] "يطلق الحدب في واحات درعة على أراضي جماعية تم استغلالها لأول مرة في السكن للتصدي للنمو الديموغرافي المتزايد،فلكل قبيلة حدبها من خلال التصرف في الأراضي التي تقع قبالة القصر وقد تدخل المخزن كثيرا في توزيعها للحصول على حصته الخاصة من خلال القياد،و يعود السبب الرئيس لتوزيع الأرض، ليس الحاجة أو الاتفاق، وإنما ظرفية ضرورة مساهمة القصر في جمع التبرعات من أجل بناء مسجد الحسن الثاني بالبيضاء، مما ولد فكرة استخراج "الفريضة" من هذه الأرض ومنذ ذاك الوقت توقف التوزيع ولا زال الصراع عليها، والتوزيع يتم بالمقابل لكل 100متر ثمن محدد وهكذا حتى جمعت القبيلة مبلغ مساهمتها المحدد من عمالة وارزازات آنذاك مما يحيل على تدخل المخزن في تحديد حاجة السكان.الغريب أنه منذ ذلك التوزيع بقيت الأراضي غير موزعة رغم الحاجة إليها لتضارب المصالح المختلفة للسكان".

أنظر محمد البوزيدي، قراءة في دينامية الواحة الدرعية، مجلة موقع اتحاد كتاب الإنترنيت العرب.

القصر، وهو ما جعل السكن الجديد يتمركز حول قصر تيمتيك الحدب، وبذلك لم يعد القصر وحدة سكنية واجتماعية بالنسبة لآل تيمتيك الوسطانية، الكل راغب في الالتحاق بالحدب بمحاذاة الطريق المؤدية إلى زاكورة، فالقصر الذي كان يأوي قبل مطلع التسعينات كل عائلات "قبيلة القصر"، صار اليوم خاليا من السكان ومهددا بالانهيار، بسبب تراجع " اجماعة " عن القيام بأعمال الصيانة التي كان يفترضها العيش المشترك في هذه الوحدة المجالية.

هناك تنافس شديد بين عائلات تيمتيك على الالتحاق بالحدب وبناء دور مستقلة على مساحات تصل إلى حدود **400** متر مربع، وهناك حرص آخر على نقل واستدماج حياة المدينة بدل ثقافة القصر في عالم الحدب، فبعد أن كان القصر وحدة مجالية دفاعية يديرها الجمعي صارت بيوتاته مجرد حظائر للماشية أو مخازن للغلات أو ببساطة مجرد أطلال تتلكأ العائلات في ترميمها. إنه التحوير الوظيفي للمجال، الذي فرضته التكسيرات المتتالية التي تعرض لها المجال والإنسان، والتي همت بالأساس قيم التضامن والتدبير المشترك، التي تنبرز بجلاء في مؤسسة اجماعة التي انتقلت من مستوى التدبير الكلي إلى واقع الحضور الفولكلوري.و في هذا الإطار يؤكد لازاريف بأن المجتمع القروي المغربي قد عرف محطات كبرى على درب التحولات، تتوزع على الفترة الاستعمارية وإيديولوجيا الاستقلال، وما تلاه من أحداث وسياسات،و هي المحطات التي تعرضت فيها البنيات الأساسية للمجتمع، وخاصة الأشكال القبلية للتضامن لتحولات عميقة، تماما كما هو الأمر بالنسبة للتراتبات السياسية في البوادي وما استتبع ذلك كله من تدخل مكثف للدولة واتجاه نحو المكننة وتطور أشكال الاستغلال والتعاقد[1].

فالمستعمر مثلا لم يعمل فقط على تكسير هذه البنيات التقليدية، بل عمل على استبدالها بأخرى يسهل التحكم فيها أكثر، " فالاستعمار قام بعملية مزدوجة، عملية تفكيك وبناء، تفكيك البنيات التقليدية،و بناء بنيات جديدة،و في نفس الوقت كان يعمل على الحفاظ على بعض البنيات العتيقة التي كان يرى أن بإمكانه استغلالها لحاجياته، ومنع كل تجديد قد يهدد مصالحه"[2].

فالمعطى الأول الذي يمكن تسجيله في مستوى التحولات هو الانتقال من السكن الجماعي إلى السكن الفردي، بما يعنيه هذا الانتقال من تغيير لنمط الدخول والخروج من ذات الباب الأوحد،

---

[1] Gregori Lazarev, changement sociale et développement dans les compagnes marocaines, Dans: BESM, n 109, avril-juin.1986.p.22.

[2] عبد الجليل حليم، التدخل الاستعماري والحركية الاجتماعية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط السنة الخامسة، العدد 57، يونيو 1989، ص.14.

الذي هو باب القصر، والانعطاف مع أرحبي ودار القبيلة إلى حيث يقيم العظم، ومع ما يعنيه أيضا من تغيير للمجال وخرائطه الأولية والاجتماعية بالدرجة الأولى، فالسكن الجماعي يفترض نوعا من الانضباط لقوانين الجماعة، ويستلزم تدبيرا مشتركا للفضاء والمنافع، أما السكن الفردي فيؤكد واقعة الاستقلال بشكل أو بآخر، ويسير في اتجاه محو وتحوير الجمعي لأجل إعادة صياغة الفردي، تماشيا مع طروحات التكسير والتحوير الوظيفي للمؤسسات التقليدية واستبدالها بأخرى موجهة ومتحكم فيها عن بعد.

معطى آخر يمكن ربطه بعقدة المدينة المتأصلة في سلوكات القرويين بالمغرب، فالمدينة تظل حلما يستوجب الالتحاق بركبه، ولو بشكل رمزي في حالات الاستحالة، والانتقال من القصر إلى الحدب، ومن وسط الواحة إلى قارعة الطريق يحقق هذا الهجرة الرمزية إلى مجتمع المدينة، حيث الطريق والكهرباء والماء وباقي مؤسسات الواقع واللذة بالتعبير الفرويدي.

عقدة المدينة تنكشف أيضا في تغيير مواد البناء، فإذا كان التابوت الطيني هو مادة البناء المحلية والأساسية في بناء الدور بفضاء القصر، فإن الطوب والإسمنت سيصير بديلا عن الطين في عملية البناء، وسيقتصر الطين في بعض الأحيان على الواجهة فقط لتأكيد الانتماء إلى عمق المجال وثقافته، وبالطبع فالتحول السكني سوف لن يقتصر على مواد البناء فقط، وإنما سيمتد إلى هندسة السكن وتحديداته الاجتماعية والمجالية، فالسكن الفردي صار بديلا عن السكن العائلي، والتصميم الداخلي الذي كان يشتمل في الغالب على تقسيم وظيفي غارق في القدم سيتم استبداله بتقسيم مستورد من المجال المديني، حيث بيت النعاس وبيت الضياف وبيت الجلوس والمطبخ والحمام ومرآب السيارة أيضا.

الرغبة في اقتفاء أثر المديني ستلوح في التجهيزات والمفروشات التي بدأت تتحرر من المواد الأولية المحلية وتلتحق بالتالي بأحدث ما تقدمه المدينة، لن يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سيتمد إلى أنماط الاستهلاك في الملبس والمأكل والاتصال..فكلها ستتعرض لتحولات عميقة تدفع إلى طرح أكثر الأسئلة التهابا حول مآل المجتمع الواحي.

## 5ـ المآل الملغز

ما مآل الواحة بالمغرب ؟ ربما يجد هذا السؤال أكثر من داع لإعادة طرحه هنا والآن، فالصعوبات التي تعترض المجتمع الواحي باتت على درجة عالية من الخطورة والمأزقية، فمرض

البيوض يأتي على أعداد مهمة من أشجار النخيل برسم كل سنة، وثقافة القصر والتدبير الجمعي تتراجع لفائدة ثقافة " الحدب " والاتجاه الفرداني.

نلاحظ أيضا في الزمن الواحي ارتفاع هجرة الشباب نحو الخارج أو المدن الكبرى، وبالطبع فهذه الهجرة المكثفة ستكون تأثيرات بالغة على النسق المجتمعي الواحي، ذات التأثيرات التي يمكن تلمسها في ظاهرتي البيوت بلا أزواج والأرض بلا يد عاملة.

فالفلاحة اليوم بالواحة صارت بلا يد عاملة عائلية بالأساس، فالأبناء هاجروا إلى الخارج أو إلى المدن الكبرى، لاستكمال الدراسة أو بكل بساطة للعمل في أوراش البناء أو ما يتيحه سوق العمل المديني من فرص لا تمنح غير الكفاف، وبذلك فقد استحالت الديار إلى " خيام بلا أوتاد " ينتظر فيها الشيوخ والنساء حلول العيد الكبير للقاء بالأبناء والأزواج الذين فضلوا العمل بالمدينة أو الخارج على البقاء في الواحة.

إن انتظار " العيد الكبير" أو بعض المناسبات الطارئة للقاء بالأبناء أو الأزواج تكون له نتائج متفاوتة على النسق الواحي، نتائج لا تتوقف عند حدود الخصاص في اليد العاملة، وإنما تمتد إلى سجل القيم والأدوار والممارسات الاجتماعية، بما يجعل خيارات التحول تنفتح على احتمالات شتى، يظل أبرزها تكسير الجمعي وحضور الفردي.

فالأرض تظل بدون يد عاملة في غياب السواعد الشابة التي انفرض عليها عرض خدماتها بعيدا عن المجال الواحي، فالآباء ما عاد بمقدورهم إنفاق مزيد من الجهد والوقت في تهيئة الأرض وزراعتها، لهذا تراهم يلجأون إلى استغلال الأرض بأنماط الخماسة والرباعة أو الانتهاء من " صداع الفلاحة " ببيع الماء والنخيل والتراب والالتحاق بالحدب لفتح محلات تجارية أو حرفية في انتظار ما تحمله الحوالات البريدية الإلكترونية آخر كل شهر.

فالمآل الواحي يظل في جانبه الاجتماعي معرضا لكثير من الهزات العميقة التي تعصف بالبنيات والممارسات والأدوار، كما أنه في جانبه الإيكولوجي يظل مهددا بالتصحر وتراجع الغطاء النباتي وملوحة التربة وتدهور الفرشة المائية وانتشار مرض البيوض الذي يهدد استمرار النخيل.
يضاف إلى هذه المعطيات الطبيعية تحولات أخرى مرتبطة بجماعة القصر وسلطها الرمزية والمادية التي تفقد القوة التأثيرية يوما بعد آخر، فطابع الإلزام والقهر لم يعد حاضرا في كثير من قراراتها، فالانتقال من القصر إلى الحدب جعل هذه السلطة تتداعى قبالة ظهور سلط فردية موزعة بين هندسة السكن الجديد، كما أن التجذر الرسمي لممثلي الدولة في عمق القصر أو الحدب، جعل وظيفة ممثل الجماعة

الواحية تتعرض للمزاحمة والتحوير، فبدل أن ينطق شيخ جماعة القصر بلسان حال آل الواحة، فإنها يتحول إلى متحدث رسمي باسم الدولة.

إن البنيات التقليدية تتعرض باستمرار للتفتيت والتحوير بسبب ما تحمله رياح المدينة والدولة، وما تحمله أيضا التحولات القيمية المحلية، ولهذا لا يبدو مستبعدا أن يستمر مسلسل تفريغ الواحة، وتفكيكها، واستبدال أنظمتها القديمة بأخرى جديدة أكثر ولاء وتمثيلا للمخزن.

إلا أنه وبالرغم من مجموع هذه التحولات فإن جماعة القصر تستمر وتواصل حضورها، ولو في حدود السلطة الدنيا، فإذا كانت الجماعة في مناطق أخرى من جغرافيا العالم القروي بالمغرب، قد تعرضت للمحو والتحوير الوظيفي العالي الدرجة والنوع، فإنها هنا بواحات درعة ما زالت تحتفظ بعدد من وظائفها وسلطها التقليدية، وما زالت تحسم في بعض الخلافات، وما زال استبدالها بالتقاضي أمام المحاكم أمرا محدودا مقارنة مع ما يحدث في مناطق أخرى من المغرب القروي،فهل هو البعد عن المركز ما يؤمن استمرارية البنيات الأصلية؟ أم هو العمق التاريخي للمجال ما يضمن الاستمرار والامتداد ولو بشكل رمزي لممارسة السلط وبناء العلاقات ؟

فالمناطق القروية الأكثر بعدا من المدن الكبرى تظل أكثر احتفاظا بوظائف بنياتها التقليدية، في حين يكون مصير الأخرى الدائرة في فلك المركز، هو المحو والتحوير[1]، فمن القصر إلى الحدب هناك تاريخ من التحولات التي عرفها المجتمع الواحي، كما أن هذه العلاقة المختزلة في مسار من / إلى تؤشر على جملة من الثوابت التي تعاند التحول وتستمر وفقا لأشكالها الأصلية والتقليدية، فهناك الثابت والمتحول في دنيا المجتمع الواحي، وإن كانت التحولات تلوح أحيانا بشكل الهزات العميقة، فإن الثوابت تظل هي الأخرى أكثر تجذرا وامتدادا في تفاصيل الحياة الواحية، هناك تحول بمقدار ما، وهناك نسق الاستمرارية الذي يؤسس لشرط المستقبل من خارطة الماضي السحيق.

و لعل هذا الحضور المزدوج للثابت والمتحول في صناعة الواقع المجتمعي عند الواحيين، هو ما يفسر الحال والمآل الملغز أيضا، فمن القصر إلى الحدب، مسار غير عاد بالمرة تلوح في جنباته تحولات في القيم والأدوار والممارسات والبنيات، كما تبرز في خطوط طوله وعرضه تحولات مجالية واستغلالية في الأرض والماء والنخيل، إنه باختصار تاريخ من التغير داخل نسق الاستمرارية، كما في كثير من تفاصيل المغرب القروي.

---

[1] تماما كما هو الأمر بالنسبة لحالة "اجماعة" دوار ولاد هلال الذي يقع قريبا من المركز( أنظر الفصل الثالث)

الفصل السابع:

# زمن الهجرة في المجتمع القروي

تؤشر الهجرة دوما على نوع من الحراك الاجتماعي داخل المجال، والذي يفترض انتقالا اجتماعيا من فضاء لآخر، ومن ثقافة لأخرى، مما يعني أن الهجرة في مطلق الأحوال تنتج ظواهر وحالات مجتمعية أخرى، بحكم انطوائها على السبب والنتيجة في نفس الآن، فهي نتيجة منطقية لتضافر عوامل متعددة، وسبب طبيعي لانبناء وانوجاد ظواهر أخرى.

وفقا لهذا الفهم، فالسيول البشرية المندلقة من الأرياف نحو المدن أو نحو الخارج في شكل هجرات موسمية أو دائمة أو هجرات شرعية وغير شرعية، لا تكون بمحض الصدفة، بل هي نتيجة لأسباب عدة يساهم في تفريخها الواقع المجتمعي العام الذي تعيش على إيقاعه ذات الأرياف. ويمكن في هذا المستوى التميز بين أوجه مختلفة لهذه الأسباب الثاوية وراء حدوث فعل الهجرة، فهناك العوامل الإيكولوجية أو السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية أيضا، وكلها عوامل رئيسية تسهم بشكل أو بآخر في إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة الهجرة القروية نحو المدن أو الخارج.

لقد هاجر الإنسان قبلا من مكان إلى آخر بسبب العوامل الطبيعية، فالجفاف مثلا يدفع المرء إلى الهجرة وذلك بحثا عن الكلأ والماء، فرهان البقاء استوجب من كثير من الجماعات البشرية الانتقال نحو عوالم جديدة بحثا عن ظروف أنسب للعيش الكريم والمريح في آن. وفضلا عن ذلك فثمة عوامل سياسية قد تدفع نحو الهجرة، وذلك اتصالا بالحروب الماحقة وعدم الاستقرار السياسي، فالحروب والنزاعات تحتم على المرء المغادرة حفاظا على الحياة، مما يؤكد أن هاجس البقاء هو الدافع المحرك لكل أشكال الهجرات.

و من أجل مقاربة نتائج هذا الفعل على الإنسان والمجال، نقترح في هذا الفصل انتقالا إلى دوار ولاد ركيعة بإقليم بني ملال لاكتشاف حدود وامتداد التأثير الذي أحدثه ديناميات الحركية المجالية، في ظل وسط قروي ترتفع فيها واقعة الهجرة، باتجاه المدن الكبرى أو الضفة الأخرى.

## 1-الإنسان والمجال

ينتمي دوار ولاد ركيعة إلى المجال العميري الذي يمتد بقبائله وعشائره على سهل تادلة التابع لإقليم بني ملال، ويتحدر أولاد ركيعة من بني شكدال إحدى كبرى عشائر قبيلة بني عمير، والتي تتألف من أربعة أخماس وهي: بني شكدال، الخلفية، أولاد محمد الركاك واولاد محمد الغلاظ[1]، وهي قبيلة عربية تتحدر من قبيلة بن جشم التي وفدت إلى المغرب مع بني معقل وبني هلال وبني سليم[2].

وتعد قبيلة بني عمير من أهم القبائل التي استوطنت سهل تادلة، فهي إلى جانب أيت الربع وبني موسى توجد بتادلة السفلى، في حين تشغل قبائل بني زمور والسماعلة وبني خيران وورديغة تادلة العليا، وذلك وفقا لتقسيم المخزن الحسني خلال القرن التاسع عشر[3]

و تتوزع بني شكدال على مجموعتين، الأولى في الجنوب الغربي وتضم: لكرارة، اولاد ايعيش، اولاد احمد، المحارمة، الخلط، اولاد مبارك، وولاد سالم، بينما تضم المجموعة الثانية التي تقع في الجنوب الشرقي للمجال العميري كلا من ولاد ركيعة واولاد أيوب واهل المربع ولهلالة والعجانة واولاد رياح وولاد ادريس[4].

و يضم الدوار نحو 35 كانونا، لأسر تربط بينها علاقات تتأسس على الأواصر الدموية القريبة أو البعيدة، فضلا عن كونه موئلا لأسر وافدة من قبائل ومواطن أخرى في إطار بحثها عن العمل أو في إطار علاقات المصاهرة، وعلى العموم الغالبية العظمى من آل الدوار من قبيلة بني عمير.

إن مجال ولاد ركيعة هو جزء من سهل تادلة المنبسط ذي التربة الخصبة والتساقطات المطرية المهمة، وهو ما يساعد على قيام زراعات تسويقية كالشمندر والحبوب، بالإضافة إلى أشجار الزيتون، كما يعرف الدوار نشاطا مهمة لتربية الماشية والأبقار، فتعاونية الحليب الموجودة بالدوار تعد من أهم موردي مادة الحليب للمصنع الكائن بالفقيه بن صالح.

يؤكد أغلب المبحوثين أن دوار ولاد ركيعة كان يعرف كثافة سكانية عالية إلى حدود منتصف السبعينات، وأن "البراني" لم يكن له وجود بين "موالين البلاد"، فباستثناء بعض "الخماسة"

---

[1] أحمد قاسمي، تاريخ قبيلة بني عمير والمحيط التادلي: 1188-1956، المتقي برينتر، المحمدية، الطبعة الأولى، 2005.ص.30.

[2] أحمد قاسمي، تاريخ قبيلة بني عمير والمحيط التادلي: 1188-1956،، نفس المرجع السابق، ص.21.

[3] أحمد قاسمي، نفس المرجع،ص.29.

[4] أحمد قاسمي، نفس المرجع،ص.31.

الوافدين من قرى أخرى لم يكن يقطن بالدوار سوى ست تسع عائلات كبرى تتواشج فيما بينـــها، بعلاقات مصاهراتية وقرابية.

لكن مع انطلاق موسم الهجرة نحو المدن الكبرى( الدار البيضاء، بني ملال، مراكش..) وكذا الهجرة نحو الضفة الأخرى ( إيطاليا، إسبانيا، فرنسا..)، فإن الدوار سيعرف مجموعة من التحــولات العميقة المبنى والمعنى، وهي تحولات متعددة الأبعاد والامتداد، إذ تهم الجوانــب المجاليــة والمهنيــة والاجتماعية في مستوى العلاقات والأدوار والممارسات، فلم يعد الدوار كما الأمس القريب، ثمـــة حياة جديدة تنبني وأخرى بالمقابـــل تتـــوارى، في إعـــلان ممكـــن ل "مـــوت القـــروي ومـــيلاد الزماكري". فالمجال ينتج، يستهلك ويتحول[1].

فكيف السبيل إلى قراءة مجمل هذه التحولات، وفقا لمقترب الفهم البورديوي الذي يؤكد أن "الظاهرة العلمية بناء وليس معطى"[2]، وأن الاشتغال عليها يستوجب "عملا حذرا باستمرار"[3]؟ هنـــا ستكون المقابلة والملاحظة معا سبيلنا إلى بناء الواقع السوسيولوجي وإعادة قراءته وتفكيكه، أملا في الفهم والتفسير.

## 2. في زمن الهجرة

من أصل خمس عائلات شملتها الدراسة، تتكون من 112 فردا، نجد أن 35 شخـــصا منـــهم هاجروا من الدوار، وهم يتوزعون على 13 شخصا هاجروا إلى كل من إيطاليا وإسبانيا، فيما هاجر 22 شخصا منهم إلى بعض المدن الكبرى(الرباط، البيضاء، مراكش، بني ملال)، وبالطبع فإن هؤلاء المهاجرين هم من الذكور بواقع 32 شخصا والإناث بواقع ثلاث سيدات التحقن بـــأزواجهن بعـــد استكمال إجراءات الإقامة بالديار الأوروبية.

هنا الهجرة تسير في اتجاهين هما المدينة والخارج، ولكل اتجاه مبرراته ورهاناته، وعلى مستوى المدينة ذاته يمكن التمييز بين الهجرة إلى المدن الكبرى والهجرة إلى المراكز القروية/الحضرية الكـــبرى كالفقيه بن صالح وقصبة تادلة وسبت ولاد نمة. فبالرجوع إلى رصد ظاهرة الهجرة القروية نحو المدن مغربيا نكتشف حضورية قصوى للعوامل الطبيعية والسوسيواقتصادية التي تكمن وراء انبراز الظاهرة

---

[1] قيس مرزوق الورياشي، التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية، في كتاب جماعي: تطور العلاقات بين البـــوادي والمـــدن في المغرب العربي، مرجع سابق.ص.68.

[2] Pierre Bourdieu et autres, le métier du sociologue, Edition Mouton, paris.1980.p.51.

[3] Pierre Bourdieu et autres, le métier du sociologue. Op.cit.p.119.

وتناميها خصوصا في العقود الأخيرة[1]، التي صارت فيها المدن تشكل قطب جذب حيوي وبديل لضنك وشظف العيش في رحم المجتمع القروي.

فالمدينة تغري القروي بما تتوفر عليه من خدمات ومتع وإمكانيات أخرى لا تتوجد بين أحضان القرى، لهذا يصير الانتماء المجالي إلى المدينة هدفا أثيرا بالنسبة للقروي، يمكن أن يبيع من أجله الأرض ويفرط في انتمائه الأصلي رغبة في الالتحاق بأضواء المدينة والإفادة من خدماتها، لكن هل يستطيع تحقيق ذلك لما ينتهي من الاندلاق نحو المدينة؟

ليس هذا العامل النفس اجتماعي المفتوح على التعلق بالمدينة هو الثاوي أبدا وراء الهجرة القروية نحو المدن، لأن هناك سببا معقولا يكشف ذلك البعد المركب الذي يبصم هذه الظاهرة، وهو تحديدا العامل السوسيو اقتصادي، فالجفاف والقروض ومحدودية الملكية العقارية وغير ذلك من العوائق التنموية التي يعاني منها العالم القروي، كلها تنتج بالضرورة تدنيا ملحوظا على مستوى المداخيل، فضلا عن العطالة والفقر والهشاشة، وهي أوضاع لابد وأن تدفع المنخرط فيها والملتسع بها إلى الرغبة في تغيير القائم من الأوضاع، عن طريق الرحيل و" تبدال المنازل " الذي هو " راحة" كما يقول والد أحد المبحوثين "آش غادي يجلس يدير فالدوار، البلاد تباعت، الما غلا، القرض هلكنا، ما بقا ما يدار في الدوار، اللهم يمشي يبدل المنازل، راه تبدال المنازل راحة". فالمدينة يتم تمثلها في الوعي القروي كفضاء منتج للعمل والمال وكل المتع الممكنة والمستحيلة، ولهذا يتوجب الالتحاق بركبها، لكن هل تقدم المدينة للوافدين إليها كل هذه الأحلام الموقوفة التنفيذ؟

الإجابة المحتملة لهذا السؤال نجدها مباشرة في أحياء الصفيح ومختلف ألوان السكن الهامشي[2]، فضلا عن ظواهر سوء الاندماج والانحراف التي يكون سكانها و" أبطالها" في غالب الأحايين من

---

[1] "لقد كان المغرب يتسم في بداية القرن المنصرم، بنسبة تمدين ضعيفة لا تتجاوز 8 بالمائة من مجموع السكان، وقد حدد إحصاء سنة 1960 نسبة التمدين في 29 بالمائة مقابل 55 بالمائة سنة 2004، وقد كان ذلك نتاجا للنمو الطبيعي لسكان الحواضر، وأساسا نتيجة دينامية الهجرة من البوادي نحو المدن... لقد كانت الهجرة القروية عاملا ملازما للدينامية الحضرية، فمنذ مطلع القرن، ما فتئت القرى تفقد جزء لا يستهان به من سكانها لفائدة المدن، فقد عرف رصيد الهجرة ارتفاعا تدريجيا، انطلاقا من حوالي 8000 نسمة سنويا في بداية القرن المنصرم مرورا ب 45000 نسمة سنويا ما بين 1952 و1960، ليبلغ 126800 نسمة سنويا ما بين 1994 و2004، أي بما يعادل 300 قروي يهاجر كل يوم إلى المدينة "

أنظر: مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: تقرير الخمسينية، مرجع سابق.ص.33-34.

[2] تفيد المؤشرات الإحصائية حول التوزيع الجغرافي للساكنة أن سكان المدن صاروا أكثر من سكان البادية، خلافا لما كان سائدا خلال العقود السابقة، لكن لنتساءل عن نسبة المجالات التي لاحت وتنامت في المجال الحضري، والتي كانت من توقيع القرويين أصلا، واستحالت إلى "قرى جديدة، ببهارات مدينية"، بمعنى أن القرية تزحف إلى المدينة بأناسها، مثلما تزحف المدينة إلى القرية

أولئك الذين فضلوا أو فضل آباؤهم امتطاء السيول المندلقة نحو المدن تاركين القرية للهباء، حالمين بالمدينة التي لم تقدم لهم ما حلموا به قبلا. إنها ضريبة الهجرة والتطور الديموغرافي اللذان يؤديان إلى قلب التوازنات العامة أي تحطيم التوازنات القديمة في اتجاه بناء توازنات جديدة"[1] بما تحيل عليه عمليات الهدم والبناء من إحلال لقيم وممارسات جديدة.

فالتحولات الجارية في العالم القروي سواء كانت بهدف التغيير أو التحديث أو التنمية لا تقف عند حدود التقسيمات الإدارية أو الحركيات الجغرافية وطبيعة القيم، ولكنها تمتد أيضا إلى المجالات الثقافية والسلوكات الدينية والتصورات الجماعية والفردية[2].

## 3. نحو الضفة الأخرى

يبدو أن موسم الهجرة نحو الشمال قدر له أن يكون لانهائيا في ضفة الجنوب، فالدراسات السوسيولوجية التي أجريت بالعديد من الدول المغاربية[3] تؤكد بأن نسبة عالية من الشباب وغيرهم من الكبار والأطفال أيضا يجعلون من الهجرة السرية الهدف والأفق الأثير. "إن هناك 130 مليون شخص يغادرون بلدانهم الأصلية للإقامة في بلد آخر في إطار هجرة قانونية، وأخرى سرية..لقد تحول العالم إلى قافلة وفق التعبير الذي استعمله المشاركون في المؤتمر الثامن الدولي للجغرافية"[4].

فالحلم الأكبر بالنسبة لشباب دوار ولاد ركيعة هو الالتحاق بالفردوس المفقود والانتهاء من متاهات العطالة والانتظارية القاتلة، ففي منطقة بني ملال وهي من أكثر المناطق التي تنشط بها مافيات الهجرة السرية، يؤكد 96بالمائة من المبحوثين الذين شملتهم دراسة اجتماعية[5] حول الظاهرة، أنهم سيلجأون إلى " الحريك " وبأي "طريقة" وبأي " ثمن" من أجل الوصول إلى الفردوس المفقود،

---

بقيمها، في استعادة مستمرة لثنائية "ترييف المدينة وتمدين القرية"، لنخلص إلى ما تم التأكيد عليه قبلا، وهو واقعة " الكلنا قرويون"، فالمغرب القروي لم يتراجع بالمرة، فقط هناك انتقال في المجال.

[1] محمد فاو بار، سوسيولوجيا التعليم بالوسط القروي: دراسة نظرية وميدانية في مسألة لاتكافؤ الحظوظ، مراجعة وتقديم، عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001.ص.86.

[2] محمد المرجان، التحولات الاجتماعية بمنطقة الحوز التطواني، في كتاب جماعي: التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، تنسيق: المختار الهراس، إدريس بنسعيد، مرجع سابق.ص.115.

[3] عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992,ص,19.

[4] عياد أبلال، الهجرة السرية: مقاربة سوسيولوجية، مطبعة أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى،2006.ص.27.

[5] عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي، في كتاب جماعي: حالة المغرب 2006-2007، كراسات استراتيجية، منشورات وجهة نظر، الرباط الطبعة الأولى، 2008.ص.55.

إسوة بأقرانهم الذين لم يهتموا بذلك المثل الشعبي الدارج الذي يوصي بأن "قطران بلادي ولا عسل البلدان"، فما يأتيَ به "الزماكرية"[1]( أي المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج) صيفا من سيارات فارهة ونساء شقراوات، وما يقومون به لصالح عائلاتهم يؤكد بأن عسل الضفة الأخرى يستحق اللعب بالنار عبر ركوب قوارب الموت.

فظاهرة الهجرة السرية التي يروح ضحيتها شباب انسدت في وجهه الآفاق، فاختار ركوب البحر / الخطر، انتقلت عدواها إلى أطفال في عمر الزهور ونساء حوامل وأخريات يحملن على ظهورهن الرضع من الأطفال، بل إن الشيوخ ذاتهم تستهويهم المغامرة ويصرون على حجز مكان ما بقارب من قوارب الموت أملا في بلوغ المشتهى / الضفة الأخرى، وهذا كله يعني أن سيول الهجرة نحو الشمال آخذة في الارتفاع، وأن موسم الرحيل استحال مواسم لا نهائية تهدي مزيدا من الضحايا والآلام الاجتماعية في كل حين[2].

إن الزماكري الهارب قبلا من قطران، يؤكد أحد المبحوثين، يلح أثناء عودته خلال العطلة على استقدام سيارة فارهة مكشوفة في غالب الأحايين، للتأكيد على أن الحراك الاجتماعي قد تحقق لصالحه، وأنه لم يعد ذلك المعدم الذي كانت تخاصمه الظروف وتذيقه مر الشراب، إنه يشهر بواسطة السيارة والمرأة الشقراء هويته الجديدة، وكأنه يريد ترسيم القطيعة مع ماضيه باستعراض عسل الضفة الأخرى.

فالهجرة هنا تتخذ شكل "القطيعة مع الماضي الذي يحيل على الإقصاء"[3] ولهذا يبدو ضروريا إشهار كل الرساميل التي تعلن أن هذا الماضي قد انتهى أو على الأقل تم الانتصار عليه، إن الأمر يتعلق بنوع من استعراض العضلات يتم عن طريق هذه السيارات الفارهة المكشوفة والموسيقي الصاخبة والأقراط والسلاسل الذهبية والبذخ الواضح، والذي يمكن تفسيره بنوع من التعويض النفسي والاجتماعي عن مجموع القهر والميز والتهميش الذي يتعرض له المهاجر على الدوام ببلدان المهجر.

---

[1] تسمية تطلق على المغاربة المقيمين بالخارج وهي محرفة من التسمية الفرنسية Les émigres، ومنه نقول الزماكري للمفرد والزماكرية للجمع.

[2] عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي، في كتاب جماعي: حالة المغرب 2006-2007،مرجع سابق، ص.57.

[3] الهادي الهروي، المغرب المعاصر ورهانات المستقبل: الأوليات السوسيولوجية للتغير والتنمية بالمغرب، مطابع أمبريال، الرباط، الطبعة الأولى، 2004,ص,220.

فالمهاجرون الذين يزورون الوطن صيفا لا يكتفون في غالبيتهم باستقدام هـذه السيارات الفارهة، بل يصرون على السياقة بسرعة جنونية ورفع صوت الموسيقى المنبعثة من سياراتهم، وكأنهم يودون إعلان الحضور والتميز، فالأمر يتعلق بمحاولة لإثارة انتباه الجميع، وإعلان الهوية الاجتماعية الجديدة التي تؤشر على الحراك الاجتماعي الرأسي، والانتهاء بالتالي من شروط السابق المفتوحة على الفقر والعطالة وسوء الاندماج.

وبالطبع فهذه السيارات ذات اللوحات الرقمية التي تحيل مدن ودول الضفة الأخرى، لا بد وأن تؤجج في أعماق الذين انسدت في وجههم الآفاق سؤال الهجرة نحو الضفة الأخرى بأي ثمن، ولو كان ارتماء في أحضان مقبرة المتوسط، فعسل الفردوس المفقود يصير مشاهدا من قبل الجميع، بل إنه يصير محرضا ومحفزا على التفكير بجدية في إمكانات التحرر من قطران الوطن.

## 4. موت القروي

أول ما تنتبه العين السوسيولوجية لحظة استخدامها بدوار ولاد ركيعة، هو التحول المجالي لبنية الدوار، فالإسمنت المسلح يستعمر كل الجنبات والأسوار تتعالى كيفما اتفق، ودونما استناد إلى ثقافة الدوار في المجتمع المغربي، والتي تفترض الاستدارة حول مركز ثقافي واجتماعي يضم في الغالب المسجد والبئر الجماعية ودار "اجماعة".

"إن مهمة السوسيولوجي هي أن يحول المادة الاجتماعية أو التاريخية أكثر وضوحا مما كانت عليه خلال التجربة المعاشة عند اصحابها، إن أية سوسيولوجيا هي إعادة بناء تسعى إلى توضيح وعقلنة الوجود الإنساني الذي يتصف بالغموض والضبابية كأي وجود إنساني"[1]، فليس من هم لنا في هذا المستوى سوى إضفاء معنى ممكن على ما تنطوي عليه واقعة من الانتقال من زمن القروي إلى زمن الزماكري.

لقد استبدلت "النوالة" و"الدار البلدية" المشرعة الباب في وجه "ضيف الله" بدار عصرية ذات أسوار عالية وأبواب محكمة الإقفال، فالزماكري، وبفضل رساميله المادية والرمزية بات مساهما في تغيير كثير من معالم المجال، فالأموال التي يرسلها إلى الأهل، أو تلك التي يستقدمها معه صيفا، يحرص

---

[1] Raymond Aron, les étapes de la pensée sociologique, éditions Gallimard, Paris, 1967, p.520.

على صرف جزء منها في الإعلان عن "وجاهته الاجتماعية" عبر الاستثمار في تزيين سكن العائلة، ولو كان هذا التزيين مفهوما من لدنه على أنه علو في التسوير.

مؤشر آخر يهم دينامية البنية المجالية للدوار، يتصل تحديدا بحلول أنشطة ميكانيك وكهرباء ومطالة وصباغة السيارات في مدخل الدوار من الطريق المؤدية إلى الفقيه بن صالح، وهي أنشطة كانت محسوبة إلى عهد قريب على المجال الحضري وليس القروي. فنسبة السيارات المستقدمة من الخارج التي يملكها آل الدوار، باتت تفرض وجود هذه الورشات، خلافا لمصلحي حذوة الدواب الذين لم يعد لهم حضور ممكن إلا على هامش السوق الأسبوعي، فقد أصبحت السيارة التي تحمل أرقاما مسجلة بالخارج تؤدي الأدوار التي كانت تضطلع بها الدواب إلى عهد قريب.

و عندما ننتقل من المجال إلى العلاقات الاجتماعية يتأكد قويا أن هناك انبناء جديدا لمنظومة مختلفة من القيم والمعايير والممارسات التي باتت تؤطر المخيال الجمعي للدوار، "فالهجرة إلى الخارج والهجرة الداخلية تشكلان وسيلتين تسمح بفرض تلك الإرادة المخفية، ألا وهي استقلال البيت عن العائلة، أي ظهور العائلة الضيقة المكونة غالبا من الوالدين والأطفال غير المتزوجين كوحدة منزلية أساسية"[1]. فالانتقال من بنية الأسرة الممتدة إلى الأسر النووية صار معطى باصما لكثير من عائلات الدوار، وإن كانت ذات الأسرة النووية تتقاسم الفضاء مع الإخوة والآباء، فإن "ثقافة العزيل" تظل حاضرة في تدبير اليومي، بحيث لا يكون التجمع إلا بقوة المناسبة، كالعودة من الخارج أو بعض المناسبات الدينية كعيد الأضحى مثلا.

إن المهاجر الذي يترك زوجته بخيمة العائلة، يحرص على ترسيم حدود مجاله، بل وقد يلجأ إلى فتح باب خاص له، غير مطل بالضرورة على مجالات والديه وإخوته، في شكل إعلان جديد لمعطى بروز الفرد على حساب انتفاء الجمعي. هذا الانكفاء على الذات سيمتد بالتبعية إلى مستوى النسق الجمعي بالدوار، ف "اجماعة" بدأت تفقد سلطتها مع بروز قيم الفردانية، ولم يعد يظهر لها من أثر سوى في بعض الأفراح أو الأقراح. "فقد تقلصت الجماعة ولم تحافظ إلا على بعض أدوارها العرفية البسيطة كالسهر على التبادل الاقتصادي المحلي أو التدخل في بعض النزاعات الفردية، وجردت من كل أدوارها لتندثر وتفسح المجال لنظام جديد بدأ يتبلور"[2].

---

[1] محمد شقرون، الوضعية الهجروية المغربية داخل المغرب وخارجه وتغير بنية العلاقات العشائرية: دراسة مقارنة، مجلة الزمان المغربي، السنة الخامسة، العدد 16، سنة 1983، الرباط، ص.137.

[2] Paul Pascon, désuétude de la jmaa dans la haouz de Marrakech , BESM. N: 155-156, janvier 1986,p.190.

سؤال الهجرة في النسق العميري، سوف يؤسس لمعطى جديد يصفه المبحوثون ب "الخيمة بلا اوتاد"، وهو مثل دارج يدل على أن الدار التي لا يوجد بها أولاد هي كالخيمة بلا أوتاد، وهذا ما يحدث فعلا في دوار ولاد ركيعة، فالأسر التي هاجر أبناؤها إلى الخارج أو إلى المواكز الحضرية القريبة والبعيدة، يتركون وراءهم "فراغا ذكوريا"، وحتى من تبقى من الذكور، فإنه يعد في وضعية انتظار، يأمل التوصل "بالأوراق" لكي يلتحق بأخيه، فكل مهاجر، إلى الخارج أو الداخل، من المفروض أن يستقدم باقي أفراد أسرته، وإلا فلا معنى ولا مبرر لهجرته.

هذا الغياب القسري بسبب الهجرة مضافا إلى ما يستقدمه المهاجرون من سيارات ونساء شقراوات وما يصرفونه خلال "الزردة" و"الصدقة" و"الحفلة" و"العرس" كمناسبات تنظم بمناسبة عودهم، سيجعل كثيرا من الأبناء متبرمين من العمل في حقول الآباء، فلا مستقبل لهم في الفلاحة، إنهم بانتظار "لوراق" التي سيحضرها الأخ أو ابن العم. وهذا ما سيفتح الباب أمام " البراني" الذي سيصير حاضرا في تدبير الزمن الفلاحي بالمنطقة.

فإذا كان أبناء الدوار يغادرون باتجاه الداخل والخارج، فثمة هجرة مضادة ينفذها قرويون آخرون قادمون من نواحي أزيلال والسراغنة وخنيفرة، أملا في العمل، وفي هذا الصدد يقول رب إحدى العائلات: " الدراري ما بقاو قادين على الفلاحة، كلهم باغين يمشيوا للخارج، والبراني هو اللي ولا خدام معانا، الدراري راهم تا يلعبو الكرة". فدوار ولاد ركيعة يتوفر على فريق لكرة القدم يطمح إلى الالتحاق بالقسم الوطني الثاني، وهو يبدو في وضعية مادية مريحة بفضل تحويلات أنجال الدوار المهاجرين بالخارج.

إن القروي يستحيل رمزا في ظل هذه الشروط، فالقروية هنا تظل مجالا للانتماء والإقامة المؤقتة في انتظار الإلتحاق بأزمنة أخرى داخل أو خارج الوطن، فالدوار يبدو منتميا للمغرب القروي على مستوى الشكل والجوهر، لكنه بالرغم من ذلك فإنه يعيش هجرة رمزية نحو "الآخر"، فحتى تسمية الورشات تتخذ أسماء مدن إيطالية( تورينو، ميلانو، روما..)، وحتى أسماء بعض العائلات صار يشار إليها بمحددات الانتساب إلى الضفة إلى الأخرى( ولد الطالياني، دار السبليوني، خيمة ميلانو..). " إن هناك عبارات لا تكمن مهمتها في وصف مقام أو إقرار واقع، وإنما أيضا في القيام بعمل"[1]، لهذا لا يبدو استحضار كل هذه العبارات والانتماءات الجديدة إلا تأكيدا لموت القروي وميلاد الزماكري.

---

[1] بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار النشر توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2007.ص.59.

## 5- ميلاد الزماكري

إلى حد قريب كانت عبارات من قبيل " الناس دا الخاريج"، " موالين الخاريج"، " صحاب الخاريج" هي الأكثر استعمالا في التدليل على المغاربة المهاجرين المقيمين بالخارج، لكن بدءا من تسعينيات القرن الماضي، بدأت عبارة "الزماكرية" تؤدي وظيفة التوصيف، فالزماكري كإسم يعد حديث العهد والتداول، تماما كما هو الأمر بالنسبة للحريك "فإلى حدود الثمانينيات لم يكن لمصطلح الهجرة السرية أو الحريك بلغة التواصل اليومي أي تداول أو معنى"[1].

و بميلاد الزماكري في بني عمير، سيعرف مجالها وإنسانها مزيدا من التغيرات التي تفرز واقعا جديدا من علاقات وأنماط السلوك، بالإضافة إلى استنبات قيم ومعايير أخرى تؤطر هذا السلوك وتوجهه، فالهجرة إلى الخارج تحديدا، ساهمت، وإلى حد بعيد، في إعادة كتابة تاريخ المجال، وإنتاج ممكنات أخرى للعيش والتفاعل الاجتماعي. وهي تغيرات في مجموعها، تتجاوز مستوى الأسرة إلى الدوار والمجال عموما.

فيكفي أن نعرف بأن أزيد من 50 بالمائة من المهاجرين المغاربة في دول الاتحاد الأوربي، يتكفلون بإعالة أسر في بلدانهم الأصلية، يتراوح عدد أفرادها بين 4 و6 أشخاص، وأن ما يقارب 30 بالمائة منهم يتكفلون بأسر يفوق عدد أعضائها 6 أشخاص، و20 بالمائة منهم مسؤولون عن أسر تقل عن 4 أشخاص. لنعي أن الزماكري يظل منتجا لأفق الحضور الممكن للعائلة، ولو في معطى الغياب، فهو الذي يرسل الحوالات وهو الذي يتوجب عليها تيسير سبل الالتحاق به، لباقي أفراد العائلة، عن طريق إحضار عقود العمل أو تنفيذ إجراءات التجمع العائلي.

هذه الحضورية والحساسية التي يسجلها الزماكري في نسق العائلة تؤدي بالضرورة إلى بناء مجموعة من التمثلات حوله، وأساسا حول عودته خلال العطلة، فمن الطبيعي أن تنبني آفاق انتظار فردية وجمعية تأسيسا على موسم العودة، فالذي هاجر قبلا، ليس مطلوبا منه إلا أن يكون المعين على تفعيل مقتضيات الحراك الاجتماعي لفائدة العائلة. فالعودة تعني نهاية سجل ثقافي وبداية آخر، تنتفي فيه معطيات الفائت، الذي يكون مفتوحا في الغالب على الهشاشة، وهذا ما يساهم في إنتاج بعض التمثلات والصور النمطية عن المهاجر العائد، فهو صاحب الحافظة النقدية التي لا يجف لها ضرع، وهو حامل أوراق الإقامة وعقود العمل، وهو حامل الهدايا التي تتوزع على البن والعطور والملابس والأجهزة المنزلية الكهربائية.

---

[1] عياد أبلال، الهجرة السرية: مقاربة سوسيولوجية، مرجع سابق.ص. 31.

و بالإضافة إلى ذلك فالزماكري هو مشروع زوج أثير ينبغي الظفر به على وجه السرعة، ولهذا يلاحظ أن صيف دوار ولاد ركيعة كما باقي مناطق بني عمير هو صيف للأعراس، التي لا تثمر دوما زيجات ناجحة، فقد تكون مجرد "زواج متعة" ينتهي بانتهاء "الكونجي"، وهو ما يفسر ارتفاع حالات الطلاق بالدوار، وكذا حالات الأسر التي تعيلها النساء في غياب الزوج.

إلا أنه من الضروري من التأكيد على أن المصاهرة مغربيا لا تنضبط في مجموعها إلى وصفات جاهزة[1]، فثمة عناصر متعددة هي التي تحسم فعل المصاهرة،كالحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والانتماء القبلي والعائلي، والانحدار الديني والإثني، لكن بالنظر إلى شيوع البطالة وتراجع الإقبال على الزواج وانتشار العنوسة، فإن الزماكري يصير أعز ما يطلب، فهو يتوفر على رساميل مادية بالأساس، ويمكن أن يعبد الطريق نحو الضفة الأخرى، ويحرر الفتاة والعائلة كلها من الفقر والتهميش، بفضل ما راكمه من ثروات، لهذا يبدأ موسم الاستعداد "لاصطياد" المهاجرين العازبين، وحتى المتزوجين، والظفر بهم قبل الغير، فالعائلة والجيران أولى بخيرات "ابن دمهم ولحمهم".

إن ظهور الزماكري في المجتمع القروي سيساهم في إحداث تغيرات وظيفية على مستوى الأسرة، سواء بالانتقال من العائلة الممتدة إلى ثقافة "العزيل" التي تؤشر على انبعاث الأسرة النووية، أو على مستوى الأدوار الاجتماعية التي تختص بها النساء، فغياب الزواج لقرابة السنة، سيفرض على المرأة القروية الخروج إلى العمل في الحقل أو في المراكز الحضرية القريبة، وهو ما ينتج بعدا تغيرات أخرى في القيم والمعايير الجمعية.

و عندما يحرص الزماكري على استعراض مظاهر غناه الذي تحصل عليه من هجرته إلى الخارج، فإنه يقوي لدى من لا يتوفرون على هذه الرساميل، الحاجة إلى العبور لتحقيق الحراك الذي لا يفسر من طرف غالبية المبحوثين، سوى ب"أحدث طراز من السيارات وفتاة شقراء وعرس أسطوري" ثم بعد ذلك يأتي الاهتمام بالعائلة بتوسيع الملكية العقارية والرفع من أعداد القطيع. من هنا لا يصير للعمل في الأرض معنى محتمل، فانتظار "لوراق" أو تجريب الحظ مع الهجرية السرية هو

---

[1] علينا أن نعترف في البدء بأن معايير الزواج تتعرض للتغير باستمرار، وذلك على إثر التحولات التي يعرفها المجتمع في تدبير أساسياته وعلاقاته وقيمه، فما كان بالأمر يجلب سخطا عائليا ورفضا مطلقا، لم يعد يقابل بنفس الحدة من المنع والامتعاض اليوم، بحيث من الممكن أن نجد تقبلا من طرف العديد من الأوساط العائلية لزواج ابنها من امرأة مطلقة أو أرملة أو تكبره سنا، بمعنى أن شروط إنتاج الزيجات لا تخضع مغربيا لتدبير أو فهم خطي صارم، ثمة مساومات وتنازلات يبديها الأفراد والأسر أيضا.

ما يجدي نفعا. خصوصا وأن حكايا "الجماعة" لا تردد في مطلق الأحوال إلا أخبار النجاح الاجتماعي لولد الطالياني وخيمة ميلانو ودار السبليوني....

و بذلك فزمن الهجرة في المجتمع القروي المغربي يقود أيضا إلى خلخلة منطق التراتب الاجتماعي، فالتراتباب السابقة لم تعد تنضبط لنفس الخلفية التي تتأسس على من يملك الأرض والقطيع ومن لا يملكهما، بل أصبحت تستند إلى خطاطة جديدة تتمثل في عائدات الهجرة إلى الخارج وطرق توظيفها. ولهذا يلاحظ بدوار ولاد ركيعة أن الانتماء إلى نادي الأعيان والوجهاء لم يعد مقتصرا على من ورثوا هذه الصفة عن طريق أجدادهم وملكياتهم العقارية وعلاقاتهم مع المخزن، فالزماكري صار مزاحما لهم في اقتسام خيرات الوجاهة الاجتماعية، ولو كان قادما من أصول اجتماعية فقيرة، "فالعملة الصعبة تجب ما قبلها".

"فمن أهم التحولات السوسيو ثقافية التي عرفها المجتمع المغربي، تخلي مجموعة من المؤسسات داخل النظام القبلي عن وظائفها السياسية والاقتصادية بفعل التفكك الذي عرفته البنية القبلية.. مما أدى إلى ظهور شكل جديد من الفردانية على مستوى السلطة والتملك"[1]، فبروز الفرد على حساب الجماعة صار معطى باصما لكثير من ديناميات المجتمع القروي المغربي وفي أكثر من منطقة[2].

و كأن الأمر يتعلق بإعادة ترتيب لجغرافيا النخبة المحلية للدوار، والتي لم تعد مقتصرة على الأعيان والشرفاء والملاكين الكبار وممثلي السلطة المحلية، بل تضم المهاجرين إلى الخارج ممن توفرت لهم حظوظ النجاح الاجتماعي، التي تصنع الترقي والتنخيب، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن عملية إشهار الوجاهة تظل متواترة في الدوار وبصيغ مختلفة، فالمباهاة الاجتماعية بتحويلات الإبن البار المقيم بالخارج، يتوجب أن تظهر في السيارة والأبقار الهولندية وأغنام الصردي وو تسوير "الخيمة" وإلحاقها رمزيا وماديا بنمط الاستهلاك المديني.

فالتنافس الاجتماعي بين عائلات الدوار يشتد مع حلول العطلة، ليظل السؤال المتردد على نطاق واسع هو " شحال من مليون جاب هذا العام، خاصو يجيب كثر من لاخر، وشحال دا من

---

[1] عمر الإبوركي، القائد وتغير البنيات الاجتماعية في العالم القروي: القائد العيادي ومجال الرحامنة نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الموسم الجامعي: 2007/2006. غير منشورة.ص.73.

[2] أنظر مثلا: المختار الهراس، بروز الفرد في أنجرة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، الموسم الجامعي: 1999-2000،خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،-الرباط.غير منشورة

اهلو للخارج"، ولا يهم بطبيعة الحال أن يكون مورد هذا "الخير العميم" مشروعا أم لا، فما يهم هو تحقيق التمايز والاختلاف وتحصين الوجاهة الاجتماعية.

و في هذا الإطار فقد كشفت الدراسة أن مجموعة من العائلات لا تبدي اعتراضا على اشتغال أبنائها بالمهجر في أنشطة مجرمة قانونا كترويج المخدرات، والذي يوصف ممتهنوه محليا ب"الغبارة"[1]، فالكثيرون منهم يعتبرون هذا النشاط عاديا ومشروعا، لأنه يساهم في إنقاذهم من الفقر ويعبد لهم الطريق نحو الوجاهة. ثمة شرعنة مستمرة لكثير من المسلكيات التي ينخرط فيها الزماكري، فهو معفي من المساءلة الرمزية للعقل الجمعي، لأنه يدفع أحسن وأكثر.

إنها جوانب من التأثيرات التي تحدثها الهجرة في النسق القروي المغربي، وهي تأثيرات، كما سلف الذكر، متعددة الأبعاد والامتدادات، تهم ما هو مجالي واجتماعي واقتصادي، بما تنطوي عليه من قيم ومعايير وعلاقات وممارسات، في اتجاه الإعلان الممكن عن "موت القروي وميلاد الزماكري".

لكن لا نود أن يفهم من ذلك كله أن الهجرة لا تحمل إلا ما هو سلبي للمجتمع القروي، أو أنها المسؤولة بدءا وختاما عن "موت القروي وميلاد الزماكري"، فهذا المعطى هو نتيجة مركبة لأسباب يتدخل في صناعتها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.. والذي يتجاوز مجالات القرية والهجرة إلى التدبير الدولتي للمسألة القروية والتعاطي مع المسالة الاجتماعية، فالهجرة مغربيا لا تكون حصريا بسبب العوامل الطبيعية، وإنما تغذيها أسباب أخرى أكثر حسما للحال والمآل، من قبيل البحث عن ظروف عيش كريم بعيدا عن الفقر والعطالة والتهميش، وهي الأعطاب الأكثر بروزا في جغرافيا المجتمع القروي المغربي.

---

[1] ومفردها "الغبار" وهو الشخص الذي يعمل في "الغبرة" أي الكوكايين

لقد كان منطلق هذه الدراسات هو الفهم الخاص للسوسيولوجيا، والتمثل النوعي لمهامها الراهنة، فكان الانفتاح على أسئلة العالم القروي الشقية اتصالا بالإنسان والمجال، وفي نماذج محدودة لا تعكس، بالطبع، مجموع النسق القروي المغربي، ولا تقارب كل أسئلته وأعطاب تنميته المؤجلة.

إن السوسيولوجيا اليوم مدعوة بإلحاح إلى مجابهة مختلف تفاصيل وتضاريس الحياة المجتمعية بأسلحة معرفية خاصة تعنف السؤال وتخلخل العابر، وصولا إلى عمق الأشياء والظواهر... هذا هو رهان اليوم وغدا في فضاءات موبوءة لا تسمح بالنقد والمساءلة. فكل سؤال سوسيولوجي يتصدى للسلطة في تجلياتها المخزنية أو في تقاطعاتها الأخرى، هو بالضبط مسعى هام يخدم المشروع السوسيولوجي البديل، الذي يناضل من أجل واقع آخر نتنفس فيه جميعا هواء الحرية والمساواة.

فها قد تبين لنا اللحظة كم هو محتاج هذا المجتمع المغربي، والقروي منه على وجه الخصوص إلى سوسيولوجيا أكثر جرأة، وإجمالا إلى معرفة تعانق همومه وآماله، دونما تفريط – بالطبع – في شروط الموضوعية والنزاهة العلمية.

إن تمثل المخزن في المجتمع القروي، وعلى الصورة التي كشفتها الدراسة الميدانية، يشير فعلا إلى خلل بنيوي يعتري العلاقات التي يؤسسها المخزن مع آل المجتمع القروي، كما يفضح أيضا جانبا كبيرا من آليات اشتغال هذا الجهاز وطرق تدعيمه لحضوره وامتداده. وهو ما يستوجب بالضرورة إحداثا آنيا للقطيعة مع هذه الآليات والأساليب، لصوغ علاقات أخرى لا تقود إلى متاهات التنمية المعطوبة.

و يمكن القول بأن ثمة "دروس" عدة يمكن استخلاصها من هذه "التجربة البحثية"، يتصل أولها بدرجة كبيرة بالحضور المخزني ذاته، والذي أبانت الدراسة عن امتداده القوي واختراقه الفعلي لجميع مكونات الحياة المجتمعية بالقرية المغربية، فالمخزن حاضر في كل شيء، ومقرر وموجه لكل شيء، ومن الصعب جدا إيجاد مجال ما أو لحظة ما، لا يسجل فيه هذا الجهاز حضوره، وبكافة الأشكال والوسائل.

أما الدرس الثاني الذي قادتنا إليه هذه الدراسة فهو المجتمع القروي تحديدا، والذي استحال إلى حقل تجارب، لتجريب كثير من الوصفات التنموية التي تذكرنا دوما بحكاية الصنابير المتلفة[1]، التي كان منها البدء، فسؤال الملكية العقارية هو مفتاح التنمية القروية، وليس رهان "تمدين القرية"، وهو أيضا مفتاح لمكنات أية

[1] أنظر هامش الصفحة 17.

تنمية شاملة ينشدها المجتمع عموما، فمن رحم القرية يفترض أن يكون البدء، من أعماق المجتمع القروي يكون البدء، وبمحو علاقات التهميش والإقصاء يحدث فعلا الانتقال إلى فكرة التنمية.

وبالنسبة لثالثة الأثافي هنا فهي مسألة العلاقات القائمة، وغير القائمة، بين المخزن/السلطة والفرد/المواطن، فهذه العلاقات تحكمها الكثير من المظاهر التقليدية التي تجد معناها في الأنظمة "الإقطاعية"، وهو ما يعني أن ما نلاحظه من تغيير وما "يطبل" له الجميع من انتقال نحو الديمقراطية، هو في حقيقته مجرد رتوشات فوقية لم تنغرس عميقا في القاع الاجتماعي، ولم تنجح قط في إحداث قطائع فعلية مع العهود البائدة. إذ مازالت هذه العلاقات تنضبط لخلفية تقليدية وليس لما ترفعه الدولة من شعارات الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لنصل أخيرا إلى "درس الدرس" الذي أوصلتنا إليه هذه الدراسات المتفرقة، عن تحولات المجتمع القروي، وهو بالضبط الحاجة إلى السوسيولوجيا في راهننا هذا. أي نعم ما أحوجنا إلى السوسيولوجيا وإلى السؤال السوسيولوجي لاكتساح تضاريس المجتمع، ولفهم واحتواء كل حالات الخلل والسواء فيه، وللاقتراب أكثر مما يعتمل فيه من ظواهر وقضايا تغرقنا باستمرار في دوائر "الحيرة المعرفية".

فما يعرفه المجتمع القروي من تهميش عفوي وقسري يستدعي مواصلة النضال السوسيولوجي، عن طريق القيام ببحوث أخرى في سجلات مجالية وثقافية أخرى، مع الحرص جيدا على التساؤل الشقي والانفتاح الذكي على الكائن والممكن، بهدف الفهم والتفسير، باعتماد مقاربات جديدة ترفض الاختزالية والنظرة الأحادية.

ليس أمام السوسيولوجيا إذا، وحفاظا على مكانتها المعرفية ومشروعيتها العلمية، خصوصا في المجتمع المغربي، إلا أن تتساءل وتسائل المسكوت عنه، لتمارس "الفضيحة" مع سبق الإصرار والترصد، إنه الرهان السوسيولوجي في هذا الآن العابر المتغير، لتأسيس فعل سوسيولوجي ملتزم لا يعرف التواطؤ ولا التلاعب.

وفي الأخير نقول بأن هذا الكتاب هو مجرد تمثل فعلي لذلك الفهم الخاص للسوسيولوجيا، وهو مجرد حلقة في سلسلة نتمناها قوية لتكوين منظور سوسيولوجي ثري حول المجتمع القروي بالمغرب، وهو قبلا وبعدا مجرد مقترب لا يدعي امتلاك الحقيقة ولا الكمال أو الاكتمال، خصوصا وأنه يهم مجالات لا تمثل إلا جزءا من حيوية مجتمع قروي في محك التحول، إنها محاولة معرفية لاكتشاف منطق الخلل قد تشفع لهفواتها وبياضاتها محدودية الإمكانيات المادية والزمنية، التي لم تقف حاجزا أمام قلق البحث عن المعنى.

إنه منتهى/ مفتتح القول.

## صدر للمؤلف

- دفاعا عن السوسيولوجيا، بابل للطباعة، الرباط.2000
- سوسيولوجيا الشباب المغربي، طوب بريس، الرباط.2004
- المؤسسة العقابية بالمغرب، دار الكتاب، بيروت.2005
- صناعة النخبة بالمغرب، دفاتر وجهة نظر، الرباط.2006
- الليل العاري، قصص من أجل ياسمين، دفاتر الحرف والسؤال، سلا.2006
- الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة نظر، الرباط، 2008
- القارة السابعة، قصص، دار غراب للنشر، القاهرة، 2008
- بورتريهات: آل الحرف والسؤال( قيد الطبع)

## للاتصال:


- العنوان: ص.ب: 9625 مركز البريد حي الأمل، طريق القنيطرة، مدينة سلا، الرمز البريدي: 11360
- البريد الإلكتروني:aelatri@yahoo.fr
- عنوان المدونة:www.aelatri.maktoobblog.com




**طوب بريس**
العنوان: 22، زنقة كلكوتة، المحيط، الرباط
الهاتف: 037.73.31.21 – الفاكس: 037.26.39.28
البريد الإلكتروني: toppress@gmail.com

# إهداء

الى روح المرحوم المفكر و الفيلسوف محمد عابد الجابري

نهدي هاته النسخة



سؤال التنمية القروية مغربيا يحتمل أكثر من طريق وأكثر من مقاربة، لكنه، يجد ترجمته الواقعية دوما في الحلول الاقتصادية التي ترمي إلى "تمدين القرية وترييف المدن"، بحيث يتم فهم التنمية القروية من طرف الفاعل السياسي وداعية التقنية على أنها استنبات لأعمدة الكهرباء وشق للطرق الثانوية وحفر للآبار، وفي أفضل الأحوال، خلق لمناصب شغل مؤقتة في إطار الإنعاش الوطني أو تخفيض في أثمنة البذور والحبوب لحظة الجفاف.

لكن ها العديد من القرى المغربية صارت شبيهة بالمدن، فلم يصلها التيار الكهربائي فقط، بل وصلها حتى صبيب الإنترنيت، ومع ذلك فقد ظلت منتجة للهجرة نحو المدن ومقبرة المتوسط أو الضفة الأخرى في غير الحظوظ العاثرة، كما استمرت في احتلال مراتب مخجلة على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، فما سر العطب القروي بالمغرب؟